الإصلاح الاقتصادى ومأزق التعليم المصرى
(دراسة تحليلية)

إعداد

ضياء الدين زاهر

أستاذ التخطيط التربوى - جامعة عين شمس

دراسة اعدت لمنتدى العالم الثالث - مكتب الشرق الأوسط

ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسف) مصر

ديسمبر ١٩٩٣

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الإطار العام للدراسة

الإطار العام للدراسة

١/٠ موضوع الدراسة

يولى مخططى التنمية فى الكثير من دول العالم أهمية كبرى لنمو المجتمعات التعليمية الوطنية كمقوم رئيسى وجوهرى فى منظومة " التنمية البشرية ، فهى تتولى ، فى التحليل النهائى مسئولية إعداد وتأهيل وتنمية المستويات المختلفة للعناصر البشرية القادرة على المشاركة اسوق العمل ، والمسئولة عن إنتاج المعرفة التى تحتاجها تلك المجتمعات .

وتتسم النظم التعليمية بمفارقة ملفتة للنظر هى أن لها وظيفة مزدوجة هى المحافظة على تقاليد النظم السائدة فى المجتمع والدفاع عنها ، كما أنها فى ذات الوقت مسئولة عن مهمة تهيئة المجتمع للتكيف مع المطالب والمتغيرات الجديدة ، بل خلق قيم مضادة أحيانا لقيم النظام السائدة ، وصنع مستقبله أيضا(١) .

وفى هذه الحدود فإنه يتعين على أى نظام تعليمى أن يعكس بدرجة ما خصائص مجتمعه ، وأن يستعد لمواجهة مستقبل ، أو أكثر ، عن طريق التعلم من التاريخ ، وأن ينمى اتجاهاته ، ويغير أدواته وهياكله بما يسمح بالتهيؤ لهذا المستقبل أو المستقبلات ، " فالديناصور " ذلك الكائن العملاق ، والذى ساد فى العصر الطباشيرى ، هلك عندما واجهه مستقبلا مليئ بالتغيرات البيئية الكبيرة التى أثرت فى تكينه وبقائه ، فكانت مقدرته الهزيلة على توقع هذه التغيرات ، واستعداده الضعيف للتكيف سببا فى هلاكه .

والمؤكد أن نظمنا التعليمية العربية فى حالة " أزمة " ، نتيجة ضعف قدرتها على "المواءمة " بينها وبين التحديات المستقبلية التى تواجهها وتواجه مجتمعه ، وعجزها عن استشرافها والاستعداد لها من الآن ، حتى لا تتدخل قوى أخرى فى شكل هذا المستقبل الذى تريده . وهنا تتضح الحاجة إلى مناقشة مستقبل التعليم باعتباره أحد المرتكزات الأساسية فى صنع مستقبل الأمة العربية ، وباعتبار أن فشلنا فى الاستخدام الحالى لامكانات الإنسان العربى أفضل استخدام سوف يؤدى بنا إلى أن نلقى مصير الديناصور .

والدراسة الحالية تحاول أن تنظر ، بروح نقدية مستنيرة ، إلى مسيرة التعليم فى مصر وقضاياه ، ليس من باب دحض سياسات أو استراتيجيات بعينها ، فهناك تقدير تام لحسن نوايا صانعيها ورغبتهم الصادقة فى الوصول إلى التقدم ، بل لتأكيد أهمية المراجعة والتقويم المستمرين لما تواضعنا عليه من استراتيجيات وإجراءات سعيا نحو بلورة ملامح سياسة وطنية للتعليم توائم التحديات المستقبلية التى تواجهنا وتقودنا إلى إقتحام الألف الثالث، ونحن مسلحون بالمعرفة والمعلومات ، وهى أهم اسلحة هذا القرن الجديد .

وقد أكدت قمة القيادة السياسية ممثلة فى السيد رئيس الجمهورية اكثر من مرة ، على الرغبة الحقيقية فى تحديث نظم ومناهج التعليم لتدخل بالمجتمع المصرى إلى افاق القرن الحادى والعشرين ونحن فاعلين اكثر منا مستهلكين أو متخلفين .

والشاهد أن هذه الأرادة السياسية فى التغيير تصاحبها رغبة شعبية عارمة فى تطوير التعليم وإصلاحه بل إن هناك ما يشبه الإجماع الشعبى على أن نظامنا التعليمى الذى يضم حوالى ٢٥٪ من المصريين ويكلف اكثر من ستة مليارات جنيه سنويا ، ويستهلك اكثر من ٦٪ من ميزانية الحكومة ، تعليم يعانى من تدهور جودته . وتدنى إنتاجيته مع ارتفاع تكاليفه لذا ، فهو تعليم مأزوم .

وقبل أن نمضى إلى تحليل أهم عناصر الأزمة التى يواجهها نظام التعليم فى مصر ، والتى ينتظر لها أن تستمر فى المستقبل ما لم نعاود النظر فى الكثير من سياستنا التعليمية ، فإنه ينبغى التأكيد بأن هذه الأزمة لا تحل بمجرد النوايا الطيبة أو البحث عن تشريعات مناسبة أو بالمجادلات الحامية داخل اجتماعات اللجان للحصول على نصيب أوفر من التمويل فحسب ، بل بالإيمان التام بأن أزمة التعليم ليست إلا مظهرا من مظاهر أزمة المجتمع وتعبيرا عنها .

وبالتالى فإن نقدنا هنا – الذى لا مفر منه – إنما هو فى تحليله النهائى تحذير عن طبيعة المشكلة التى يمكن أن تواجه التعليم وبالتالى المجتمع ، ما لم تبذل جهود وإصلاحات غير نمطية فى إطار تغيير اجتماعى عام ، وإلا فإن كل محاولتنا تصبح غير مجدية ونفاجأ ، مهما حاولنا ، بوصولنا إلى " نقطة الكارثة " إن لم نكن قد وصلنا إليها فعلا .

ومع الإيمان الكامل بصعوبة تقديم قائمة كاملة ومجدولة " لمفردات المسألة التعليمية " إلا أننا سوف نسعى فى هذه الدراسة المختصرة وفى حدود المساحة المتاحة أمامها ، إلى مناقشة أهم هذه المفردات فى تقديرنا وبخاصة وأن عناصر هذه المسألة متشابكة ، بحيث لو بدأنا بأيا منها فلابد أن نمر عليها جميعا .

وبالتالى فإننى قد أنظر إلى هذه الدراسة كمقدمة أساسية لفهم طبيعة التعليم المصرى ، على أنها فى نفس الوقت مقدمة " إنتقائية " لكونها تتناول موضوع متشعب وواسع يحتاج للمزيد والمزيد من الدراسات .لذا فقد ركزنا على ما أعتقدنا أنه فى مقدمة الأولويات التى تخدم الارتفاع بكفاءة وفاعلية هذا النظام التعليمى فى ظل ما نعلمه من قيود خاصة بطبيعته ، وبعدم توفر البيانات الدقيقة عنه رغم كثرتها ، وإذا توافرت فيصعب على حائزيها تقديمها لنا مهما كان نبل مقصدنا .

٢/٠ أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة فى : -

- إستجلاء وفهم البنية المنطقية للتعليم المصرى وحدود حركته
- توفير قاعدة بيانات دقيقة ومناسبة عن التعليم بمنظوماته الفرعية
- استخلاص بعض المعايير الأساسية الخاصة بسياسات إعادة تخطيط التعليم وتنمية موارده البشرية ، بشكل يضمن فاعلية توظيفها .
- بلورة ملامح إطار مستقبلى لتخطيط التعليم المصرى فى ضوء أهدافه ، وفى ضوء الأمال المعلقة عليه .

٣/٠ نطاق الدراسة

أ - يقتصر نطاق الدراسة على التعرف على كفاية وفاعلية التعليم النظامى قبل الجامعى بالدولة الحكومى منه والأهلى (الخاص) .

ب - لم تشمل الدراسة صورالتعليم غير النظامى ، كتعليم الكبار والدراسات المسائية وغيرهاوذلك لوجود دراسات عديدة تناولت بالتفصيل هذه الصور كما لم تتناول التعليم العالى والجامعى. أما التعليم العسكرى (قوات مسلحة والشرطة) فلم نستطع مطلقا الحصول على أيةبيانات تتصل به ، لذا فلم نشر اليه .

ج - تغطى الدراسة الحالية الفترة من أوائل السبعينات ، مع التركيز على فترة منتصف الثمانينات (بداية الاصلاح الأقتصادى) ، إلى العام الدراسى١٩٩٣/٩٢ ومع ذلك يختلف النطاق الزمنى بإختلاف الموضوع موضع الدراسة وبمدى توافر البيانات المتصلة بهذاالموضوع ودقتها .

٤/٠ منهجية الدراسة

اعتمدنا فى هذه الدراسة على المنهج الوصفى بأساليبه وأدواته المختلفة ، وكذلك على المنهج الاحصائى وقد تنوعت أساليب التحليل ، الكمية والكيفية ، المستخدمة وفقا لطبيعة العنصر موضوع الدراسة .

وفى هذا السياق تم تحليل العديد من (المصادر والوثائق والدراسات التحليلية والامبيريقية) المتصلة لعناصر الدراسة .

٥/٠ خطة الدراسة

فى ضوء اهداف الدراسة تتدرج خطة الدراسة على النحو التالى :

الفصل الأول : السياقات (الحضارية والمجتمعية) للتعليم المصرى
الفصل الثانى : بنية النظام التعليمى : رؤية تحليلية
الفصل الثالث : كفاية النظام التعليمى وفاعليته : مؤشرات وقضايا
الفصل الرابع : توجهات مستقبلية

الفصل الأول

السياقات الأساسية للتعليم المصرى

الفصل الأول

السياقات الأساسية للتعليم المصرى

يناقش هذا الفصل أهم السياقات التى نعتقد فى تأثيرها الفعال فى واقع ومستقبل التعليم فى جمهورية مصر العربية ، بإعتبار أنه تستحيل رؤية مستقبل التعليم فى دولة ما ، دونما تحليل متعمق لطبيعة البيئات والسياقات الحضارية والمجتمعية المؤثرة عليه ، وأيضا بإعتبار أن التعليم انعكاسا وانكسارا لكافة عناصر المنظومات الحضارية والمجتمعية أكثر منه إنعكاسا وانكسارا لعناصره الداخلية ، فإنه بحكم كونه منطقة " تقاطع المشكلات " ، فإنه يظل يعيد إنتاج الواقع الذى يعيشه ، وإن كان فى حالة إستثنائية ، قادر على تطوير هذا الواقع والارتقاء به .

وفى هذه الحدود ، فإننا سنناقش هذه السياقات كل على انفراد ، على الرغم من إدراكنا الكامل لطبيعة العلاقة الجدلية بينهما ، فما هو مجتمعى ينطوى على رؤية حضارية ، وما هو حضارى مشتق مما هو مجتمعى .

١/١ السياقات الحضارية للتعليم

إن تأمل الأدبيات المعنية بمطالعة المستقبل يكشف لنا عن أن مجتمع القرن الحادى والعشرين والتى بدأت إرهاصاته تطل علينا ، سوف تجتاحه ثورات كبرى فى مقدمتها ، الثورة الصناعية الثالثة والتكتلات الدولية الكبرى ، والتحولات إلى نظام السوق فى الدول التى تتبع نظم التخطيط المركزى ، والثورة الديمقراطية ، والصحوة الدينية والأخلاقية ... ثورة الفرد ، وتصاعد دور المرأة فى القيادة ، وثورة شاملة فى الفنون والآداب... الخ (٢) .

على أكثر هذه العوامل أهمية على الأطلاق " الثورة الصناعية الثالثة " التى تعتبر مصدر كل هذه العوامل بدرجات متفاوتة . لذا فسوف نركز عليها وعلى ثورة التكتلات الاقتصادية - الاستراتيجية الكبرى والثورة الديمقراطية ، علما بأن أية محاولة لفهم الثورات السابقة لابد أن تكون مقرونة بفهم تام لطبيعة التحديات التى تواجه دول العالم غير المتقدم " النامى " النامى نتيجة عجزها عن " الاستجابة المستنيرة " لهذه الثورات .

وفيما يلى تحليل موجز لطبيعة الثورات التى تشكل ملامح القرن المقبل .

١/١/١ الثورة العلمية – التكنولوجية المتقدمة

وهى ثورة غير مسبوقة بشكلها الحالى فى التاريخ ، فهى ترتكز كلية على المعلوماتية وابداعات العقل الانسانى ، ويطلق عليها " الثورة التكنولوجية الثالثة " ، تمييزا لها عن الثورتين الصناعية الأولى (أوائل القرن التاسع عشر) والثانية (منتصف القرن العشرين) ، والتى اعتمدت على مصادر غير متجددة من الموارد والطاقة ، فى حين تستند الثورة الصناعية الثالثة على مصدر متجدد باستمرار ولا ينفذ هو العقل البشرى ، الذى يبدع بشكل خاص فى مجالات المعلوماتية ، والاتصالات عن بعد ، والهندسة الحيوية ، وقد استطاعت هذه الثورة أن تعيد توزيع الثروة فى العالم ، فلم تعد الثروة بشكلها التقليدى كالمال والموارد الطبيعية هى الأساس فى القوة بقدر ماهى المعرفة والمعلومات . لذا ، فإن الصراع القادم بين دول العالم الأقوى سيكون حول صناعة توزيع المعرفة والمعلومات . لذا فإن الصراع القادم بين دول العالم الأقوى سيكون حول صناعة توزيع المعرفة وامتلاكها ، بعدما كان الصراع بينها طوال الثلاثمائة سنة الماضية حول توزيع الثروة بشكلها التقليدى .

كما أن المعلومات لن تصبح فقط مصدر قوة سياسية واقتصادية وتكنولوجية بل سوف تكون عاملا جوهريا من عوامل بناء المجتمع الديمقراطى ، وسوف يصبح التحكم فى المعلومات هو " مشكلة الغد " فى الصراع حول القوة ، ويصبح من يسيطر على المعلومات أو التقنية العالية مسيطرا فى أى مجالات أخرى .

وبديهى أن لهذه الثورة إنعكاسات ضخمة على التعليم وعلى مصادر تمويله . فالثورة المعلوماتية المستمرة لن تمكن الناس من الاحتفاظ بالمعلومات التى اكتسبوها ، والمهارات التى اتقنوها خلال فترة الدراسة فقط ، بل ستفرض عليهم توظيفها واكتساب المزيد منها . لذا سيصبح التعليم عملية مستمرة – للتعليم ومحو التعلم ، واعادة التعلم .. وسوف يتم التركيز على المهارات الأساسية ، وتنتشر النظم الالكترونية للتعليم الفردى داخل المدرسة وخارجها ، وسوف يكون التعليم متمركزا حول الفرد ، كما أنه سيتجه بسرعة نحو المتعلم الذى يختار برنامجه بنفسه. كما سيتحول الى المنزل Home Learning . وستساعد التكنولوجية المعلوماتية الجديدة، فى تحويل المدارس الى مراكز تعلم للمجتمعات المحلية ، بما تمتلكه من معلمين (سيتحولون الى موجهين) ، وخدمات تكنولوجية ، ومواد ومعدات متطورة (٣) .

والواقع أن إدماج المعلوماتية وروافدها فى التعليم سوف يحدث تغييرات أساسية فى كافة المدخلات والعمليات والمخرجات التعليمية ، كما أنه سوف يؤثر بكل قوة على نظام " التكلفة التعليمية " من حيث تغير كافة الأفكار والاتجاهات التقليدية المرتبطة بوظائف المدرسة ، ونوعية طلابها ، وتخطيط ميزانياتها ، ومرونة اجراءاتها ، ومن حيث الاستخدامات وجوانب الحضور ، وتكاليف صيانة الأجهزة ، وتكلفة الفنيين ... الخ .

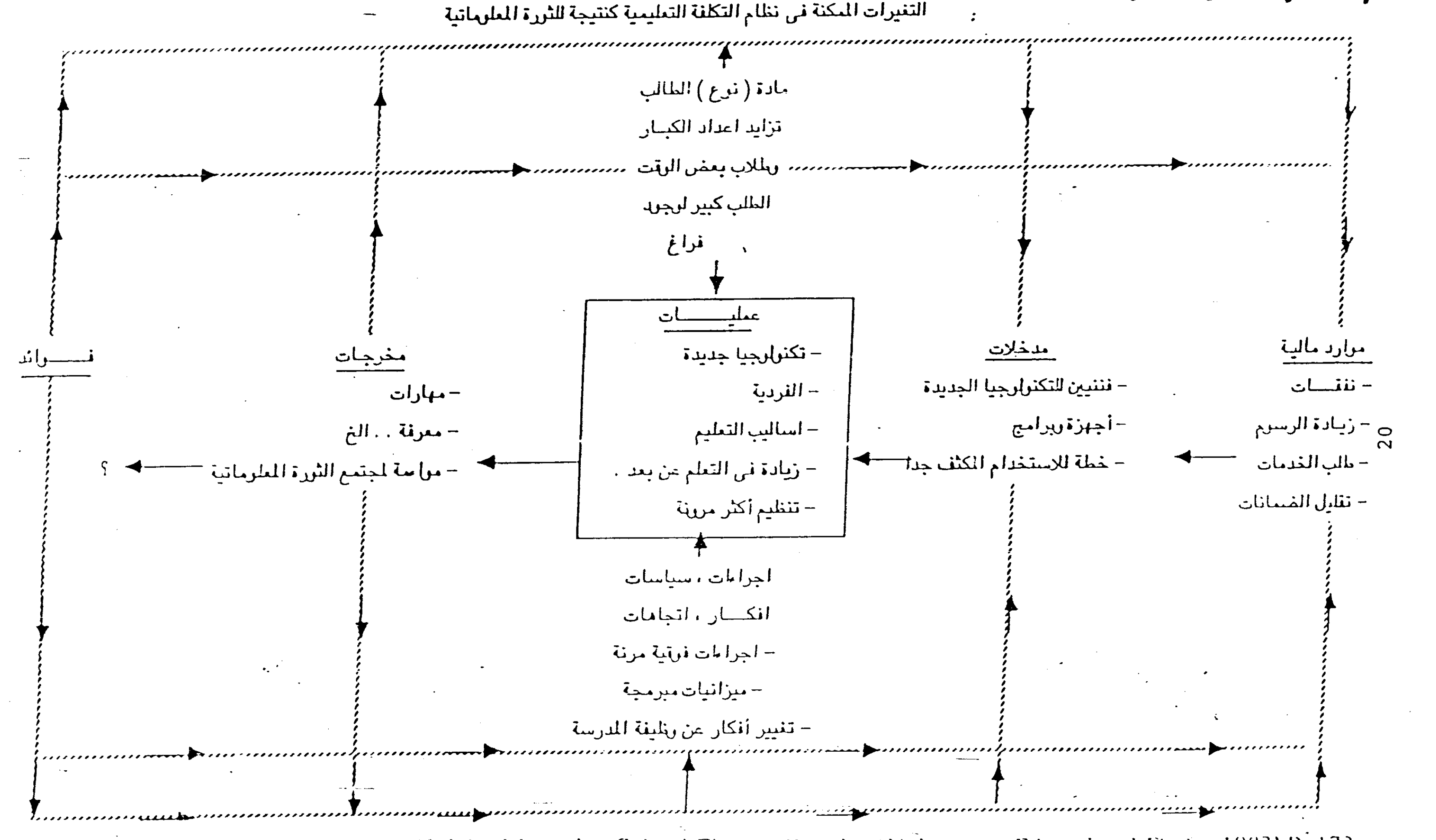
وبعبارة أخرى ، ينتظر أن يؤدى ادماج منجزات المعلوماتية وكافة نتائج الثورة الصناعية الثالثة فى النظام التعليمى إلى تخفيض تكلفة التعليم الى أقصى حد ممكن ، فسوف تساعد على اعادة النظر فى جدوى البنى التعليمية الحالية وتسهم فى البحث عن بنى أقل تكلفة وأكثر فاعلية ، كما ستمد طرائق التعليم والتدريس بامكانات جديدة وواسعة بتكلفة أقل ، كما ستسهم تقنياتها فى اعادة تخصيص الموارد التعليمية المتاحة (الوقت - الأبنية - المعلمين - المال - المناهج - الادارة .. الخ) بشكل أكثر فاعلية مما يسهم فى استخدامها استخداما أمثل وبشكل يقلل من الهدر فيها ، فيعمل من الجهة الأخرى على تخفيض التكلفة . وبالتالى فان التوسع المخطط فى الاستفادة من منجزات الثورة المعلوماتية فى مجالات التعليم النظامى وغير النظامى فى اتجاه التعلم المستمر والمفتوح ، سوف تكون له نتائج ايجابية مباشرة وغير مباشرة ، على مسألة تمويل التعليم عامة وتتطلب التغيرات التكنولوجية والعمليات الانتاجية الجديدة تحولات موازية فى طبيعة المهارات والقدرات العقلية واليدوية التى ينبغى على التعليم أن ينميها ويعدها ويدربها ، وعليه فان المعدل العالى للتغير التكنولوجى للثورة الصناعية الثالثة يفرض على التعليم - النظامى خاصة ، مسئوليات منها :

(١) أن يعمل باستمرار على تطوير وملاءمة وتغيير برامجه التعليمية ليعكس تأثيرات العلم والتكنولوجيا .

(٢) أن يجرى دوما وبطرق أكثر كفاءة ، أساليب اعداد الطلاب لحياة التعليم .

(٣) أن يتيح الشروط والظروف التى تشجع وتعضد المدرسين والأساتذة لكى يكونوا مفكرين مبدعين ، ومخترعين ، وعلماء ، وباحثين متميزين (٤) .

التغيرات الممكنة فى نظام التكلفة التعليمية كنتيجة للثورة المعلوماتية :



* See : Brion A.A. Knight, Managing School Finance (London, Heinemann Educational Books, 1983) P. 172

٢/١/١ ثورة التكتلات الاقتصادية الكبرى

نتيجة لتغير محددات القوة التقليدية فى العالم من المال والقوة الى المعرفة والمعلومات ، بدأت ابتداء من منتصف الثمانينات تظهر فى أطراف متعددة من العالم تكتلات اقتصادية - استراتيجية كبرى تعتمد أساسا على القوة الجديدة للمعرفة ، والتى تتخذ من التعليم وسيلة أساسية لها .

ففى اطار التبدلات العميقة التى اجتاحت شكل وخريطة القوى فى العالم ، برزت تكتلات استراتيجية فى أوروبا الغربية حيث تتجمع اكثر من اثنتى عشرة دولة فى تكتل واحد ينتظر قيامه عام ١٩٩٤ ، كما ينتظر قيام تجمع اخر فى عام ١٩٩٧ بين الولايات المتحدة وكندا ، وينتظر أن تنضم اليه المكسيك وبعض الاقطار فى امريكا اللاتينية كالبرازيل والارجنتين .

أما التكتل الثالث والأكثر أهمية بالنسبة لنا ولباقى دول العالم النامى ، فهو تكتل الاسيين ASEAN والذى يضم عدد من الدول النامية فى جنوب وشرق آسيا بقيادة اليابان الذى استطاع خلال عدد قليل من السنوات أن يقلب كل القوانين المعروفة فى التنمية . ويحقق معدلات غير مسبوقة فى التفوق ، وكان الأساس لكل هذا هو التعليم . فالتعليم هو حد التنافس فى الحزام الباسفيكى كما يقول " تايبست " ، ففى النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، نجد أن الدول التى تنفق اكثر على التعليم هى التى ستكون اكثر تنافسا " . ففى مجتمع المعلومات نجد أن الشهادة الجامعية مهمة جدا فى سوق العمل(٥) . واذا أخذنا " كوريا الجنوبية " كنموذج واحد من بين هذه الدول ، نجد أنها قد أظهرت اهتماما بالغا بالتعليم العالى : حيث يذهب حوالى ثلث الطلاب الى الجامعات و٨٥٪ من الطلاب (١٨،١٧ عام) يستمروا فى التعليم الثانوى . وهذه النسبة أعلى من بريطانيا (٦٤٪) وفرنسا (٧٥٪) فقط . وقد انتظم منذ عام ١٩٨٥ عدد اكبر من الكوريين فى المدارس الثانوية عن نظرائهم فى بريطانيا . وفى " سيول " اكبر رقم من الحاصلين على الدكتوراه فى العالم. كما يتخرج حوالى ٣٢ ألف خريج فى العلوم التطبيقية (مثل الهندسة) وهذا اكبر بكثير من عدد الخريجين فى اليابان . وعندما عجزت الحكومة عن سد احتياجات التعليم تدخل القطاع الخاص لانقاذ الموقف ، واليوم ٢٠٦ من ال ٢٥٦ جامعة فى كوريا ملك لشركات مثل هايونداى وداود والطيران الكورى (٦) .

وبديهى أن تجربة هذه التكتلات تفيدنا على المستويين القومى والمحلى ، فمصر مثلا تكاد تقترب من ١٠٠ مليون نسمة فى بواكير الألفية الجديدة وهو مايعنى بلغة المستقبليين بلوغها "الكتلة الحرجة" (أى الحد الأدنى المطلوب) لدخول مجتمع الموجة الثالثة بتكنولوجيته المتقدمة وابداعاته الاجتماعية المتميزة والمؤسسة على المهارات والقدرات التى ينميها التعليم . وتصبح مسألة تمويل التعليم فى هذا السياق بالغة الأهمية لأنها مسألة وجود فى عالم القرن الحادى والعشرين ونظامه العالمى الجديد .

٣/١/١ ثورة الديمقراطية

ان هذه الثورة فى التحليل النهائى ، نتاج للثورة الصناعية الثالثة . فالأخيرة هى المسئولة عن جعل العالم يبدو " كقرية الكترونية " تتبادل أخبارها بأسرع ما يكون عن طريق وسائل اتصال واعلام جماهيرية تتبادل فيما بينها أخبار الصحوة الديمقراطية التى بدأت فى أوروبا الشرقية ثم استشرت فى معظم مجتمعات العالم النامى فى امريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا تلك الصحوة التى قامت فى مواجهة الدكتاتورية والتسلطية وحكم الفرد .

واذا كانت هذه الثورة وليدة الثورة الصناعية الثالثة ، فهى فى نفس الوقت تسعى لتكريسها ، فالثورة التكنولوجية كما أشرنا تعتمد أساسا على " عقول البشر " ولن تعمل هذه العقول بقوتها الكاملة إلا فى ظل هامش واسع من الحرية ، فبينما كان يمكن تجنيد البشر أو ايديهم وعضلاتهم فيما تستلزمه الثورة الصناعية الأولى حتى مع غياب الحرية ، فانه يكاد يكون من المستحيل استنفار عقولهم وملكاتهم الخلاقة والمبدعة بدون الحرية الشخصية والحريات العامة. هذا فضلا عن أن المشكلات المتجددة وخاصة تلك الناتجة عن الثورة التكنولوجية الثالثة هى من التعقيد والتشعب بحيث تتجاوز قدرة أى أجهزة حكومية مركزية لأى دولة لذلك لابد لمواجهة هذه المشكلات من مشاركة الأفراد والجماعات المحلية والروابط المهنية والاتحادات النقابية والمنظمات غير الحكومية ، ولا تتأتى هذه المشاركة فعليا وباقتدار الا فى ظل هامش واسع من الحريات العامة (٧) .

وبديهى أن مثل هذه الثورة سيكون لها آثار واسعة على التعليم والتوجه نحو اللامركزية وتحقيق مشاركة أوسع فى ادارة التعليم وتمويله من جانب الفاعلين فيه ومن جانب المنتفعين به من أولياء أمور ومؤسسات أهلية وشعبية وباقى المراقع الخدمية والانتاجية .

٤/١/١ تحديات للتعليم

وبالنسبة للتعليم الأساسى على وجه الخصوص ، فإنه يواجه فى الكثير من دول العالم بالعديد من التحديات العالمية الكبرى التى تعوق الحكومات والهيئات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والعائلات والافراد للقيام بنفقات الاستثمارات الجديدة فيه . وقد لخص مؤتمر" بانكوك" هذه التحديات فيما يلى :(٨)

- الركود والتراجع الاقتصادى : والذى كان من أهم نتائجه انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الكلى ، وانتشار مناطق الفقر المطلق ، وازدياد معدلات البطالة فى كافة دول العالم .
- التفاوت الاقتصادى : تسبب ارتفاع مقدار الديون ، وانخفاض اسعار السلع ، ووجود سياسات تقيد حرية التجارية فى خروج الموارد منها رؤوس الأموال من البلدان النامية الى البلدان الأكثر ثراء ، مما أدى إلى اتساع التفاوت الاقتصادى بين الدول خاصة فى الثمانينات ، فالأثرياء يزدادون علما ، وغير المتعلمين يزدادون فقرا .
- التردى البينوى : أدى استثمار البينة الطبيعية والضغوط على الأرض الناشئة عن التزايد السكانى وترحيل المجموعات السكانية من مكان الى اخر الى تسارع مريع فى معدل التردى البينوى . فسوء التصرف بالنفايات والاستخدام غير المنظم للمواد الكيميائية الضارة ، ووقوع الحوادث الصناعية ، كلها عوامل تهدد سلامة الأرض والهواء ، والماء من الوجهة البيولوجية وهناك مظاهر أخرى للتردى البينوى تميل للانتشار جغرافيا وزمنيا وكلفة اصلاح البينة تفوق بكثير كلفة اتخاذ الاجراءات الوقائية .

- النمو السكانى المتسارع : يظل هذا التحدى مؤثرا باستمرار على استفحال المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبينوية ، وعلى الأخص فى أشد انحاء العالم فقرا (افريقيا وامريكا اللاتينية وآسيا خاصة) . ان الفقر وما يترتب عليه حتما من ارتفاع معدلات وفيات الرضع وسبل عيش غير مستقرة بالنسبة للمرضى والمسنين ، وهى التى تسهم فى ارتفاع معدلات التكاثر التى تؤدى بدورها الى المزيد من ترسيخ حياة الفقر لاعداد الفقراء المتزايدة ، وبالتالى يتزايد الطلب الاجتماعى على التعلم وتشتد معه الضائقة له .

يقودنا التحليل السابق للثورات والتحديات التى ستواجه مجتمعات العالم بشتى مستوياتها التنموية الى التأكيد على أن هذه الثورات وتلك التحديات سوف تحدث تغيرات موازية فى نظم التعليم وفى مصادر تمويله نتيجة لحدوث :

- تغييرات فى بنية المدرسة ووظائفها
- تحولات فى منهج المدرسة وآلياته
- تطورات فى التكنولوجيا التعليمية المتاحة فى المدارس
- استبدال التقنيات الأدارية المعلوماتية بالتقنيات الأدارية التقليدية فى التعليم
- بزوغ عصر من المشاركة الشعبية والجهود الأهلية فى تمويل التعليم
- التحول عن الأنماط المركزية فى الادارة الى الأنماط اللامركزية مما يخدم قضية تمويل التعليم وترشيده .

وتكشف لنا المراجعة النهائية لموقف التعليم فى مصر بشأن هذه الثورات الثلاث وما يتمخض عنهم من تحديات ، أنه يحتاج لامزيد من القدرة على استيعاب نتائج هذه الثورات وتأثيرتها العميقة على التعليم ، مما يقتضى ضرورة تحرك المؤسسات التعليمية والتربوية المصرية لأخذ المبادرات الإيجابية التى تجعلها قادرة على التعامل مع نتائج هذه الثورات ، والتغير الناتج عنها ومتراتبات المعقدة والمتزايدة التعقيد .

وهذا يقتضى بالضرورة النظر بعين الأعتبار إلى المستقبل فى مداه البعيد ومتطلباته فى القرارات والأفعال التربوية ، وكذا الالتفات إلى الطبيعة البينية (Interdisciplinarity) للتعليم ومشكلاته والتى تتشابك وتتقاطع حتما مع باقى القطاعات المجتمعية ، وبينها وبين التطور العالمى، التعليمى خاصة .

وهذا كله ، يحتم مراجعة التعليم وإعادة النظر فى كلفته ومردوده الإقتصادى والإجتماعى وفى مدى تحقيقه لمعدلات مشاركة عالية ، وفى مدى توفيره للفرص التعليمية المتكافئة جغرافيا وطبقيا ونوعيا ، وأخيرا فى مدى أخذه بسبل التخطيط الاستراتيجى والمستقبلى .

٢/١ السياقات المجتمعية للتعليم

تستحيل رؤية مستقبل التعليم أو مستقبل تمويله دون استشراف متعمق لمستقبل سياقاته المجتمعية بإعتبار العلاقة الجدلية بينهما ، لذا فسوف نرصد فى الجزء التالى أهم الخصائص الحالية لهذه السياقات ثم نستشرف بعض ملامح مستقبلها تمهيدا لاستشراف مستقبل التعليم.

١/٢/١ السياق الديموجرافى

يشكل العامل السكانى أهمية قصوى بالنسبة للمخطط التربوى لما يشكله من تأثير كبير على النظام التعليمى (مدخلات وعمليات ومخرجات) . وفى حالة مصر ، تتضاعف هذه الأهمية نتيجة للآثار والمضاعفات الحادة الكمية والكيفية له ، فقد أدى النمو السكانى السريع الذى بلغ حدا عاليا يفوق مثيله فى معظم بلدان العالم ، إذ استقر عند متوسط ٤ر٢ فى المائة تقريبا خلال العقود الثلاثة الماضية ، وذلك وفقا للتعدادات (١٩٦٦ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦) إلى مضاعفة الطلب على التعليم ، وزيادة الرغبة فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ، فارتفع عدد المقبولين من كل فئة من فئات السن وفى مختلف مراحل التعليم بشكل حاد ، خاصة خلال العقدين الماضيين .

فعلى سبيل المثال ، ارتفعت أعداد المسجلين بالتعليم الأبتدائى الرسمى (الحلقة الأولى من التعليم الأساسى) خلال عقد السبعينات ارتفاعا ملحوظا من ١٣٩ر٩٨٩ر٣ طفل عام ١٩٧٣/٧٢ إلى ٦٠٨ر٠٣٦ر٥ طفل فى عام ٨٢ / ١٩٨٣ ، بزيادة نسبية ٣ر٢٦٪ ، وبمعدل نمو سنوى ٤ر٢٪ ثم واصلت هذه الأعداد زيادتها حيث وصلت عام ٩٢/ ١٩٩٣ إلى ١٣٨ر٧٩١ر٦ طفل ، بزيادة نسبية قدرها ٧٠٪ من سنة الأساس وبمعدل نمو سنوى ٧ر٢٪ (٩) وعلى الرغم من إرتفاع هذه الأعداد والنسب إلا أن نسبة الإستيعاب الكامل (١٠٠٪) لم تتحقق حتى الآن على الرغم من كافة الوثائق الرسمية التى تحاول الإدعاء بذلك ، فأعداد المسجلين فى المرحلة الأبتدائية عام ١٩٨٩/٨٨ والذين بلغ عددهم حوالى خمسة ملايين لا تزيد نسبتهم عمن هم فى نفس الفئة العمرية (٦ - ١١) عن ٩١٪ حسب التقارير الرسمية والتى تأخذ فى اعتبارها النسب الحقيقية للإستيعاب والتى تنخفض عن ذلك بكثير ، بتأثير عوامل الهدر ، كالتسرب والرسوب ، كما أن نسبة الإستيعاب فى جملة التعليم الأساسى (الابتدائى والإعدادى) وصلت إلى ٢٨ر٨٤٪ من جملة الموجودين فى الفئة العمرية المقابلة (٦ - ١٤) (١٠) .

ومن المهم كذلك الإشارة إلى أن هذه الأعداد والنسب لا تكشف عن حجم التحيزات النوعية (ذكر ، أنثى) ، حيث أن أعداد المسجلين بالتعليم الأساسى من الذكور ١٥٦ر٢٣٣ر٥ تلميذ ، بمعدل ٧٧ر٩١٪ من الذكور فى الفئة العمرية المقابلة ، فى حين يبلغ عدد المسجلين من الإناث ٩٣٥ر١٠٤ر٤ طفلة بمعدل ٣٤ر٧٦٪ من الإناث فى الفئة العمرية المقابلة ، وهذا يوضح عجز النظام التعليمى عن تحقيق الفرص التعليمية المتكافئة بين الجنسين . والجدول رقم (١) يوضح ذلك ، حيث تنخفض نسب التسجيل للإناث عنها للذكور بدرجة واضحة .

جدول رقم (١)

النسب الإجمالية للتسجيل فى التعليم الأساسى

سنوات مختارة *

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
السكان فى سن ٦–١٤:			
ذكور	٥٥١٣٣٤٣	٥٦٠٥٠٩٤	٥٧٠٣١٧٩
اناث	٥١١٩٥١١	٥٢٤٦٨٣٥	٥٣٧٦٩٨٤
جملة	١٠٦٣٢٨٥٤	١٠٨٥٥٢٩٢	١١٠٨٠١٦٣
التسجيل الكلى فى التعليم الاساسى:			
ذكور	٤٨٧٢٦٥٩	٥١٢٧١٠٤	٥٢٣٣٨٥٦
اناث	٣٧٠٣٤٦	٣٩٥١٢٢٦	٤١٠٤٩٣٥
جملة	٨٥٧٤٠٠٥	٩٠٧٨٣٣٠	٩٢٣٨٧٩١
النسب الاجمالية للتسجيل (التعليم الاساسى)			
ذكور	٨٨٣٨ر	٩١٤٧ر	٩١٧٧ر
اناث	٧٢٣٠ر	٧٦٢٩ر	٧٦٣٤ر
جملة	٨٠٦٤ر	٨٣٦٥ر	٨٤٢٨ر

* المصدر

Ministry of Education; Reform Dcucational System of Egypt:A Sector Assessment (Draft) , (Cairo; NCERD, ١٩٩٠) P. ٥٦.

علما بأن بيانات السكان فى هذا الجدول قد تم الحصول عليها من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

ومع التراجع فى تحقيق إلزامية التعليم ، تاتى " الأمية " فى مقدمة الآثار السلبية الأخرى للإنفجار السكانى . حيث تنضم سنويا أعداد متزايدة ممن لم يلتحقوا بالتعليم إلى جحافل الأمية فى المجتمع ، بالإضافة إلى أعداد أخرى ممن تسربوا أو لم يستكملوا تعليمهم حتى نهاية التعليم الأساسى . وغير خفى خطورة الأمية على المجتمع المصرى ومستقبله ، وما تشكله له من تحدى خطير لمخططاته التنموية ، بإعتبار أن حجم التنمية مرهون بالمستويات التأهيلية والتكوينية للفرد، وبمدى وعيه بدوره المجتمعى .

وفى هذا السياق نجد أنه مع التزايد المستمر فى السكان تصاعد حجم الأعداد المطلقة للأميين على الرغم من إنخفاض نسبة الأمية . بينما بلغت نسبة الأمية ٧٠ ٪ (موزعة ٩ر٦٥ ٪ ذكور ، ٨٤٪ اناث ، فى عام ١٩٦٠ ، أصبحت فى تعداد ١٩٧٦ ٥ر٥٦٪ (٢ر٤٣٪ ، ٧١٪ إناث)، وعادت وانخفضت فى تعداد ١٩٨٦ إلى ٤ر٤٩٪) ٨ر٣٧٪ ذكور (٨ر٦١٪ اناث) (١١) ، والشواهد تشير إلى استمرار ارتفاع الأعداد المطلقة للآميين على الرغم من انخفاض النسبة المئوية للأميين، ومن المستحيل تحديد ذلك قبل إجراء تعداد عام ١٩٩٦ .

والجدول التالى يوضح اعداد الأميين من السكان (١٠ سنوات فأكثر) موزعة حسب النوع وفقا لتعداد عام ١٩٨٦ :

جدول رقم (٢)

السكان ١٠ سنوات فأكثر وعدد الأميين حسب الجنس *

	ذكور		اناث		المجموع	
	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد
مجموع السكان	١٠٠٪	١٨ر٠٠٦ر٢٥٢	١٠٠٪	١٦ر٧٦٧ر١٤٢	١٠٠٪	٣٤ر٧٧٣ر٣٥٩
الأميون منهم	٨ر٣٧٪	٦ر٨٠٣ر١٦٩	٨ر١٦	١٠ر٣٥٧ر٤٥٥	٤ر٤٩٪	١٧ر١٦٠ر٦٢٤
النسبة		٦ر٣٩		٤ر٦٠		١٠٠

* نجاتى بخارى : مشاريع محو الأمية فى جمورية مصر العربية : الحملة القومية لمحو الأمية٨٩/ ١٩٩٠- ١٩٩٩/٢٠٠٠،(باريس : مكتب اليونسكو الأقليمى للتربية فى البلاد العربية ١٩٩٠،) ص (٢٢)

ومن زاوية أخرى نجد أن نسبة الأمية بين النساء أعلى منها لدى الرجال وذلك راجع إلى أن " عدد البنات اللواتى لا يلتحقن بالصف الأول الابتدائى هو أكبر عدد من الأولاد الذين لا يلتحقون بالمدرسة ، كما أن نسبة التسرب من المدرسة بين الإناث هى أعلى من نسبة التسرب بين الأولاد . ومن ناحية أخرى ينبغى التنويه أن غالبية الأميين موجودون فى مناطق الريف ، وفى المناطق الفقيرة فى المدن ، وفى مناطق الصحراء والمناطق النائية . وحسب تعداد السكان لسنة ١٩٨٦ ، فإن ٦٧٫٥٪ من مجموع الأميين هم فى الارياف ، و ٣٢٫٥٪ هم فى مناطق المدن(١٢) .

ويضاف إلى جملة الآثار السلبية للإنفجار السكانى عجز المؤسسات التعليمية عن تدبير المبانى والمدارس اللازمة لإستيعاب الإعداد المتزايدة من الطلاب الجدد ، وعجز الحكومة عن تدبير موارد مالية كافية لصيانة المبانى والمدارس القائمة ، وذلك نتيجة ضعف النظام الإقتصادى السائد.

وتوضح البيانات أن هناك مايقرب من ١٨٪ من المدارس لم تصمم أساسا لتعمل كمدارس!!. لذا لجئت وزارة التربية والتعليم إلى زيادة كثافة الفصول الدراسية ، حتى وصلت إلى اكثر من ٤٥ طفل فى الفصل الواحد فى المتوسط أو اكثر من ذلك . كما أنها لجأت إلى استخدام مبانى المدارس مرتين وثلاث مرات . بل أن البيانات تشير إلى أن هناك حوال ٤٥٪ من المدارس الابتدائية ، ٣٢٪ من المدارس الإعدادية تستخدم أكثر من فترة واحدة (١٣) .

ومما هو جدير بالذكر أن المستوى التعليمى للمرأة له دور أساسى فى زيادة معدل النمو السكانى ، حيث ترتفع معدلات الخصوبة والتوالد بدرجة خطيرة تنذر بمضاعفة أعداد السكان فى المستقبل القريب ، وبالتالى يشكل عبئا مضاعفا على التعليم يؤثر على كفاءته الداخلية والخارجية، كما يحد من الفرص التعليمية المتاحة (١٤) .

وبديهى أن التأثيرات السلبية للتسارع السكانى وعوامله وديناميات لا تقتصر على النظام التعليمى ، بل تمتد لتشمل كل قطاعات الإنتاج والخدمات فى المجتمع ، وينتظر لها أن تستمر خلال العقود القليلة القادمة وتترك بصمات عميقة فى مسيرة الإنفاق على التعليم .

٢/٢/١ السياقات الإقتصادية

من المتعذر علينا أن نتبين الدلالة الحقيقية لطبيعة العوامل الاقتصادية للمجتمع المصرى ، الحالى والمستقبلى ، مالم نتبين مغازى الخلفية التاريخية لهذه العوامل .

فالواقع أن النظام الاقتصادى فى مصر الحديثة قد مر بعدة مراحل أو قفزات أساسية يمكن حصر اولاها فى التجربة الراشدة للتحديث على يد " محمد على " ، فى الفترة من ١٨٢٠ إلى ١٨٤٠ والتى كانت مصدرا لحقد العديد من دول أوروبا الاستعمارية والتى تحالفت عام ١٨٤٠ ، وقضت على هذه التجربة بعد ما قويت شوكة مصر إقتصاديا وعلميا وتكنولوجيا وثقافيا .

على أن المحاولة الثانية كانت على يد " اسماعيل " ابن محمد على ، الذى عمل على إعادة إنتاج تجربة والده فى الفترة من ١٩٦٢ - ١٨٨٠ مركزا على تحديث مصر معتمدا على مصادر أساسية هى قناة السويس والقطن والسكر .

ثم جاءت المحاولة الثالثة فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وقادها الإنجليز الذن احتلوا مصر وأرادوا استغلال قطنها وتطوير مجالات الزراعة ، بحيث أصبحت الزراعة هى محور الإقتصاد المصرى حيث كان يعمل بها أكثر من ثلثاى السكان وتنتج أكثر من نصف الناتج المحلى الإجمالى (GDP) .

على أن المصريين على يد " طلعت حرب " ركزوا على التصنيع لمادة رئيسية للتحديث من خلال إنشاء مجموعة الشركات الصناعية التى أسسها بنك مصر فى العشرينات ثم الإصلاحات الجمركية التى قامت عام ١٩٣٠ . وعلى الرغم من هذه التجربة إلا أن الزراعة ظلت هى المحور الرئيسى للإقتصاد المصرى والمصدر الرئيسى لناتجه المحلى الإجمالى . وبقيام " ثورة يوليو " ١٩٥٢ استكمل جمال عبد الناصر جهود التصنيع فى الثلاثينات واستطاع أن يطورها ويحقق إنجازات ضخمة ، لاسيما فى النصف الأول من الستينات ، فيما أطلق عليه الخطة الخمسية الأولى (٥٩/١٩٦٠ - ٦٤/١٩٦٥) ، على أن الصراع الدولى ، ونفقات الدفاع ، وصعوبات النقد الأجنبى أديا إلى وضع نهاية لهذه العملية حوالى عام ١٩٦٥ ، ثم إلى ركود شبه كامل حتى بداية السبعينات .

وبدءا من عام ١٩٧٤ ظهرت على يد " أنور السادات " محاولات تنموية تقوم على إحياء التقدم الصناعى ، الذى حقق فى بداياته معدلات نمو عالية ، فى ضوء مبادئ جديدة للسياسة الإقتصادية تقوم على " الإنفتاح " ، وعوامل نمو جديدة كصادرات البترول ، والهجرة ، والسياحة ، وقناة السويس (١٥) .

وقد أفرزت هذه المحاولات نموا بالغ السرعة فى الدخل القومى ، إذ أن المتوسط السنوى لمعدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى مابين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٤ بلغ ٨ر٥٪ ، ومن ثم زاد مستوى الدخل الحقيقى للفرد الواحد بنحو الضعف ، كذلك تزايد معدل الإستثمار الإجمالى بسرعة (٢ر١٠ ٪ سنويا) حتى بلغت نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالى ٢٥٪ فى سنة ١٩٨٤(١٦) .

على انه مع منتصف الثمانينات بدأ الإقتصاد المصرى يواجه العديد من المشكلات والأزمات الحادة التى كانت نتيجة الإعتماد على السياسة الإقتصادية الجديدة ، إلى جانب عوامل أخرى متراكمة منذ الستينات . وقد أصبحت مصر ، وفقا لتصنيف البنك الدولى فى عام ١٩٨٨ ، واحدة من الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض حيث بلغ الدخل القومى ٦٦٠ دولار(١٧) . أنظر الشكل رقم (١) حيث يوضح مدى التدنى فى الناتج القومى الكلى للفرد مقارنا بمثيله فى دول نامية أخرى .

فمنذ عام ١٩٨٦ إنخفضت أسعار النفط وإنخفضت إيرادات قناة السويس ، وركدت التحويلات المالية من الخارج . ونتيجة لذلك كان معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى أقل من ٥٪ ، ثم إنخفض إلى حوالى ٢ر٢٪ فى عام ١٩٩٢ ، كما بدأ الإقتصاد المصرى يواجه العديد من الإختلالات الهيكلية ولاسيما فى ميزان المدفوعات وفى الموازنة العامة ، كما تضاعفت المديونية الخارجية لمصر حتى وصلت نحو ٣٧ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٨٦/٨٥ . وكذلك أتسم هيكل العمالة بإختلال مماثل لصالح قطاع الخدمات الذى يضم أكبر نسبة من البطالة المقنعة ، ومع إزدياد اللجوء إلى الإقتراض من الجهاز المصرفى لتغطية العجز الإجمالى فى الموازنة العامة ارتفع معدل التضخم بحيث أصبح حوالى ٣٠٪ سنويا (١٨) .

وعموما فإن ما تحقق فى هذه الفترة : من معدلات عاليه للنمو لم يكن سوى " نمو بلا تنمية ، حيث أهملت القطاعات السلعية لصالح قطاع الخدمات ، وإنخفضت درجة الإكتفاء الذاتى بسبب زيادة الإعتماد على المصادر الخارجية لرأس المال والغذاء ، وزاد إعتماد ميزان المدفوعات على مصادر الدخل ليس لمصر سيطره عليها ، بينما كان التحسن الذى طرأ على مستوى المعيشة لفئات الدخل الدنيا ناشئا عن عامل خارجى لا يمكن الأطمئنان إلى استمراره ، وهو الهجرة .. كما اقترنت معدلات النمو العاليه .. بدرجات عالية من التبديد لرأس المال ، وسوء توزيع خطير للموارد ، وهو مالم يكن ليتحمل أو يمكن حدوثه بغير تحقق ظروف خارجية مواتية وذات طبيعة استثنائية " (١٩) .

وإزاء هذه الإختلالات الهيكلية الخطيرة القائمة فى الجهاز الإنتاجى ، لم يعد أمام مصر إلا أن تستجيب ، تحت الضغط الذى تعرضت له فى الثمانينات لسداد الدين الخارجى ، بمجموعة عناصر اصلاح شملت تحرير التجارة والأسعار المحلية ، وذلك فى عام ١٩٨٧ . على أن التجربة كانت سلبية ، كما أن حرب الخليج فى بدايات التسعينات ضغطت بشكل مروع على الإقتصاد المصرى ، " نتيجة لإنخفاض التحويلات المالية من المصريين العاملين فى الخارج ، ونتيجة أيضا للحاجة إلى إيجاد فرص وظائف للعاملين العائدين بينما كان معدل البطالة بالفعل أكثر من ١٠٪(٢٠).

لذا ، فقد وقع كل من الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى ، فى مايو ١٩٩١ ، على برنامج " للإصلاح الإقتصادى والتكيف الهيكلى " . ويستهدف هذا البرنامج معالجة الاختلالات الكبيرة التى حدثت فى الإقتصاد المصرى فى السنوات السابقة ، ولو تدريجيا ، ٠٠ وتغيير فى أنماط النشاط الإقتصادى ، الإنتاجى والإستهلاكى والإستثمارى فى الإتجاهات الصحيحة ، وذلك لكى يكتسب الإقتصاد القومى القدرة على التطوير التكنولوجى والتنظيمى والإنتاجى مما يؤدى إلى أن يزيد الإدخار (الذى وصل إلى حوالى ٥٪ فقط من الدخل القومى فى السنوات الأخيرة) وأن يكون الإستهلاك فى حدود الموارد المتاحة على تخصيص جزء أكبر من الإنتاج المتطور للتصدير (من سلع وخدمات) ، وضمان مستويات أعلى من الاستثمار (الخاص والعام - المحلى والأجنبى) لامتصاص البطالة المتراكمة من جهة ٠٠ والحصول على موارد اضافية من النقد الأجنبى لتمويل الواردات الضرورية (الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية) ولدفع أقساط الديون (القديمةالمجدولة والجديدة التى بدأنا مرة أخرى فى جمعها) وإذا تم قدوم رؤوس أموال للمشاركة فى الإنتاج والإستثمار ، ستكون هذه (التحويلات الرأسمالية -- بما فيها ما تحوله العمالة المصرية المهاجرة) عونا على تخفيف العبء الواقع عندئذ على ميزان المدفوعات فضلا عن دورها فى زيادة الإستثمار وتطوير الإنتاج كما ونوعا وخاصة التصدير التنافسى إلى الأسواق الخارجية (٢١).

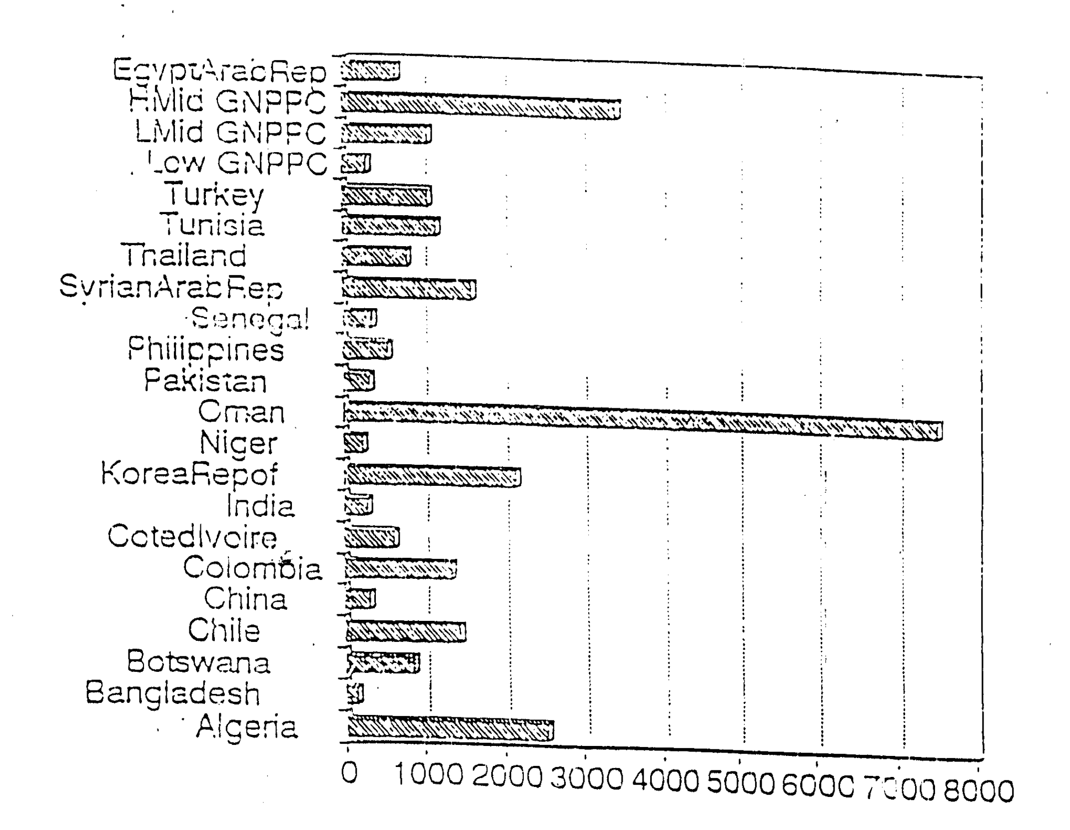
وقد حقق البرنامج ، وفقا ولتقدير الأمم المتحدة ، مايلى : (٢٢)

- حرر اسعار الفائدة
- عوم العملة
- خفض الاعانات على مجموعة واسعة من المواد
- كبح النمو فى الفائض النقدى
- أجرى عملية إصلاح للمؤسسات العامة ووضع خططا للخصخصة

وقد قادت كل هذه التطورات إلى بلورة شكل الإقتصاد المصرى بهياكله فى نهاية عقد الثمانينات ، والذى تشير البيانات الأولية لمتابعة خطة عام ١٩٩٠/٨٩ إلى أن الناتج المحلى الإجمالى الذى تحقق بلغت قيمته ٤٨٢٢٨٫٤ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢٥٨٠٫١ مليون جنيه عن عام ١٩٨٩/٨٨ . ويوضح الجدول رقم (٣) مدى إسهام كل قطاع من القطاعات الإقتصادية فى الناتج المحلى المحقق لعام ٨٩ / ١٩٩٠ مقارنا بعام ٨٨ / ١٩٨٩ .

شكل رقم (٢)

الناتج القومى الكلى للفرد لعام ١٩٩٠ مقارنا بالناتج القومى الكلى للفرد فى عدد من الدول النامية



المصدر : الادارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات : تخصيص موارد التعليم وتخطيط الموازنة ورشة عمل فى ١٩٩٢/٣/١٣ (القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ١٩٩٢)

جدول رقم (٣)

الناتج المحلى المحقق لعام ٨٩/١٩٩٠ مقارنا بعام ٨٨/١٩٨٩

حسب القطاعات الاقتصادية

(بالمليون جنيه وبأسعار ٨٦/١٩٨٧)

القطاعات الاقتصادية	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	الزيادة		الأهمية النسبية ٪	
			قيمة	معدل النمو ٪	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩
الزراعة والرى	٩٢٢٥ر٠	٩٥٢٥ر٠	٣٠٠ر٠	٣ر٣	٢٠ر٢	١٩ر٨
الصناعة والتعدين	٧٩٧٩ر٠	٨٥٦٧ر٠	٥٨٨ر٠	٧ر٤	١٧ر٥	١٧ر٨
البترول ومنتجاته	١٧٤٧ر٧	١٧٩٥ر٥	٤٧ر٨	٢ر٧	٣ر٨	٣ر٧
الكهرباء	٦١٢ر٣	٦٣٠ر٧	١٨ر٤	٣ر٠	١ر٣	١ر٣
التشييد	٢٢٥٩ر٠	٢٣٨٤ر٠	١٢٥ر٠	٥ر٥	٥ر٠	٤ر٩
مجموع القطاعات السلعية	٢١٨٢٣ر٠	٢٢٩٠٢ر٢	١٠٧٩ر٢	٥ر٠	٤٧ر٨	٤٧ر٥
النقل والتخزين والمواصلات وقناة السويس	٤٣٦٨ر٤	٤٧٩٧ر٤	٤٢٩ر٠	٩ر٨	٩ر٦	٩ر٩
التجارة والمال والتأمين	١٠٦١٨ر٢	١١١١٥ر٤	٤٩٧ر٢	٤ر٧	٢٣ر٢	٢٣ر١
السياحة	٦٤٣ر٦	٦٩٤ر٤	٥٠ر٨	٧ر٩	١ر٤	١ر٤
مجموع قطاعات الخدمات الإنتاجية	١٥٦٣٠ر٢	١٦٦٠٧ر٢	٩٧٧ر٠	٦ر٠	٣٤ر٣	٣٤ر٤
الاسكان والمرافق العامة	١٠٠٧ر١	١١٣٦	١٢٨ر٩	١٢ر٨	٢ر٢	٢ر٤
خدمات اجتماعية وشخصية	٢٠١٨ر٠	٢١٢٥ر٠	١٠٧ر٠	٥ر٣	٤ر٤	٤ر٤
الخدمات الحكومية والتأمينات	٥٧٠ر٠	٥٤٥٨ر٠	٢٨٨ر٠	٥ر٦	١١ر٣	١١ر٣
مجموع قطاعات الخدمات الاجتماعية	٨١٩٥ر١	٨٧١ر٠	٥٢٣ر٩	٦ر٤	١٧ر٩	١٨ر١
الإجمالى العام	٤٥٦٤٨ر٣	٤٨٢٢٨ر٤	٢٥٨٠ر١	٥ر٧	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : وزارة التخطيط : التقرير المبدئى عن متابعة الأداء الإقتصادى والإجتماعى خلال السنة الثالثة (٨٩/١٩٩٠) من الخطة الخمسية (٨٨/٧٨ - ١٩٩٢/١٩) ، ديسمبر ١٩٩٠ ، ص (٥٣)

وتدلنا قراءة الجدول السابق رقم (٣) على أن قطاع الزراعة قد أسهم فى الناتج المحلى الاجمالى عام ٨٩/١٩٩٠ ب ٨ر١٩٪ منه . فى حين تمثل باقى القطاعات السلعية (الصناعة والتعدين والبترول والكهرباء والتشييد) ٧ر٢٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى . أما قطاعات الخدمات الإنتاجية (النقل والمواصلات وقناة السويس والتجاره والمال والسياحه) ب ٤ر٣٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى . فى حين ان قطاعات الخدمات الاجتماعية (الاسكان والمرافق والخدمات الاجتماعيه والشخصيه والخدمات الحكومية والتامينات) تسهم ب١ر١٨٪ فى الناتج المحلى الاجمالى .

على انه فى أوائل التسعينات، سرعان ما احتلت الزراعة مكانة اساسية فى الاقتصاد المصرى واصبحت تضم ٣ر٣٦٪ من جملة العمالة وتسهم فى الناتج القومى ب ٢ر٢٠٪ منه . فى حين تمثل الصناعات والتعدين والبترول والتشييد ٩ر٢٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وتمثل ٤ر٢١٪ من حجم العمالة . اما الخدمات ، والاسكان والمرافق العامة ، والخدمات الاجتماعية ، وقطاع التوزيع (النقل والمواصلات متضمنا قناة السويس ، والتجارة ، والمال ..) فتنتج أغلبيتها فى القطاع العام ، وتمثل حجم العمالة ٣ر٤٢٪ من حجم العمالة فى حين تسهم ب ٦ر٥١٪ فى الناتج المحلى الإجمالى ، على أن الناتج القومى الكلى للفرد ظل متدهورا بالقياس لباقى بلدان العالم النامى ، كما أوضح الشكل رقم (٢) من قبل .

وبنظرة إرتقانية نتبين أن التوزيع الهيكلى للعمالة فى الإقتصاد المصرى رغم كل التحولات قد ظل ثابتا بدرجة مثيرة ، والجدول رقم (٤) يوضح ذلك . ومنه نتبين أن العمالة فى القطاعات السلعية مازالت تضم أكبر نسبة عمالة فى القطاعات الإقتصادية ٥٦٪ (فى المتوسط) ، مقابل ٢٨٪ (فى المتوسط) للعمالة فى قطاعات الخدمات الإجتماعية أما العمالة فى قطاعات الخدمات الانتاجية فتحتل المرتبة الثالثة والأخيرة ١٦٪ (فى المتوسط) وذلك خلال الفترة من ١٩٨٣/٨٢ إلى ١٩٩٠/٨٩ .

ومن الجدير بالذكر إنه لكى يضمن النظام الإقتصادى توفير القوى العاملة اللازمة له ، صدر فى عام ١٩٦٤ قانون التزمت بمقتضاه الدولة بتوفير التوظيف المضمون لخريجى المؤسسات التعليمية ، وهذا العامل زاد من الطلب الاجتماعى على التعليم بدرجة كبيرة ، ولكنه تسبب فيما بعد فى شيوع مشكلات خطيرة فى مقدمتها نشر البطالة المقنعة وأثر ذلك فى حركة تخطيط سوق العمالة .

وبالنسبة للصورة المستقبلية للإقتصاد المصرى يتوقع أحد كبار المستقبلين أنه كنتيجة للتحولات والثورات الكبرى التى سبق ذكرها وكنتيجة لأزمة الخليج ستوقع أن يحدث تطور ملحوظ فى بنية الإقتصاد المصرى ، كنتيجة لتدفق رؤوس الأموال العربية إلى مصر ، إسهاما فى مشروعات تنمية زراعية وصناعية وتجارية وبحثا عن الأمان ، كما ستشارك أموال المصريين فى الخارج فى التمويل الاستثمارى الوطنى ، هذا إلى جانب إستثمار أمثل فلإيداعات الدولارية فى المصارف المصرية لدعم وتمويل الشق الأجنبى من الإستثمار كما يتوقع تجذر النظرة السياسية العامة إلى موضوع القطاع العام ، بما يضمن تنشيط النشاط الخاص الإنتاجى ، يحفز " القطاع الخاص . على زيادة نشاطه فى كثير من القطاعات ، وبيع مشروعات القطاع العام ، وتنشيط كل آليات السوق الحرة " وذلك إنسجاما مع التطورات والتحولات العالمية والتى تجتاح العالم اليوم(٢٣) .

جدول رقم (٤)

تطور التوزيع الهيكلى للعماله فى الإقتصاد المصرى

فى الفترة من ١٩٨٣/٨٢ إلى ١٩٩٠/٨٩

البيان	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩
القطاعات السلعية	٩ر٥٦٪	٥ر٥٦٪	٠ر٥٦٪	٦ر٥٥	٩ر٥٥	١ر٥٥٪	٩ر٥٥٪	٠ر٥٦٪
قطاعات الخدمات الإنتاجية	٧ر١٥٪	٨ر١٥٪	١ر١٦٪	٣ر١٦	٦ر١٥٪	٧ر١٥٪	٧ر١٥٪	٧ر١٥٪
قطاعتا الخدمات الإجتماعية	٤ر٢٧٪	٧ر٢٧٪	٩ر٢٧٪	١ر٢٨٪	٥ر٢٨٪	٥ر٢٨٪	٤ر٢٨٪	٣ر٢٨٪
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : محسوب من بيانات الجدول (٥/١) العماله والأجور - التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى عام ١٩٩٠/٨٩ .

وبديهى أن مثل هذه التحولات وغيرها سوف تؤثر بالدرجة الأولى على التعليم وعلى تمويله . حيث أن دور الحكومة سوف ينكمش فى ضوء التوجيهات العالمية وكنتيجة لارتقاء المديونية ، وعجز مواقع الإنتاج عن تنفيذ الأهداف المرصودة لها .

لذا ، فإذا كان التعليم مازال يحظى باهتمام من جانب الحكومة ، حيث مثلت نسبة الإنفاق الحكومى على التعليم حوالى ١١٪ من الإنفاق الجارى عام ١٩٨٨،٨٧ ، وهو ما يمثل ٥ر٦٪ من الإنفاق الرأسمالى ، وهى نسبة تفوق أى قطاع مجتمعى آخر ، باستثناء قطاع الدفاع (٥ر٢٢٪)(٢٤) . إلا أن المتوقع تبلور دور جديد وفاعل للقطاع الخاص فى توجيه وإدارة التعليم بما لا يؤثر على عدالة وديمقراطية التعليم ، إذ أن موارد الحكومة لن تصمد أمام الإرتفاع المتزايد لنفقات التعليم، ففى دراسة للتنبؤ بالأعباء التمويلية العامة لتطبيق سياسة التعليم الأساسى حتى عام ٢٠٠٠ وجد أن الأعباء والتى من المفروض أن تتحملها الدولة ، ستصل إلى حدود سبعة مليارات جنيها فى عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠٠ للتعليم الأساسى وحده (٢٥) !! وهو أمر لا يمكن تصديق قدرة الحكومة على توفيره بسهولة .

ومن جهة أخرى ، لا يمكن توقع استمرار محدودية الإنفاق على التعليم عامة والتعليم الأساسي خاصة ، فقد بلغت الاعتمادات الجارية المخصصة لهذا التعليم ، في البابين الأول والثاني، ٦ر١٠١٣ مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ . في حين بلغ حجم الإنفاق على الإستثمارات ٥٦٤ر٧٦ مليون جنيه (٢٦) .

وتكشف هذه الأرقام بجلاء ، ضآلة حجم الإستثمارات المخصصة للتعليم الأساسي الذى يزيد من ضآلته غياب الرشد في توزيع الإنفاقات الكلية على هذا التعليم ، وغيره ، حيث تصل نسبة الإنفاقات في الباب الأول والثاني إلى الباب الثالث حوالي ٣ر١٣ مرة .

وعلى الرغم من الزيادات في هذه الإعتمادات ، إلا أنها عاجزة عن تخفيض الكثافة المرتفعة في الصفوف ، أو الغاء ظاهرة الفترات السابق الحديث عنها ، كما أنها عاجزة عن المساهمة الحقيقية في إنشاء فصول ومدارس جديدة بالمعدلات المطلوبة والتوسع في المدارس القائمة . ومن هنا جاء القرار الذى استهدف تخفيض عدد سنوات الدراسة في التعليم الأساسي إلى ٨ سنوات بدلا من ٩ سنوات .

وتتضح من ذلك كله أهمية توجيه الزيادات المستقبلية في الإستثمارات إلى مرحلة التعليم الأساسي بهدف تحقيق إرتقاء في نوعية هذا التعليم ، وتخفيض كثافة الفصل داخله ، والتخلص من نظام الفترات الدراسية ، وتحقيق الإستيعاب الكامل لكل الأطفال في سن السادسة (٢٧) .

٣/٢/١ البطالة والتعليم

على الرغم من أن الزيادة السكانية الكبيرة ، وإرتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل قد أدى إلى ارتفاع الأعداد المطلقة لمشاركة السكان في قوة العمل ، حيث ارتفع العدد من ٥ر١٠ مليون شخص سنة ١٩٧٦ إلى ٦ر١٣ مليون شخص في عام ١٩٨٦ ، يمتص القطاع العام أكثر من أربعة ملايين شخص منهم ويتوزعون بين الإناث والذكور بنسبة ١ : ٢ر٥ إلا أن نسبة المشاركة قد انخفضت في نفس الفترة (٧٦ - ١٩٨٦) من ١ر٣٠ ٪ إلى ٢ر٢٨٪ فالحكومة أصبحت عاجزة عن الإستمرار في التزامها بتوظيف خريجي الجامعات وخريجي التعليم الثانوي الفني وما قبل ذلك وقد ساعد هذا ، وعوامل أخرى ، على حدوث بطالة ظاهرة ومقنعة حيث ارتفعت نسبة البطالة بشكل حاد .

ويوضح تعداد ١٩٦٠ أن نسبة البطالة كانت ٢ر٢٪ أى حوالى ١٧٥٠٠٠ متعطل . وارتفعت فى عام ١٩٧٦ إلى ٧ر٧ ٪ وزادت البطالة إلى ٦ر٨٨ ٪ من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٦ والسبب فى حدوث هذا الارتفاع سنوات الركود النسبى فى النشاط الإقتصادى بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ ، وتباطؤ جهود التنمية .

ويبين الجدول رقم (٥) تطور معدل البطالة السافرة بين تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ وفقا للحالة التعليمية ونوع البطالة .

ولكن هذا الارتفاع فى حجم البطالة تزايد إلى حوالى مليون متعطل عام ١٩٨٢ ووصل فى عام ١٩٨٦ إلى مايقرب من ٢ مليون عاطل ، أى بنسبة ٧ر١٤٪ والأدهى أن البعض يتوقع أن يصل هذا العدد إلى أكثر من ٩ ملايين فى عام ٢٠٠٠ (٢٨) ، حيث أن سوق العمل لن تكفى إلا لامتصاص أعداد محددة من العرض تاركة البطالة معدلها الحالى وسوف يزيد هذا كله من حرج الموقف .

ومن الجدير بالذكر أن الأقتصاد المصرى ابتداء من السبعينات قد بدأ ينتقل من إقتصاد يتسم بفائض العمالة إلى إقتصاد تسوده الإختناقات الشديدة فى بعض الأنشطة الإقتصادية وتوتر فى سياسات تنظيمه ظاهرة الهجرة ، كما قد تتعايش فيه ظاهرة الفائض والعجز .

وبالنسبة للظاهرة الأخيرة نجد قطاع الزراعة الذى أتسم بقدرته على استيعاب القوى العاملة منخفضة المستوى التعليمى ، قد انخفض فيه حجم العمالة من ٨ر٤ مليون عامل زراعى عام ١٩٧٦ إلى ٥٢ر٤ مليون عامل زراعى عام ١٩٨٦ ، ويتوقع مع ازدياد ميكنة الزراعة ومحدودية التوسع الأفقى فى الأراضى إلى إنخفاض الفائض فى هذا القطاع ، مما يسمح بدخول هذه العمالة فى قطاعات الإقتصاد الأخرى .

جدول رقم (٥)

تطور معدل البطالة السافرة حسب الحالة التعليمية ونوع البطالة

بين تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦

الحالة التعليمية	١٩٦٠ *	١٩٧٦*			١٩٨٦ **		
		سبق له العمل	لم يسبق له العمل	الجملة	سبق له العمل	لم يسبق له العمل	الجملة
أمى	٦ر١	٤ر٠	١ر٢	٥ر٢	٤ر٣	٦ر٠	٠ر٤
يقرأ ويكتب	٤ر٢	٣ر٠	٢ر٢	٥ر٢	١ر٣	٤ر١	٥ر٤
مؤهل أقل من المتوسط	٠ر٤	٤ر٠	٦ر٦	٠ر٧	٠ر٤	٢ر٧	٢ر١١
مؤهل متوسط وأقل من جامعى	٤ر٨	٤ر٠	٦ر١٩	٠ر٢٠	١ر٣	٤ر٢٧	٧ر٢٨
مؤهل جامعى فأعلى	٣ر٤	٦ر٠	٤ر١٠	٩ر١٠	٢ر٣	٠ر٢٢	٢ر٢٥

• للسكان ١٠ سنوات فأكثر

•• للسكان ١٢ سنة فأكثر

المصدر: عوض مختار هلوده : البطالة فى مصر ، قياسها وأساليب علاجها - المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ، ٢٣-٢٥ نوفمبر ١٩٨٩ - القاهرة

أما القطاع العام فيتسم ببطالة جزئية Underemployment مزمنة ، كما يتزايد حجم العاملين فى القطاع الغير رسمى Informal Sector بشكل يصعب معه معرفة أسباب هذه الزيادة ، فقد بلغ حجم العمالة فيه فى عام ١٩٨٦ (٧٤ر٢) مليون عامل أى ما يمثل ٢٠٪ من الحجم الكلى للعمالة . ويوضح الشكل رقم (٦) التوزيع النهائى الهيكلى للعمالة والبطالة عام ١٩٨٨ حسب الحالة التعليمية ،ونتبين منه أن البطالة تتمركز فى الأفراد دون المؤهل الجامعى ، ولاسيما ذو المؤهل المتوسط .

وكان من نتائج التوظيف المضمون لخريجى المؤسسات التعليمية من جانب الحكومة أضعاف قدرة المخطط على التنبؤ بالإحتياجات من القوى العاملة وأصبحت أجهزة القوى العاملة أجهزة مستقبلة فقط ولم يمكنها توجيه حركة التعليم وغمرت الأسواق بالخريجين وشاعت البطالة المقنعة والعامة وضعف خط التغذية الراجعة Feed Back بين المستهلك للقوى العاملة والمنتج لها(٢٩) . لذا ، فمع بداية الثمانينات أصبح من الصعب تدبير جميع فرص العمل للخريجين فى القطاع العام ، لدرجة أن خريجو المدارس الثانوية الفنية وخريجو الجامعات ، فيما عدا الأطباء البشريين وأطباء الأسنان والصيادلة والممرضات والمعلمين ، الذين يوجد عليهم طلب شديد ، وكذلك الذين تخرجوا فى عام ١٩٨٤/٨٣ لم يتم توظيفهم حتى عام ١٩٩١ ، كما أن عددا من هؤلاء قد وجدوا عملا فى بعض المهن فى سوق العمل المحلية أو فى الخارج . ويوضح الجدول رقم (٧) الإرتفاع المتوقع بين خريجى المدارس الثانوية الفنية نظام ٣ سنوات بين عامى ١٩٩١ ، ١٩٩٣ .

ومن الملفت أن أكثر من ٩٠٪ من المتعطلين هم من هؤلاء الداخلين الجدد إلى سوق العمل ، وهذا معناه أن عدم حصول أفراد القوة العاملة على عمل فعلى يرجع إلى عدم كفاية فرص العمل الجديدة لامتصاص هذه الزيادة فى قوة العمل ، بينما أن تعطل بعض من سبق لهم الأشتغال قد يؤدى إلى ركود النشاط الإقتصادى ، وفى الوقت الذى ترتفع فيه نسبة الشباب بين المتعطلين ، نلاحظ أيضا إرتفاع نسبة الإناث فى المتعطلين ، حيث نجد أن هناك ٤٢٪ من إجمالى المعطلين هم من النساء ، أى حوالى ٨٥٣ ألف إمرأة فى مقابل ١١٥٩ ألف رجل ، وتعنى هذه الأرقام أن معدل البطالة فى النساء - يزيد على ٤٠ ٪ بينما يبلغ ١٠٪ فى حالة الذكور ، بعبارة أخرى هناك تقريبا إمرأة متعطلة من بين كل امرأتين ، ورجل متعطل من بين كل عشرة رجال (٣٠) .

وبديهى أن هناك عوامل قيمية وإجتماعية تسببت فى إنخفاض مشاركة المرأة فى سوق العمل .

جدول رقم (٦)

التوزيع الهيكلى للعمالة والبطالة عام ١٩٨٨

حسب الحاله التعليمية

الحالة التعليمية	العمالة		البطالة	
	العدد (بالألف)	نسبتهم المنوية الى اجمالى العمالة	العدد (بالألف)	نسبتهم المنوية الى اجمالى العمالة
اقل من المؤهل المتوسط	١٣٦٣٧	٢ر٧٤٪	٥٦٠	٠ر٤٣٪
المؤهلات المتوسطة وما قبل الجامعية	٣١١٦	٩ر١٦٪	٥٨٢	٧ر٤٤٪
المؤهلات الجامعية وما فوقها	١٦٢٧	٩ر٨٪	١٦١	٣ر١٢٪
الإجمالى	١٨٣٨٢	١٠٠	١٣٠٣	١٠٠

المصدر : محسوب من نتائج بحث العمالة بالعينه (الربع الرابع) ١٩٨٨ من الجدولين رقمى٢٠٠٧ - الجهاز المركزى للتعبئة العامه والأحصاء ابريل ١٩٩١ .

جدول رقم (٧)

حجم البطالة العالية والمتوقعه عام ١٩٩٣ بين خريجى

المدارس الثانوية الفنيه نظام ٣ سنوات

نوع الدراسة	اعداد المتعطلين عام ١٩٩١	اعداد المتعطلين المتوقعة عام ١٩٩١
ثانوى صناعى	٩٠٣٤٥	١٣٢٦٤٥
ثانوى تجارى	٣٥١٠٥١	١٥٩٠٣٩
ثانوى زراعى	٦٩٩٤١	٨١١٨٣
الجملة	٥١١٣٣٧	٥٧٢٨٦٧

المصدر : نتائج دراسة مدخلات ومخرجات التعليم الفنى - محسوبة فى مركز دراسات وابحاث التعليم العالى، يناير ١٩٩٢ .

غنى عن القول بأن التعليم هو أحد المتغيرات الأساسية فى سوق العمل وبيان أهميته تتزايد مع مرور الوقت ومع تطور المستوى التكنولوجى . وتكشف مخرجات سياسات التعليم المصرى عن غياب فى التوازن النسبى بين نوعياته المختلفة ، وبالتالى عدم مواءمة خريجيه كما وكيفا لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل . مما أدى إلى تفشى ظاهرة البطالة الكاملة بين أعداد كبيرة من خريجى نظام التعليم وذلك حسب تقديرات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة (٣٠) إلى أن حجم المتعطلين من خريجى النظام التعليمى يقدر بحوالى ١٨٨ر١ مليون متعطل ، منهم مايقرب من ١٩٦ ألف من الحاصلين على مؤهلات عليا ، ومايناهز ٩٩١ الفا من الحاصلين على مؤهلات متوسطة .

ولاشك أن إرتفاع معدلات فائض الخريجين تمثل إهدارا فى الموارد المالية التى انفقت على تعليم هؤلاء الخريجين ، إذ يقدر متوسط تكلفة تعليم الخريج فى العالم الدراسى الواحد فى مرحلة التعليم الجامعى مايقرب من ٢٧٦٤ جنيها ، وفى مرحلة التعليم العام بمبلغ ١١٠ جنيها تقريبا . كما توجد بطالة مقنعة Disquised Unemp. وعمالة قاصرة أو جزئية Underemployment فى الكثير من القطاعات الإقتصادية فى الدولة ، ففى القطاع الحكومى مثلا ، فإن الدراسات الميدانية تشير إلى أن هناك فائض إجمالى يقدر بحوالى ٢٥٠٠٠٠ من العاملين فى بعض المجموعات النوعية والوظائف والدرجات ، وتحظى الوظائف المكتبية بأكبر نسبة من الفائض حيث يقدر ب ٥٠ ٪ من إجمالى العاملين بهذه الوظائف . بينما يقدر هذا الفائض فى وظائف الخدمات المعاونة بنسبة ١٥٪ من إجمالى العاملين بهذه الوظائف .

والواقع أن هذا كله يشير إلى غياب التوجيه التعليمى والمهنى للطلاب أو وجوده دون أسس علمية حيث ترى اختيار الطلب لتخصص ما دون اعتبار للسياقات السيكولوجية و الإجتماعية والإقتصادية ، كما عجزت السياسات التعليمية عن المواءمة كما وكيفا مع متطلبات سوق العمل مما أدى إلى اختلال التوازن النسبى بين نوعيات التعليم المختلفة (٣٢) .

ومن الجدير بالذكر أن هناك محاولات عدة قد بذلت للتنسيق بين التعليم وخطط التنمية للعمل على خفض نسبة البطالة ، وقد كانت أولى هذه المحاولات فى عام ١٩٦٣ حيث أنشئت لجنة دائمة لدراسة أوضاع العمالة ، على أنه مع تزايد الإحساس بضخامة حجم مشكلة البطالة تم إنشاء المجلس القومى للقوى العاملة والتدريب فى عام ١٩٧٦ ، بهدف تحقيق أفضل طريقة للإستفادة من الطاقات البشرية وتنسيق العلاقة بين التعليم والأهداف الإقتصادية والإجتماعية القصيرة المدى والطويلة المدى ، والعمل على خفض نسب البطالة ، وتطوير برامج للتدريب التحويلى .

ومن الملفت أن الجهود المبذولة فى سبيل الإصلاح الإقتصادى ، تلك التى بدأت بالفعل منذ مايو ١٩٩١ ، يحتمل أن تقود إلى عرقلة الجهود المبذولة لحل مشكلة البطالة ، وبالتالى تعويق محاولات التنسيق بين التعليم والتنمية . فوفقا لبرنامج الإصلاح الإقتصادى " الخصخصة " يتوقع أن يرتفع معدل البطالة فى مصر ، المرتفع بالفعل ، فقد يضطر ما يقدر ب ٨٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠ من العاملين إلى الإنتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص (٣٣) .

ونخلص مما سبق إلى أن هذا التحدى المجتمعى المستقبلى المتمثلى فى حدوث بطالة متزايدة ، بكافة صورها ، فى سوق العمل سوف يؤثر بالضرورة على طبيعة التعليم ومخرجاته ، وبشكل خاص على الموارد المالية المخصصة له ، حيث سيؤدى إلى حدوث ضغوط وقيود مالية على تمويله .

٤/٢/١ العوامل السياسية والتعليم

ثمة علاقة جدلية قوية بين التعليم والعوامل السياسية السائدة فى المجتمع المصرى وهذه العلاقة تمتد لفترات طويلة ماضية ، ويمكن التاريخ لها منذ تجربة النهضة الأولى لمصر على يد محمد على . فهذه التجربة التحديثية والأولى استلزمت تدبير كوادر بشرية المتعلمة والقادرة على حمل راية هذه النهضة ، ولم يكن أمام محمد على سوى إقامة نظام تعليمى حديث على هامش النظام التعليمى السلفى التقليدى ليعمل كأداة رئيسية يستند إليها فى تحقيق أهداف هذه النهضة .

وكما كان الأمر فى التجربة التحديثية الأولى صار كذلك فى تجربة عبد الناصر بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، والتى استندت إلى التعليم فى تحقيق أهدافها الست . فالسعى نحو تحقيق الديمقراطية السليمة وتجريب أشكال متعددة لتحقيق المشاركة الواسعة للشعب بدءا من هيئة التحرير إلى الاتحاد القومى فالاتحاد الاشتراكى . أظهر أهمية الإرتفاع بالمستوى التعليمى للشعب كأحد الضمانات الضرورية للديمقراطية ، ولتحقيق الرقابة الشعبية الفعالة . ومن هنا جاء توسيع نطاق التعليم واقرار المجانية ، كأحد الأدوات التى اعتمد عليها نظام الثورة لاكتساب شعبيته ، وبالتالى شرعيته . " وتحولت مجانية التعليم إلى التزام سياسى أعلى ، وذلك بالنص عليه فى الدساتير المصرية المتعاقبة منذ عام ١٩٥٦ . وكان الوجه الآخر للعملة هو النص على التزام الدولة – سياسيا ودستوريا – بتشغيل الخريجين وضمان توظيفهم (٣٤) .

وتشير دراسة التحولات السياسية فى مصر بعد ثورة يوليو إلى اتصافها بمزيد من الاضطراب خاصة بالنسبة لمفهوم " الدولة " فقد صاحبت المرحلة الأولى من الثورة ، وهى مرحلة التحرر الوطنى رغبة عارمة فى التخلص من التبعية والاستعمار ، مع منح الوصاية على الطبقات الاجتماعية بشكل متوازن ، مما قاد إلى قيام ما يسمى ب " الدولة الاصلاحية " التى تستهدف تحقيق مطلب العمال والفلاحين ، والموظفين والمثقفين ، والتجارة والرأسمالية الوطنية . وقد انعكس هذا الفهم لدور الدولة على التعليم . فبدأت فى دعل التعليم مجانيا فى محاولة لتيسرة أمام الجماهير ، وكذا اتجهت الدولة لتطوير أهداف ومحتوى التعليم وربطه بالأهداف القومية .

ثم ظهر مفهوم " الدولة الاقتصادية " ابتداءا من عام ١٩٥٧ حيث إنصب الاهتمام حول تنظيم الاقتصاد الوطنى والإنتقال به من رأس المال الخاص إلى نطاق الملكية العامة لتحقيق الاستقلال الاقتصادى ، مما مهد لقيام علاقات الإنتاج الاشتراكية . وقد انعكس ذلك على قطاع التعليم ، نتيجة زيادة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم والتدريب ، وظهرت أنماط حديثة من التعليم ، كالتعليم الفنى والتكنولوجى . وابتداء من عام ١٩٦٢ ظهر مفهوم " الدولة الاشتراكية القائدة " التى تسعى لتحقيق التحول الاشتراكى للمجتمع وتحقيق نقل السلطة لقوى الشعب العاملة (أى التحيز لطبقة ما فى المجتمع على حساب الطبقات الأخرى) والسعى للوحدة العربية وتحقيقها ، ولكن مع تعثر تحقيق هذه الأهداف لأسباب عدة ، خارجية وداخلية ، أهمها دكتاتورية السلطة مما أدى لسلبية الشعب ، إلا أن التعليم قد تأثر بهذه المرحلة فتوجه توجها عصريا وتعمقت الرغبة فى تحقيق الديمقراطية السليمة ، وتعزز دور العلم فى المجتمع .

وسرعان ما ظهر فى التسعينات مفهوم دولة المؤسسات الذى أسهم فى إعلاء مكانة التعليم ودوره فى التنمية المجتمعية ، على الرغم من دولة المؤسسات لم تقم حقيقة نتيجة لعوامل اجتماعية وسياسية ليس مكان مناقشتها هذا (٣٥) .

ويمكن أن ندعى فى الثمانينات ظهور " الدولة شبه الديمقراطية " ، حيث اتسع هامش المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات المتصلة به ، وتنوعت الاتجاهات والآراء نتيجة ظهور الأحزاب السياسية المتنوعة ، كما بدأ التخطيط لمستقبل المجتمع المصرى .

وقد انعكس ذلك على محاولات وزارة التربية والتعليم لتحديث التعليم ، حيث ظهرت ثلاثة محاولات خلال أقل من عشر سنوات .تعكس فى أغلبها رغبة قوية فى تحديث التعليم وتطوير مساراته وتوجيهه لخدمة الأهداف المستقبلية للمجتمع المصرى .

ومما سبق يتبين بجلاء مدى تأثر التعليم المصرى بسياسات النظم السياسية المصرية وعواملها ، فالنظام السياسى المصرى اتسم منذ ثورة يوليو بالانتقالية أو التجريبية ، وغياب الاستقرار ، والسلطوية .

لذا فإن السياسة التعليمية ذاتها قد اتسمت بنفس هذه الخصائص . فقد بدت السمة الأولى – وهى الإنتقالية أو التجريبية – فى بحث النظام الدائم عن سياسات مستقرة ، وأفرز ذلك أشكال ومضامين من السياسات التى قد تختلف فى توجهاتها . ولهذا تعددت محاولات تطوير التعليم وتعددت وثائقها وتعددت أيضا تجاربها ، وكان النظام فى حالة إنتقالية لم تستقر بعد . ويرتبط بما سبق افتقاد النظام المصرى ككل ، إلى الاستقرار ، والذى اتضح فى التغييرات الدستورية (ثمانية دساتير واعلانات دستورية) والوزارية المتعاقبة (٤١ تغييرا وزاريا منذ عام ١٩٥٢) . وأصاب السياسة التعليمية ما لحق بالسياسات الأخرى من الآثار السلبية الناتجة من تغير وتعدد صانعى القرار – وأخيرا ، فإن سمة المركزية التى ارتبطت بالنظام المصرى قد انعكست هى الأخرى على منهج ومضمون السياسة التعليمية ، كما انعكست على كيفية صنع هذه السياسة (افتقاد المشاركة وتعاظم دور البيروقراطية المصرية) (٣٦) .

٥/٢/١ السياقات الاجتماعية والثقافية

ترتبط العوامل الاجتماعية والثقافية ارتباطا وثيقا بطبيعة السياقات السياسية والاقتصادية للمجتمع المصرى .

وتتجلى هذه العلاقة بوضوح فى عقدى الستينات والسبعينات ، حيث نجد أنه مع تصاعد التحولات الاشتراكية فى الستينات والتى اعتمدت فيها مصر على تحالفى قوى مع الاتحاد السوفييتى ، وجسدت حركة تنظيمها الشعبى فى تنظيم سياسى واحد هو الاتحاد الاشتراكى ، واعتمدت على دور قوى للقطاع العام فى بناء التنمية الاقتصادية فى المجتمع ، حدثت تحولات فى الخريطة الاجتماعية حيث اختفت حدة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية (لصالح الطبقة العاملة غالبا) ، وتم التأكيد على مكانة العمل .

وقد انعكس كل هذا على التعليم فزاد دوره فى تحقيق الطموحات الاجتماعية للطبقات الفقيرة مما أدى إلى زيادة الطلب الاجتماعى عليه . وفى ظروف الوفرة والانتعاش الاقتصادى التى افرزتها هذه الفترة تم التوسع فى مجانية التعليم وتشغيل الخريجين ، والتوجه نحو التعليم الفنى ، والتوسع فى إتاحة الفرص التعليمية أمام كل المواطنين .

على أن هذا كله اقترن بنظام قائم علــى سلطة الزعيم (الأب) كمتسلط علـى المجتمـع ، وأدى إلى ظهور عدد من الأمراض الاجتماعية والثقافيــة ، كالنفـاق وغيـاب الـرأى الآخـر ، وعدم الأمان ... الخ .

ومع حدوث تحولات سياسية واقتصادية حادة ، التى انتقل بمقتضاها النظـام للتحـالف مع الولايات الأمريكية ، وتغيرت أسس الحكم من الحزب الواحد إلـى تعدد الأحـزاب ، وبـرزت سياسـة الانفتاح الاقتصـادى ، وتحجيم القطـاع العام ، وتحويل الاهتمـام بالصناعـة إلـى قطـاع الخدمـات ومجالات التشييد والتجارة ، برزت فئات رأسمالية طفيلية اتجهت إلى محاكـاة أنمـاط الاسـتهلاك الغربـى القـائم علـى الـترف والبـذخ ، والمبالغـات العاطفيـة الحركيـة واللفظيـة ، بتـأثير الانفتـاح الاقتصادى وبتأثير وسائل الاعـلام التى اتجهت لتبخير طاقـات العمل والانتـاج للشـعب فـى منـافذ سطحية وهمية وتافهة بوهم أن هذا وحده يحقق العصرية والتقدم .

وقد أدى هذا الإنسياق الأعمى وراء تلك القيـم الاسـتهلاكية إلـى البعد عن العمـل المنتـج وتشويه قيمة العمل الاجتماعى ، والاسترخاء ، مما كان له أثر كبير ، مع عوامل خارجية أخـرى ، على زيادة افقار موارد الدولة وتصعيد حدة مشكلاتها الاقتصادية (٣٧) .

وقد انعكس هذا كله على التعليم وسياساته فهبطت قيمـة العمـل اليـدوى والتعليم الفنـى ، وارتفعت مكانة التعليم النظـرى الأكـاديمى وزاد الإقبـال علـى الجامعـات ، وتـم تسـعير الشـهادات ، واعتمـد الخريجـون مـن المؤسسـات التعليميـة علـى التـزام توظيـف الحكومـة لهـم . كمـا عـادت الثنائيات التعليمية تبرز من جديد ، كالثنائية بين التعليم النظرى والتعليـم العملـى ، التعليـم المدنـى والتعليم الدينى ، والتعليم الحكومى الرسمى والتعليم الأهلى الخاص .. الخ . وقد أدى هذا كله إلى تبلور صراعات فكرية بين أنصار كل فريق وأنصار الفريق الآخر ومازالت هـذه الصراعات تعتمل فى الفكر التربوى المصرى ، وينتظر لهـا أن تؤثر باسـتمرار فـى اتخـاذ أى قـرار يتعلـق بتمويـل التعليم الأساسى .

الفصل الثانى

بنية النظام التعليمى : رؤية إجمالية

الفصل الثانى

النظام التعليمى : رؤية إجمالية

وفقا لدستور البلاد ، فإن التعليم حق تكلفه الدولة مجانا لكل مواطن بما يتناسب مع ميلوه ومواهبه وقدراته ، وكذلك تشرف الدولة على هذا التعليم ومؤسساته .

وقد شهد التعليم فى مصر نموا كميا ملحوظا ، وبخاصة منذ عام ١٩٥٢ . وقد عبر هـذا النمو عن نفسه فى الزيادة العددية الكبيرة (نسبيا) فى مؤسساته وطلابه ومعلميه وميزانياته . كما مرت بنية هذا التعليم بعدة تطورات حتى وصلت إلى الواقع الحالى . واتساقا مع أهدافا هذه الورقة فيمكن تقديم عرض موجز لملامح البنية الحالية للتعليم المصرى من خلال النقاط التالية :

١/٢ التعليم الحكومى وتوزيعاته

يوضح الشكل رقم (٣) التعليمى المصرى ، والذى ينقسم عموما لتعليم قبل الجامعى (وهو موضوع دراستنا) وتعليم عالى وجامعى .

وينقسم – التعليم قبل الجامعى إلى مرحلتين أساسيتين : مرحلة التعليم الأساسى – مرحلة التعليم الثانوى .

والجدول رقم (٨) يوضح التطور الذى أصاب بعض المؤشرات الأساسية للتعليم العام الحكومى خلال الفترة من ١٩٧٧/٧٦ إلى ١٩٩٣/٩٢ .

ومن قراءة الجدول نتبين اتجاهات النمو فى هذا التعليم وحجمه والسرعة التى تم بها ، حيث نجد :

١- ارتفاع ملحوظ فى حجم التعليم قبل الجامعى خلال عقد من الزمان (٨٢ – ٩٢) . فقد تضاعف عدد الطلاب خلال هذه الفترة بنحو مرة ونصف أو أكثر قليلا . حيث ارتفع عدد الطلاب من ٣ر٨ مليون طالب وطالبة إلى العام الدراسى ٨٣/٨٢ ، إلى ٦ر١٢ مليون طالب وطالبة فى العام الدراسى ١٩٩٣/٩٢ ، بنسبة زيادة إجمالية حوالى ٥٢٪ ، وبمعدل نمو اجمالى قدره ٣ر٤٪ .

ويعكس هذا المعدل عوامل عديدة فى مقدمتها ، تزايد حكم الاقبال على التعليم والطلب والاجتماعى عليه، ونجاح الجهود الحكومية المبذولة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الأطفال فى سن التعليم فى مدارس الدولة لرفع معدلات المشاركة الاجمالية والخاصة (الاستيعاب) فى التعليم. وأيضا يعكس تنامى الوعى بأهمية التعليم .

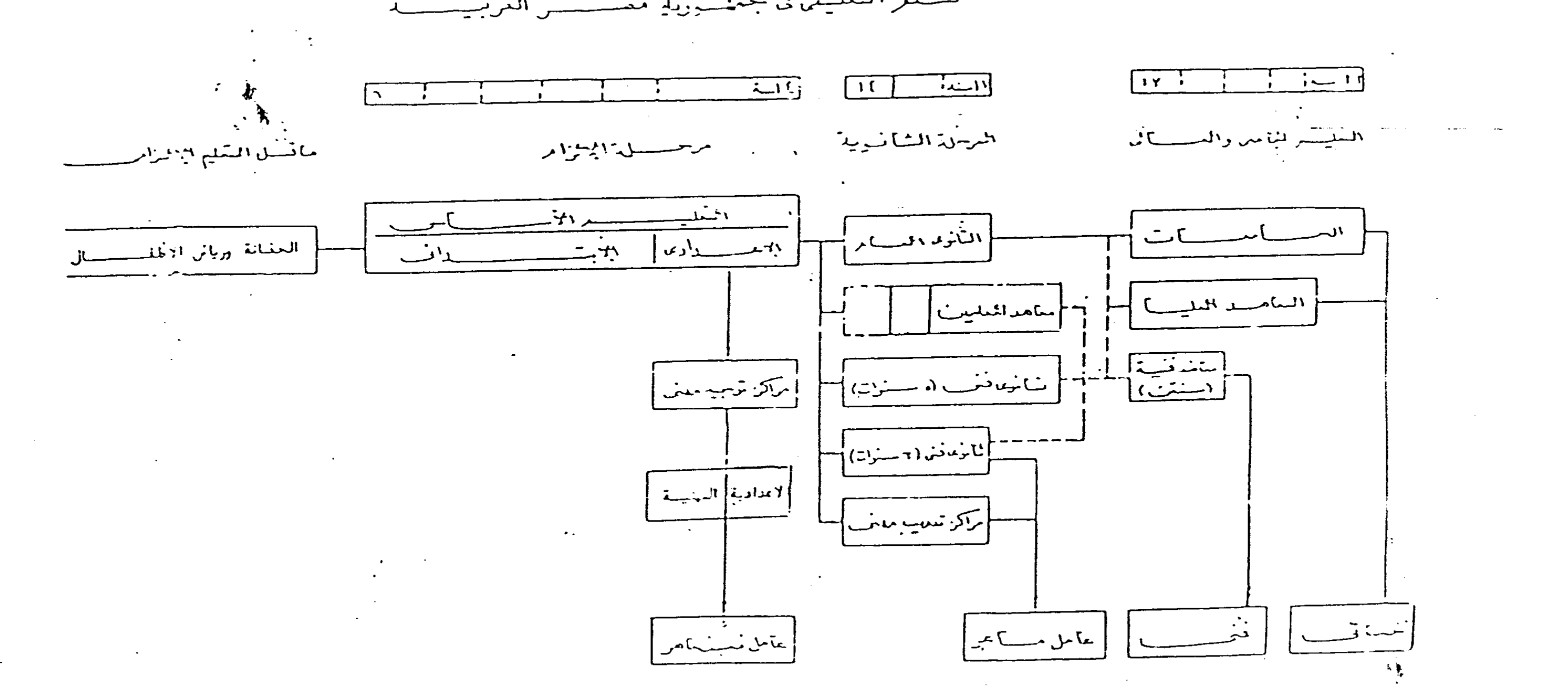
ومن الأهمية بمكان تبين أن معدل النمو السنوى للطلاب قد اختلف باختلاف الفترات التاريخية . فنجد أنه كان مرتفعا فى بداية المدة (٨٣ - ٨٧) ، اقترانا بحالة النمو السريع فى الاقتصاد المصرى (والتى سبق أن عرضنا لها فى جزء سابق) ، ولكن مع بروز حالة التدهور الاقتصادى وارتفاع معدلات المديونية الخارجية والتضخم أخذ هذا المعدل فى التراجع فى الفتره (٨٧ - ٩٠) ولكنه سرعان ما بدأ ينهض مع بدء اجراءات الاصلاح الاقتصادى عام ١٩٩١ ، والتى يتوقع معها ارتفاع هذا المعدل من جديد تمهيدا لاستيعاب أعداد أكبر من الطلاب ، لاسيما الملزمين فى مرحلة التعليم الأساسى .

ومن زاوية أخرى لا نجد أن معدل النمو السنوى لدى الطالبات قد فاق المعدل الكلى لنمو الطلاب إذ بلغ ٤ر٥٪ مقابل ٣ر٤٪ معدل عام (للطلاب والطالبات) . مما يعكس الارتفاع الكبير فى إقبال الاناث على التعليم ، كما يعكس من ناحية مقابلة حرص الدولة على إتاحة الفرص التعليمية أمامهن حيث نجد أن هناك زيادة فى اعداد الطالبات بين عامى ٨٢/٨٣ ، ٩٢/٩٣ قدرها ٢٣١٨٤٣٣ طالبة أى بنسبة زيادة قدرها ٣ر٦٩ ٪ (مقابل زيادة كلية ٥٢٪) .

٢- زيادة أعداد الفصول بمعدل أقل من معدل نمو الطلاب ، اذ بلغ ٩ر٣ خلال فترة الدراسة مقابل معدل نمو كلى للطلاب ٣ر٤٪ وللطالبات ٤ر٥٪ وهو الأمر الذى يشير إلى عدم قدرة الحكومة على استيعاب الطلاب الاجتماعى على التعليم ، مما يؤثر على كثافة الفصول وعلى سير العملية التعليمية ومستواها . فقد ارتفعت كثافة الفصل نتيجة لذلك من الطلاب إلى حوال ٤٢ طالب فى الفصل الواحد عام ٩٢/ ١٩٩٣ مقابل ٥ر٤٠ طالب فى الفصل الواحد عام ٨٢/١٩٨٣ . وسوف نعالج هذه النقطة بالتفصيل فى جزء تال .

٣- زيادة أعداد المدرسيين من ٣١٧٥٤٣ مدرس ومدرسة عام ٨٢/١٩٨٣ إلى ٥٧٣٨٧٨ مدرس ومدرسة عام ٩١/٩٢ بنسبة زيادة إجمالية حوالى ٩٣٪ ويلاحظ حدوث تذبذب شديد فى اعداد المدرسين خلال هذه الفترة ، اذ أثر على معدلات النمو . حيث نجد أنه فى الفترة ٨٣- ٨٧ كان المعدل منخفضا للغاية ٣ر١٪ ، ولكنه سرعان ما ارتفع بشدة فى الفترة ٨٧ - ٩٠ إلى ٧ر١٩٪ ، وهى الفترة التى صاحبت الاهتمام بالتعليم والسعى لوضع استراتيجية لتطويره موازية

السلم التعليمي في جمهورية مصر العربية



جدول رقم (٨)

تطور بعض المؤشرات الاساسية للتعليم الحكومى

خلال الفترة من ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٣/٩٢

البيان	١٩٨٣/ ٨٢	١٩٨٧/٨٦	١٩٩٠/٩٢	١٩٩٣/٩٢	حجم الزيادة	معدلات النمو السنوى			
						٨٧/٨٣	٩٠/٨٧	٩٣/٩٠	٩٣/٨٣٠
الطلاب	٨٢٦٤٢٢٤	١٠٣٩٣٧٤١	١١٣٦٦٠٨٣	١٢٥٦٣٦٣٣	٤٢٩٩٤٠٩	٥ر٩	٣ر٠	٣ر٤	٤ر٣
الاناث فقط	٣٣٤٦٨٠٩	٤٨٥٤٤٦٨	٥٠١٩٦٨٥	٥٦٦٥٢٤٢	٢٣١٨٤٣٣	٩ر٧	١ر١	٤ر١	٥ر٤
الفصول	٢٠٣٩٢٧	٢٣٧١٢٨	٢٧١٩١٢	٢٩٩٩٨٥	٩٦٠٥٨	٣ر٨	٤ر٧	٣ر٣	٣ر٩
المدرسون	٣١٧٥٤٣	٣٣٤٩٠٤	٥٧٣٨٧٨	٦١٢٢٠٠	٢٩٤٦٥٧	١ر٣	١٩ر٧	٣ر٣	٧ر٦
المدارس	١٧١٩٥	١٨٨٨٧	٢٤٤٩٩	٢٢٨٣٢	٥٦٣٧	٢ر٤	٩ر١	٢ر٣-	٢ر٩
عدد الطلاب لكل فصل	٤٠ر٥	٤٣ر٨	٤١ر٨	٤١ر٩					
عدد الطلاب لكل فصل	٢٦ر٠	٣١	١٩ر٨	٢٠ر٥					

اشتقت بيانا هذا الجدول من المصادر التالية:

- الادارى العامى للاحصاء والحاسب الالى: تطور اعداد المدارس والاقسام والفصول والتلاميذ فى أعوام متعددة
- الادارى العامى للمعلومات والحاسب الالى لبيانات احصائيى بجمهورية مصر العربى ٨١/٨٠ الى ١٩٩٠٨٩
- الجهاز المركزى للتعبئى العامى والاحصاء : جداول عن اعداد المدارس والفصول واعداد التلاميذ فى جميع مراحل التعليم قبل الجامعى طبقا للمحافظات للعام ٩٣/٩٢

• هذا الرقم يمثل بيانات المدرسين عام ٩٢/٩١ لعدم التمكن من الحصول على بيانات ١٩٩٣/٩٢. وتم الحصول الى الرقم من المصدر التالى : المركز القومى للبحوث التربوى والتنمية ، مرجع سابق ص (٨).

" لتصورات الاصلاح الاقتصادى " ، وكذلك محاولة حل مشكلة بطالة الجامعيين عن طريق الحاقهم بالعمل في مجال التعليم ، ولكن هذه الطفرة سرعان ما بدأت فى الانخفاض خلال الفترة التالية ٩٠-٩٣ لتواكب معدلات النمو الطبيعية لدى التلاميذ والفصول . وبصورة عامة أصبح معدل النمو السنوى للمدرسين ٦ر٧٪ وهو يكاد يكون ضعف معدلى النمو للطلاب والتلاميذ .

وقد أثر ذلك كله على معدل الطلاب لكل مدرس حيث ارتفع من ٢٦ طالب لكل مدرس عام ٨٣/٨٢ إلى ٣١ عام ٨٧/٨٦ ولكنه سرعان ما انخفض إلى ٨ر١٩ طالب لكل مدرس عام ١٩٩٠/٨٩ وأخيرا أصبح عام ١٩٩٣/٩٢ ٥ر٢٠ طالب لكل مدرس تقريبا (لأن أعداد المدرسين محسوبة للعام ١٩٩٢/٩١ ، فى حين أن اعداد التلاميذ للعام ١٩٩٣/٩٢) .

٤- أرتفع عدد المدارس من ١٧١٩٥ مدرسة عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٢٢٨٣٢ مدرسة عام ٩٣/٩٢ بنسبة زيادة اجمالية حوالى ٣٣٪ ، وهى زيادة ضئيلة لا تتناسب مع الزيادات الموازية للطلاب والفصول والمدرسين . لذا فقد كان معدل النمو السنوى لمدارس أصغر معدل للنمو من بين المؤشرات جميعا ، اذ بلغ ٩ر٢ ٪ .

واذا تدققنا صورة التوسع فى التعليم الحكومى وجدنا أن الزيادة الكبيرة فى حجمه تمتد لتصل إلى كل مرحلة من مراحله . وفيما يلى تفاصيل ذلك :

٢/١/١ مرحلة التعليم الأساسى

وهى فترة إلزامية تمتد لمدة ثمان سنوات وفقا لآخر تعديل (كانت قبل عام ١٩٨٩/٨٨ تسع سنوات) ، وتنقسم هذه المرحلة إلى حلقتين : الابتدائية - الاعدادية .

٢/١/١/١ الحلقة الابتدائية

وهى مرحلة مشتركة بين البنين والبنات ، ومدة الدراسة بها خمس سنوات (كانت ست سنوات قبل عام ١٩٨٩/٨٨) . والتعليم بها إلزامى وبالمجان ، ويجوز تعليم الأطفال فى مدارس غير حكومية ، ويشترط فى هذه الحالة أن تكون الدراسة بها معادلة للدراسة بالمدارس الابتدائية الحكومية . وتستوعب الحلقة الابتدائية ككل نحو ٥٠٪ إلى ٥٥٪ من جملة المسجلين فى مختلف مراحل النظام التعليمى .

ففى عام ١٩٩٣/٩٢ ، بلغ عدد المقيدين بالحلقة الابتدائية ٦٧٩١١٢٨ مقيدا بنسبة ٥٤,١٪ من إجمالى المقيدين بالتعليم بأكمله ، وبلغت نسبة الإناث منهم ٤٥,٥٪ من جملة المسجلين . كما بلغ عدد مدارس هذه الحلقة فى نفس العام ١٥٥١٦ مدرسة من إجمالى ٢٢٨٣٢ مدرسة أى بنسبة ٦٨٪ تقريبا من هذا الإجمالى ، وقد وصل عدد فصول هذه الحلقة ١٥٥٥٢١ فصلا بنسبة ٥١,٨٪ من إجمالى فصول التعليم فى العام نفسه(٣٨) .

٢/١/١/٢ الحلقة الإعدادية

وهى مرحلة مشتركة بين البنين والبنات ، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات ، والتعليم بها إلزامى ومجانى . وقد استوعبت هذه الحلقة فى العام الدراسى ١٩٩٣/٩٢ حوالى ٢٦,٦٪ من جملة المسجلين فى مختلف مستويات التعليم ، بلغت نسبة الإناث فيهم ٤٤,٧٪ . كما بلغ عدد المدارس لهذه الحلقة فى العام نفسه ٤٩٤٠ مدرسة ، أى بنسبة ٢١,٦٪ من إجمالى المدارس . كما بلغ عدد فصول هذه المرحلة ٨٠٠٤٣ فصلا بنسبة ٢٦,٧٪ من إجمالى فصول المراحل التعليمية (٣٩).

٢/١/٢ التعليم الثانوى

وهو ينقسم عموما إلى نوعين : تعليم ثانوى عام وتعليم ثانوى فنى ، وفيما يلى تفاصيل كل نوع .

١/٢/١/٢ التعليم الثانوى العام

وهى مرحلة مجانية وغير الزامية ، ويشترط للالتحاق بها النجاح فى الشهادة الإعدادية العامة (امتحان نهاية الحلقة الإعدادية) بعد ترتيب الطلاب وفقا لمجموع درجاتهم .

وتعتبر هذه المرحلة مرحلة منتهية لحياة العملية فى ميادينها المختلفة بالنسبة للطلاب الذين يقتصرون على هذه المرحلة ، كما تعتبر مرحلة للتعليم العالى والجامعى بالنسبة للطلاب الذين تتوافر لديهم الاستعدادات والقدرات اللازمة لهذا اللون من التعليم . وتستوعب هذه المرحلة مابين ٣٠ إلى ٣٣٪ من جملة المقبولين بالتعليم الثانوى ككل . وقد حدث تطور كبير فى أعداد الإناث بهذه المرحلة ، ففى عام ١٩٨٩/٨٨ استوعبت هذه المرحلة ٥٥٧٦٩٠ طالبا وطالبة منهم ٢٢٤٠٩٤ طالبة ، أى بنسبة ٤٠,٣ ٪ ولكن فى عام ١٩٩٣/٩٢ (وهو العام الذى انتقل فيه القوة المزدوج من الاعدادى إلى الثانوى نتيجة الإصلاح التعليمى الذى قصر التعليم الابتدائى على خمس

سنوات فقط عام ۸۹/۱۹۹۰) أصبح عدد المسجلين بالمرحلة الثانوية العليبة ۷۲۷٦٩٠ طالبا وطالبة ، أي بنسبة ٥٫٨٪ من إجمالي المسجلين بالمرحلة الثانوية العامة ، وبلغت نسبة الإناث من المسجلين ٤٥٫٣٪ . وهذا يوضح الارتفاع الكبير في نسبة الإناث خلال عدد قليل من السنوات .

وقد بلغ عدد مدارس التعليم الثانوي العام في عام ۱۹۹۳/۹۲ ، ۱۹٤۱ مدرسة ، أي بنسبة حوالي ٣٫٧٪ من إجمالي مدارس التعليم ، ولكن نسبة إعداد الفصول الخاصة بالتعليم الثانوي العام وصلت إلى ٦٫٣٪ بعدد ۱۸٥۹۰ فصلا (٤٠) .

وتمتد مدة الدراسة بهذا التعليم ثلاث سنوات ، وطبقا للقانون ۲۳۳ لسنة ۱۹۸۸ ، فإن الدراسة ، في الصفين الأول والثاني ، عامة لجميع الطلاب وتخصصية اختيارية في الصف الثالث ، وذلك طبقا للأقسام والشعب التي يصدر بها قرار من وزير التعليم على أن النظام كان قبل عام ۱۹۸۸ قائما على أن تكون السنة الأولى عامة ويتم التشعيب في الصف الثاني الثانوي إلى علمي وأدبي وفي الصف الثالث يتم التشعيب في القسم العلمي إلى علوم ورياضيات .

ويعقد في نهاية المرحلة الثانوية العامة ، إمتحانا عاما على مستوى الجمهورية يمنح الناجحون فيه شهادة الثانوية العامة . ويتوقف قبول هؤلاء الناجحون في التعليم العالي والجامعي على النسبة المئوية من مجموع الدرجات التي يحصلون عليه . ويشكل هذا الإمتحان أهمية ضخمة تجعل كل وسائل الإعلام تعطيها مساحات ضخمة من اهتماماتها في فترة إنعقاده ومابعده .

وقد طرحت عدة حلول للتخفيف من مركزية هذا الامتحان إلا أنها لم تنجح حتى الآن . ويعتبر هذا الإمتحان من أهم أسباب الدروس الخصوصية ، حيث أن كل طالب في نهاية المرحلة الثانوية يحرص على أخذ دروس خصوصية حتى يتأهل للحصول على درجات مرتفعة تؤهله للدخول في التعليم الجامعي ، والذي يمثل في حد ذاته قيمة كبرى في مجتمع ترتفع فيه نسبة الأمية إلى حوالي ٥٠ ٪ .

۲/۲/۱/۲ التعليم الثانوي الفني

ويكتسب هذا التعليم أهمية من كونه أحد المصادر الأساسية لتوفير الكوادر البشرية الفنية المتوسطة التأهيل لتلبية احتياجات خطط التنمية المجتمعية . وهو يستوعب الآن ووفق خطة مدروسة من الدولة مابين ٦٧ إلى ٧٠ ٪ من إجمالي المقبولين بالتعليم الثانوي . ويعتبر هذا التعليم مرحلة منتهية بالنسبة لمعظم طلابه حيث يعدوهم للالتحاق بسوق العمل بعد ثلاث (غالبا) أو خمس (بعض أنواع التعليم) سنوات من الدراسة على أنه يسمح بنسبة ضئيلة للغاية لا

تتجاوز ١٪ للالتحاق بالتعليم العالى فى حالة تفوق ، وبشروط قاسية . ويخضع التعليم الثانوى لإدارة مركزية قومية تتضمن مجالس استشارية للإشراف عليه بأنواعه المختلفة . وهناك إرتباط بين مدارس التعليم الصناعى والتجارى بعدد محدود من مواقع الإنتاج والخدمات فى المجتمع .

وقد بلغ عدد المسجلين بمدارس التعليم الثانوى الفنى بجميع أنواعه عام ١٩٩٣/٩٢ (١٤٦٤٨٣٦) طالبا وطالبة منهم ٦٥٩٣٢٨ أنثى بنسبة ٤٥٪ . وقد اختص التعليم الصناعى منها ب ٦٧٥٦٨٧ طالبا وطالبة (أى بنسبة ١ر٤٦٪) ، بينما اختص التعليم التجارى ب ٦٢٣٦٩١ طالبا وطالبة (أى بنسبة ٦ر٤٢٪) أما التعليم الزراعى فقد اختص ب ١٦٥٤٥٨ طالبا وطالبة (٣ر١١٪) . ويلاحظ أن التعليم التجارى يتميز باحتوائه على اكبر نسبة من الإناث حيث بلغ عدد الإناث فيه ٤٢٦٤٤٥ طالبة من إجمالى ٦٢٣٦٩١ طالبا وطالبة أى بنسبة ٤ر٦٨٪ .

وتشمل خطط الدراسة بالتعليم الفنى على مواد منتهية تتفق وطبيعة التخصصات المختلفة إلى جانب تدريب عملى داخل الورش أو المزارع أو المعامل .. الخ . هذا مع دراسة عدد من المواد الثقافية والأساسية (الفيزياء والكيمياء - الرياضيات .. الخ) .

ومما هو جدير بالذكر أن سوق العمل لا تستطيع أن تستوعب كل خريجى التعليم الفنى ، بل أت أغلبهم ينتظر أكثر من ثمان إلى عشر سنوات حتى يتم توظيفه فى القطاع الحكومى أو العام ، وقد لا يحصل على هذا ايضا بعد مضى تلك الفترة الطويلة ، وهذا باب خلفى للإرهاب !

٣/٢/١/٢ دور المعلمين والمعلمات

وهى مدارس تمتد خمس سنوات بعد الحصول على الشهادة الإعدادية ، وتؤهل طلابها للعمل كمعلمين بالحلقة الابتدائية من التعليم الأساسى . وقد استهدفت استراتيجية تطوير التعليم المصرى تصفية هذا الدور وتأهيل المعلمين جامعيا .

٣/١/٢ مرحلة ماقبل التعليم الإبتدائى

وهى مرحلة تضم كلا من دور الحضانة ورياض الأطفال ، وتستهدف تربية الأطفال وتهيئتهم وتنمية جوانبهم الجسمية والمعرفية والاجتماعية مع تدعيم القيم والاتجاهات السليمة لديهم . وقد تطورت أوضاع هذه المرحلة منذ بداية الاهتمام بها فى بداية القرن الحالة (أنشئت أول دار حضانة فى الاسكندرية عام ١٩١٧ ، وأول مدرسة رياض أطفال عام ١٩١٨) إلى الآن حيث أصبحت هذه المرحلة جزء من السلم التعليمى وذلك بمقتضى القرار الوزارى رقم ٥٤ لسنة

١٩٨٨ ، والذى أخضع مدارس هذه المرحلة لإشراف وزارة التربية والتعليم ، من حيث البرامج والمناهج وهيئات التدريس وشروط الالتحاق وأسس التمويل والإنفاق ، كما صدر عام ١٩٧٧ قرار جمهورى بإنشاء المجلس الأعلى للطفولة الذى تولى مسئولية التخطيط فى ميدان الطفولة ، وظهرت لجان قومية لرعاية دور الحضانة فى أكثر من وزارة . كما تم أنشاء أقسام متخصصة للتدريس لهذه الدور ثم دبلومات عليا مهنية فى عدد من الجامعات المصرية ، وأنشئ مركز لدراسات الطفولة ويضم مدرسة حضانة ورياض أطفال وعيادة نفسية للأطفال ، وتم إنشاء كلية متخصصة فى الطفولة فى القاهرة والاسكندرية (٤١) .

والجدول التالى يوضح حجم التطور الذى أصاب المؤشرات الأساسية للتعليم قبل الابتدائى.
ومن قراءة الجدول رقم (٩) نتبين مايلى :

١ - إرتفاع عدد الطلاب فى مرحلة التعليم قبل ابتدائى ٢٤٥٥٨ طفل عام ٧١/٠٧ إلى ٢٣٥٧٣٣ طفل عام ١٩٩٣/٩٢ إى تضاعف مايقرب من تسعة مرات ، وبنسبة إجمالية ٨٦٠٪ وبمعدل نو إجمالى قدره ٨ر١٠٪ سنويا .

٢ - إرتفاع أعداد الفصول بمعدلات فاقت مثيلتها لدى الطلاب بقليل حيث تضاعفت أعداد الفصول تسعة مرات (٨٩٣٪) خلال فترة الدراسة وبمعدل نمو مقارب للطلاب ١١٪ وقد ادى هذا الارتفاع الطفيف فى نمو الفصول عنه بالنسبة لنمو الطلاب إلى انخفاض كثافة الفصل من ٥ر٣٩ طالب لكل فصل عام ٧١/٧٠ إلى ٢ر٣٨ طالب لكل فصل .

٣ - ارتفاع اعداد المدرسين من ٦٦٤ مدرس ومدرسة عام ٧١/٧٠ إلى ٩١٦٢ مدرس ومدرسة عام ١٩٩٢/٩١ أى بزيادى ٨٤٩٨ مدرس ، أى زيادة ضخمة قدرها مايقرب من ثلاثة أضعاف عدد المدرسين عام ١٩٧١/٧٠ وبمعدل نمو سنوى فاق نظراته لدى الطلاب والفصول ، إذ بلغ ٧ر١٢٪ . وقد ادى هذا إلى انخفاض نصيب كل مدرس من الطلاب من ٣٧ طالب لكل مدرس عام ٧١/٧٠ إلى ٧ر٢٥ مدرس لكل مدرس عام ١٩٩٢/٩١ .

٤ - زيادة أعداد المدارس من ٣٥ مدرسة أدوار عام ٧١/٧٠ إلى ٤٨٩ مدرسة عام ١٩٩٣/٩٢ أى بزيادة ٤٥٤ مدرسة خلال تلك الفترة وبنسبة ١٢٩٧ ٪ ، اى مايعادل ثلاثة أضعاف أعداد المدارس عام ١٩٧١/٧٠ (سنة الأساس) ، وبمعدل نمو سنوى يماثل نظيره لدى المدرسين وهى ٧ر١٢٪ . وواضح أن هذه الزيادة المطردة وغير المألوفة فى اعداد مدارس هذه المرحلة عائد لدخول القطاع الخاص ، وتحول معظم هذه المدارس إلى استثمار وتجارة رابحة .

جدول رقم (٩)

تطور بعض المؤشرات الاساسية للتعليم قبل الإجدائى (رياض الاطفال)

مجانى وبمصروفات خلال الفترة من ٧٠/[illegible]-٩١/[illegible].

البيان	٧١/٧٠	١٩٨١/٨٠	١٩٩٣/٩٢	حجم الزيادة	معدلات النمو السنوية		
					٨١/٧١	٩١/٨١	٩١/٧١
الطلاب	٢٤٥٥٨	٧٤٩٢١	٢٣٥٧٣٣	٢١١١٧٥	٨ر١١	١٠	٨ر١٠
الفصول	٦٢١	١٦٦٠	٦٠٦٦	٥٥٤٥	٣ر١٠	٦ر١١	١١
المدرسون	٦٦٤	١٩٦٥	٩١٦٢	٨٤٩٨	٥ر١١	٧ر١٣	٧ر١٢
المدارس والاقسام	٣٥	٣٨	٤٨٩	٤٥٤	٩ر٥	٧ر٢٣	٧ر١٢
عدد الطلاب لكل فصل	٥ر٣٩	١ر٤٥	٢ر٣٨				
عدد الطلاب لكل مدرس	٣٧	١ر٣٨	٧ر٢٥				

اشتقت بيانات هذا الجدول من المصادر التالية ، وعولجت بالمعدلات والنسب الاحصائية ، ثم عرضت على النحو الموضح:

- الادارة العامى للأحصاء والحساب الالى : احصاء مقارن عن مراحل التعليم العام بجميع انواعه وتبعياته فى جمهورية مصر العربية ، وما يضمنه من فصول وتلاميذ وهيئات التدريس وجميع العاملين فى ميدان التعليم لمدة خمسةعشرون عاما من ٥٠/٥١ - ١٩٨٣/٨٢.
- الجهاز المركزى للتعبئى العامى والاحصاء : بيان باعداد المدارس والفصول واعداد التيميذ فى مرحلى التعليم ما قبل الابتدائى طبقا للمحافظات للعام الدراسى ١٩٩٣/٩٢ مرجع سابق .
- المركز القومى للبحوث التربوى والتنمية : تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٠-١٩٩٢ ، مرجع سابق ص (٧).

على أننا لا نستطيع أن نتبين الوضعية الصحيحة لتلك المرحلة مالم نتفهم : " التركيبة الجيوتربوية " لها والجدول رقم (١٠) يوضح ذلك ومنه نتبين مايلى :

١ - ان محافظة القاهرة تستأثر بنصيب الأسد من مدارس وفصول وتلاميذ هذه المرحلة ، اذ بلغ عدد مدارسها ١١٧ مدرسة بنسبة ٢٤٪ تقريبا من جملة مدارس هذه المرحلة عام ١٩٩٣/٩٢ . كما بلغت نسبة الفصول مايقرب من ٤٠٪ من فصول هذه المرحلة ! . وقد بلغت نسبة الطلاب بمدارس القاهرة وحدها ٣٩٪ تقريبا ، رغم أن سكان القاهرة لا يمثلون سوى ٢٠٪ من جملة سكان الجمهورية تقريبا .

٢ - وتحتل محافظة الجيزة المرتبة الثانية بعد القاهرة فى عدد المدارس والفصول والتلاميذ . ثم محافظة الاسكندرية التى تحتل المرتبة الثالثة ، ويبدو أنه كلما ارتفع المستوى الحضرى كلما زاد الاهتمام بمرحلة ماقبل التعليم الابتدائى .

٣ - أن محافظات الحدود هى أقل المحافظات نصيبا فى مدارس وفصول التعليم قبل الابتدائى ، تليها محافظات الوجه القبلى . وبالتالى فإن البعد الاقتصادى محور أساسى فى مدى الأهتمام بمثل هذا التعليم على وجه الخصوص فكلما انخفض المستوى الاقتصادى لمحافظة معينة كلما قل اهتمامها بالتعليم قبل المدرسى .

٤ - ومن الجدير بالذكر أن عدد التلاميذ بمدارس التعليم قبل الابتدائى يمثلون ٩ر١٪ من إجمالى تلاميذ التعليم الابتدائى فقط وذلك فى العام الدراسى ١٩٩٣/٩٢ .

جدول رقم (١٠)

بيان بأعداد المدارس والفصول واعداد التلاميذ فى مرحلة التعليم

ماقبل الابتدائى طبقا للمحافظات للعام الدراسى٩٢/١٩٩٣

البيان	عدد	عدد	عدد التلاميذ		
المحافظة	المدارس	الفصول	بنون	بنات	جملة
القاهرة	١١٧	٢٤٤٣	٤٦٦٣١	٤٣٢٩٧	٩١٩٢٨
الاسكندرية	٢٢	٧١٤	١٦٦٠٥	١٥٨٤٥	٣٢٤٥٠
البحيرة	١٤	٩١	١٩٨٣	١٨٥٠	٣٨٣٣
الغربية	١٧	٢١٧	٣٥٧١	٣٤٩٠	٧٠٦١
كفر الشيخ	٧	٤٩	٩٠٩	٧٨٣	١٦٩٢
المنوفية	-	-	-	-	-
القليوبية	٧	٢٠٤	٣٩٣١	٣٥٣٧	٧٤٦٨
الدقهلية	٢٢	١٩٤	٤٠٢٤	٣٨٨٦	٧٩١٠
دمياط	١	١٤٨	٢٧٨٨	٢٦٧٢	٥٤٦٠
الشرقية	١٢	١٠٠	١٦٣٦	١٤٦٨	٣١٠٤
بور سعيد	٣	٩٣	٢٠٥٨	٢٠٠٦	٤٠٦٤
الاسماعيلية	١٦	٩٥	١٨٦٧	١٧٤٩	٣٦١٦
السويس	٥	٦٠	١٣٠٤	١١٢٤	٢٤٢٨
الجيزه	١٧٧	١٠٦١	٢٠٢٣٨	١٧٨٧٥	٣٨١١٣
الفيوم	١	٥١	١٠٦٦	١٠٦٣	٢١٢٩
بنى سويف	٣	٨٠	١٦٥٠	١٤٤١٧	٣٠٦٧
المنيا	٣٣	١٦٣	٣٧٢٦	٣٢٦٣	٦٩٨٩
اسيوط	٨	١٤٥	٣١١٨	٢٦٨٩	٥٨٠٧
سوهاج	٦	٥٦	١٣٣١٧	١١٢٥	٢٤٤٢
قنا	٧	٦٧	١٤٢٥	١١٩١	٢٦١٦
اسوان	٢	٣٨	٦٥٧	٥٨٩	١٢٤٦
مطروح	٦	١٩	٣٠١	٢٧٩	٥٨٠
الوادى الجديد	-	٢٠	١٨٨	١٧٠	٣٥٨
البحر الأحمر	-	٢١	٣١٨	٢٥٨	٥٧٦
شمال سيناء	٢	٣٥	٤١٣	٣٥٥	٧٦٨
جنوب سيناء	١	٢	١٤	١٤	٢٨
الاجمالى	٤٨٩	٦١٦٦	١٢١٧٣٨	١١٣٩٩٥	٢٣٥٧٣٣

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

٢/٢ التعليم الخاص

هو نوع من التعليم غير الحكومى ، يشترط للالتحاق به سداد مصروفات وتدل النشأة التاريخية للتعليم فى مصر على التعليم الخاص قد سبق التعليم الرسمى الحكومى بوقت طويل . فقد كانت الكتاتيب الأهلية والمدارس الملحقة بالمساجد هى المكان الوحيد لتعليم المصريين طوال فترة القرن التاسع عشر . ومعظم ههذه الكتاتيب والمدارس لم تكن تخضع لاشراف الدولة ، ولكن سرعان مانالت عناية الدول عام ١٩٣٤ ، حيث صدر أول قانون (القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٣٤) لتنظيم العمل بالمدارس الحرة وكل اشكال التعليم الخاص والأشراف عليها .

وقد ارتبط التعليم الخاص منذ ظهوره بتخريج الصفوة اللازمة لتولى المناصب والوظائف الحكومية المرموقة وبالتالى فليس من اليسير تجاهل تأثير الظروف المجتمعية على هذا التعليم وتأثيره فيه . وبالتالى يمكن اعتبار فهم تطور هذا التعليم والعوامل التى جاءت به مدخلا لفهم البناء الاجتماعى داخل المجتمع فى فترات تاريخية مختلفة . حيث كان له دورا فى تأصيل عدم تكافؤ الفرص التعليمية وفى تكريس (التغريب) واضعاف روح الانتماء الوطنى .

ومع ادراكنا لكل هذا ، ولاستحالة تجاهله . فإننا فى حدود الورقة الحالية ، سوف نعكف على التعرف على مسيرة هذا التعليم خلال عقد الثمانينات .

ويوضح الجدول رقم (١١) التطور الحادث فى أهم المؤشرات الأساسية للتعليم الخاص خلال الفترة من ٨٣/٨٢ إلى ١٩٩٠/٨٩ .

جدول رقم (١١)

تطور بعض المؤشرات الاساسية * للتعليم الخاص *

خلال الفترة ٨٢/٨٣ - ٨٩/١٩٩٠

(بالعدد)

البيان	٨٢/٨٣	٨٦/٨٧	٨٩/٩٠	حجم الزيادة	معدلات النمو السنوية		
					٨٣-٨٦	٨٧-٩٠	٨٣-٩٠
الطلاب	٦٣٢٤٦٠	٦٥١٥٤٨	٧٠٣٣٦٩	٧١٩٠٩	٨ر	٦ر٢	٦ر١
الفصول	١٥٩١١	١٥٤٢٣	١٧٣٨٢	١٤٧١	٨ر	٤ر١	٣ر١
المدارس	٩٣٧	١١٤٧	١٤٤٣	٥٠٦	٢ر٥	٠ر٨	٤ر٦
عدد الطلاب لكل فصل	٧ر٣٩	٢ر٤٢	٥ر٤٠				

اشتقت بيانات هذا الجدول من المصدر التالى ، ثم عولجت وحسبت لها المعدلات الاحصائية ثم عرضت على النحو الموضح :

الادارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى : بيانات إحصائية عن حالة التعليم بجمهورية مصر العربية من ٨٠/٨١ إلى ٨٩/١٩٩٠ ، مرجع سابق .

وتدلنا قراءة الجدول رقم (١١) على :

أ - ارتفاع اعداد الطلاب من ٦٣٢٤٦٠ طالب وطالبة عام ٨٢/٨٣ إلى ٧٠٣٣٦٩ طالب وطالبة عام ٨٩/١٩٩٠ أى بنسبة زيادة مقدرها ٤ر١١١٪ ، وبمعدل نمو سنوى ٦ر١٪ .

ويلاحظ أن هذا المعدل بدأ ضعيفا فى الفتره الأولى ٨٣/٨٧ ، وهى الفترة التى كانت تمثل إمتدادا للتدهور الحادى فى الاقتصاد المصرى ، ثم سرعان ما ارتفع إلى ٦ر٢٪ فى الفترة التى أعلنت الدولة فيها حركة الاصلاح التعليمى وسعت نحو الاصلاح الاقتصادى،ونعتقد أن هذا المعدل قد ارتفع ارتفاعا ضخما خلال الفترة ٩٠ - ١٩٩٤ نتيجة التوسع المذهل فى اعداد المدارس الخاصة ، لاسيما الابتدائية وكذلك نتيجة التحولات الاقتصادية الضخمة التي بدأت تنال من الاقتصاد المصرى ، وتؤكد على الخصخصة ، واعلاء دور القطاع الخاص (المحلى والأجنبى) .

ب - حدوث ارتفاع ضعيف فى أعداد الفصول بما لا يتناسب مع الزيادة المضطردة فى اعداد التلاميذ فلم تزد الفصول عن ٢ر٩٪ فقط فى عام ٩٠/٨٩ عن مثيلتها عام ١٩٨٣/٨٢ . كما أن معدل النمو السنوى لم يتجاوز ٣ر١٪ ويعود الارتفاع فيه إلى الأهتمام الذى وجه لهذا اللون من التعليم فى الفترة الثانية (٨٧ - ٩٠) .

ج - ارتفاع كبير فى اعداد المدارس الخاصة ادى إلى ارتفاع معدل النمو السنوى الاجمالى إلى ٤ر٦٪ وإلى زيادة قدرها ٥٤٪ فى اعداد المدارس خلال فترة الدراسة .

د - لم يحدث تغيير حقيقى فى كثافة الفصول وإنما ارتفع ببطء من ٧ر٣٩ طالب لكل فصل عام ١٩٨٣/١٩٨٢ إلى ٥ر٤٠ طالب لكل فصل عام ٩٠/٨٩ .

ويوضح الجدول رقم (١٢) التطور الحادث فى أهم مؤشرات أنواع ومراحل التعليم الخاص (رياض أطفال ، ابتدائى ، اعدادى ، ثانوى عام ، ثانوى تجارى) .

ومن الجدول نتبين مايلى :

(أ) أن مرحلة رياض الأطفال ثم التعليم الابتدائى هما أكثر مراحل التعليم الخاص نموا من حيث عدد المدارس والفصول والتلاميذ ، فى حين أن مراحل الثانوى التجارى والعام والاعدادى هى أكثر المراحل انخفاضا من حيث المؤشرات الثلاث (التلاميذ والفصول والمدارس) .

(ب) أن كثافة الفصل فى التعليم الاعدادى والثانوى من أقل الكثافات بالقياس لباقى مراحل التعليم الخاص الأخرى .

(ج) أن هناك تدهور متواصل فى مؤشرات التعليم الثانوى التجارى تقود إلى إغلاقه ، وهو أمر راجع إلى حالة البطالة لخريجى هذا اللون من التعليم ، بالاضافة إلى توسع الدولة فى قبول نسب متزايدة من الطلاب فى التعليم الثانوى التجارى الحكومى .

جدول رقم (١٢)

تطور بعض المؤشرات الأساسية لمراحل أنواع

التعليم الخاص المختلفة خلال الفترة

٨٢/٨٣ - ١٩٨٩/٩٠

(بالعدد)

البيان	٨٢/٨٣	٨٦/٨٧	٨٩/٩٠	حجم الزياده	معدلات النمو السنوية		
					٨٣/٨٧	٨٧-٩٠	٨٣-٩٠
الطلاب	٨٤٤٤٩	١٣٥٨٢٠	١٥٨٧٤٤	٧٤٢٩٥	١٢ر٦	٥ر٣	٩ر٤
رياض الفصول	١٩٠٦	٣٠٩٠	٣٨٤٤	١٩٢٨	١٢ر٧	٧ر٥	١٠ر٥
الأطفال المدارس	١٠٦	٢٤٨	٣٠٨	٢٠٢	٢٣ر٧	٧ر٥	١٦ر٥
عدد الطلاب لكل فصل	٤٤ر١	٤٤	٤١ر٣				
الطلاب	٢٤٧٦٧٢	٣٢٢١٥٩	٣٦٤٢٥٣	١١٦٢٨١	٦ر٧	٤ر٢	٥ر٦
الابتدائية الفصول	٥٧٦٠	٧٣٥٢	٨٦٩٩	٢٩٣٩	٦ر٣	٥ر٨	٦ر١
المدارس	٤٣٣	٥٦٥	٧٤٩	٣١٦	٦ر٩	٩ر٩	٨ر١
عدد الطلاب لكل فصل	٤٣ر١	٤٣ر٨	٤١ر٩				
الطلاب	٧٠٨١٢	٤٠٠٣٤	٧٨٣٢١	٧٥٠٩	-١٣ر٣	٢٥ر١	١ر٥
الاعدادية الفصول	٢٥٠٢	١٠٨١	٢٠٨٣	-٤١٩	-١٨ر٩	٢٤ر٨	-٢ر٦
المدارس	٢١٣	١٣٥	١٨٥	-٢٨	-١٠ر٨	١١ر١	-٢ر٠
عدد الطلاب لكل فصل	٢٨ر٣	٣٧ر٠	٣٧ر٦				
الطلاب	١٠٣٨٢٥	٨١٩١٣	٦١١٥٩	-٤٢٦٦٦	-٥ر٨	-٩ر٣	-٧ر٣
الثانوى الفصول	٢٤٥٨	٢٠٣٩	١٦٩٢	-٧٦٦	-٤ر٦	-٦ر٠	-٥ر٢
العام المدارس	١٥٣	١٦٨	١٧٠	١٧	٢ر٤	ر٤	١ر٥
عدد الطلاب لكل فصل	٤٢ر٢	٤٠ر٢	٣٦ر١				
الطلاب	١٢٤٤٠٢	٧١٦٢٢	٤٠٨٩٢	-٨٣٥١٠	-١٢ر٩	-١٧ر٠	-١٤ر٧
الثانوى الفصول	٣٢٧٥	١٨٦١	١٠٦٤	-٢٢١١	-١٣ر٢	-١٧ر٠	-١٤ر٨
التجارى المدارس	٣٢	٣١	٣١	-١	-ر٨	صفر	-ر٥
عدد الطلاب لكل فصل	٣٨	٣٨ر٥	٣٨ر٤				

اشتقت بيانات هذاالجدول من المصدر التالى ، ثم عولجت وحسبت لها المعدلات الإحصائية ثم عرضت على النحو الموضح :

الادارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى : بيانات إحصائية عن حالة التعليم بجمهورية مصر العربية من ٨٠/٨١ إلى ١٩٨٩/٩٠ ، مرجع سابق .

وبشكل عام فإن هذه النسبة المرتفعة من اعداد التلاميذ فى التعليم الخاص يمكن أن توضح إمكانية مشاركة قطاع كبير من أولياء الأمور فى تحمل " تكلفة التعليم " ، حيث أن نسبة الموجودين بالتعليم الخاص تصل إلى ٢ر٦ ٪ من إجمالى المقيدين بالتعليم ككل ، وذلك فى العام الدراسى ١٩٩٠/٨٩ وصلت إلى أكثر من ١٠٪ فى عام ١٩٩٣/٩٣ .

٣/٢ التعليم الدينى (الأزهرى)

يمثل التعليم الدينى الحكومى السلم الموازى للتعليم المدنى فى البلاد . وقد تطور منذ قيام الثورة وحتى الآن عدة مرات . ويتضمن هذا التعليم سلم خاص ، يشتمل على مرحلة ابتدائية مدتها أربع سنوات ، ومرحلة إعدادية ثلاث سنوات ، ومرحلة ثانوية ومدتها أربع سنوات . هذا إلى جانب " معهد القراءات " ومدة الدراسة به ثمان سنوات ، ومعاهد المعلمين ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات بعد الصف الثانى الثانى وخمس سنوات بعد الإعدادية الأزهرية . كما توجد مدارس أزهرية خاصة للغات (رفيعة المستوى) تدرس بها اللغة الانجليزية إلى جانب المواد التخصصية الدينية والعلوم الحديثة . ويلاحظ إن هذا التعليم تنفصل فيه دراسة الفتى عن الفتاة ، فهو تعليم غير مشترك .

وهناك إقبال متزايد على هذا اللون من التعليم لدوافع دينية ، ولكونه وسيلة تقود الطلاب إلى التعليم الجامعى بأقل قدر من المنافسة ، حيث أن جامعة الأزهر (وهى جامعة تضم العديد من الكليات الدينية والمدنية كالطب والهندسة والزراعة والتربية والعلوم والصيدلة وطب الأسنان .. الخ لا تقبل سوى خريجى المدارس الثانوية الأزهرية . وتوضح البيانات أن إجمالى المقيدين بالتعليم الابتدائى الأزهرى قد وصل عام ٨٠ / ١٩٨١ إلى ١١٤٧٥٨ طالبا وطالبة ، ووصل عدد المقيدين فى المعاهد الإعدادية الأزهرية لنفس العام ٦٥٤٥٩ تلميذا وتلميذة ، أما التعليم الثانوى الأزهرى فقد وصل عدد المقيدين به فى نفس العام إلى ١١٣٥٥٥ طالب وطالبة (٤٢) .

وقد بلغ عدد المقيدين بالتعليم الأزهرى عام ١٩٩٠/٨٩ إلى أكثر من ثلاثة أرباع المليون طالب وطالبة (٧٥٦١٨٧ طالبا وطالبة متواجدين فى ٢٤٧٩ معهدا تضم ١٨٤٤٨ فصلا دراسيا) .

ومن الملفت أن عدد الإناث قد وصلت فى العام نفسه إلى ٢٦١٣١٢ طالبة ، وهو ما يعادل نسبة ٦ر٣٤٪ (٤٣) . وهى نسبة مرتفعة للغاية بالقياس إلى طبيعة النظام الدينى ، وهى تعبر من ناحية أخرى عن اهتمام أولياء الأمور خاصة فى الريف المصرى حيث اهتمام الريفيين بالغ بتربية بناتهن تربية دينية .

والجدول التالى رقم (١٣) يوضح التطور الذى أصاب أهم المؤشرات الأساسية للتعليم الدينى خلال الفترة من ١٩٧١/٧٠ إلى ١٩٩٠/٨٩ :

جدول رقم (١٣)

تطور أهم مؤشرات التعليم الدينى الحكومى

للسنوات ١٩٧١/٧٠ - ١٩٩٠/٨٩

(بالعدد)

البيان	٧١/٧٠	٩٢/٨١	٩١/٩٠	حجم الزيادة	معدلات النمو السنوية		
					٨٢-٧١	٩١-٨٢	٩١-٧١
الطلاب	٧٩٧٣٨	٢٩٤١٤٩	٨٧٩٧٢١	٧٩٩٩٨٣	٦ر١٢	٩ر١٢	٨ر١٢
الفصول	٦٢٤٣	٨١٥٧	٢١٧٩٨	١٩٤٥٥	٥ر١٢	٥ر١١	١٢
المدرسون	٤١٠٨	١٦٦٨٠	٥٢٥٦٩	٤٨٤٦١	٦ر١٣	٦ر١٣	٦ر١٣
المعاهد	٢٧٨	١١٤٥	٢٧٣٣	٢٤٥٥	٧ر١٣	١ر١٠	١ر١٢
عدد الطلاب لكل فصل	٥ر٥٣	١ر٣٦	٥ر٤٠				
عدد الطلاب لكل مدرس	٤ر١٩	٦ر١٧	٧ر١٦				

اشتقت بيانات هذا الجدول من المصدر التالى ، ثم حسبت لها المعدلات المناسبة وعرضت على النحو الموضح :

- المجالس القومية المتخصصة : معاهد الأزهر وجامعته فى السبعينات - دراسة احصائية ، عدد خاص إبريل ١٩٨٣ ، صفحات متعددة .
- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية : تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٠ - ١٩٩٢ ، ص ص (٤٧ - ٤٩) .

ومن قراءة الجدول رقم (١٣) مايلي :

- ارتفاع عدد الطلاب فى مرحلة التعليم الابتدائى من ٧٩٧٣٨ طالب وطالبة عام ٧١/٧٠ إلى ٨٧٩٧٢١ طالب وطالب عام ٩١/٩٠ بنسبة ١٠٠٣٫٢٪ ، أى أن العدد زاد أكثر من عشرة مرات خلال تلك الفترة . ولذلك أرتفع معدل النمو السنى للطلاب خلال فترة الدراسة إلى ١٢٫٨٪ وهو معدل ظل ثابتا تقريبا .
- ارتفاع اعداد الفصول بمعدل نمو سنوى يقترب من معدل نمو الطلاب ، وان كان أقل قليلا (١٢٪ مقابل ١٢٫٨٪) وهذا أدى إلى ارتفاع كثافة الفصل من ٣٥٫٥ طالب لكل فصل فى العام الدراسى ٧١/٧٠ إلى ٤٠٫٥ طالب لكل فصل عام ٩١/٩٠ .
- ارتفاع اعداد المدرسين بمعدلات نمو أعلى من معدلات نمو كل من الطلاب والفصول حيث بلغ ١٣٫٦٪ ، الأمر الذى خفض عدد الطلاب لكل مدرس من ١٩٫٤ طالب عام ٧١/٧٠ إلى ١٦٫٧ طالب لكل مدرس عام ٩١/٩٠ .
- ارتفاع اعداد المعاهد الأزهرية ارتفاعا كبيرا من ٢٧٨ معهد عام ٧١/٧٠ إلى ٢٧٣٣ معهد عام ٩١/٩٠ ، بنسبة ٨٨٣٪ أى زادت حوالى تسعة مرات عنها فى عام ١٩٧١/٧٠ ، وبمعدل نمو سنوى قدره ١٢٫١ . وبالتالى فهناك اتساق ملحوظ فى معدلات النمو والزيادة السنوية لكل المؤشرات الأساسية .

ولتعميق طبيعة التحولات التى أصابت التعليم الخاص ، يمكن ان يوضح لنا الجدول رقم (١٤) التطور الذى حدث فى أهم المؤشرات الأساسية للتعليم الابتدائى الخاص وذلك خلال عقدى السبعينات والثمانينات .

جدول رقم (١٤)

تطور أهم مؤشرات التعليم الابتدائى الدينى

للسنوات ١٩٧١/٧٠ - ١٩٩٠/٨٩

(بالعدد)

البيان	٧١/٧٠	٨٢/٨١	٩١/٩٠	حجم الزيادة	معدلات النمو السنوية		
					٧١-٨٢	٨٢-٩١	٧١-٩١
إجمال الطلاب	٤٢٦٣٣	١٢٨٠٤٨	٥٦١٨٣٤	٥١٩٢٠١	١٠ر٥	١٧ر٩	١٣ر٨
عدد الإناث	١٠٧٦١	٤٢٦٩٤	٢١٨٥١٢	٢٠٧٧٥١	١٣ر٣	١٩ر٩	١٦ر٢
الفصول	١١٨٤	٢٣٥٥	١٣٠٢٢	١١٨٣٨	٩ر٩	١٦ر٣	١٢ر٧
المدرسون	١٤٣٨	٣٧٤٨	٢٦٨٥٧	٢٥٤١٩	٩ر١	٢٤ر٥	١٥ر٨
المعاهد	١٨٤	٥٤٥	١٣٩٩	١٢١٥	١٠ر٤	١١ر٠	١٠ر٧
عدد الطلاب لكل فصل	٣٦	٣٨ر٢	٤٣ر١				
عدد الطلاب لكل مدرس	١٩ر٦	٣٤ر٢	٢٠ر٩				

اشتقت بيانات هذا الجدول من المصادر التالية ، ثم عولجت احصائيا وعرضت على النحو الموضح :

- المجالس القومية المتخصصة ، معاهد الأزهر وجامعته فى السبعينات - دراسة احصائية ، مرجع سابق .
- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية : تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٠- ١٩٩١ ، مرجع سابق .

وتدلنا قراءة الجدول رقم (١٤) على أن هناك زيادة مضطردة فى اعداد الطلاب بمعدل سنوى ١٣ر٨٪ ، وأن هذا المعدل يرتفع بالنسبة للإناث إلى ١٦ر٢٪ وهو معدل مرتفع للغاية . فى نفس الوقت الذى نجد فيه ارتفاع ملحوظ لاعداد الفصول فى التعليم الابتدائى على أنها لا تناسب مع الزيادة فى اعداد الطلاب ، مما أدى إلى ارتفاع كثافة الفصل من ٣٦ طالب لكل فصل عام ٧١/٧٠ إلى ٤٣ر١ طالب لكل فصل عام ٩١/٩٠ .

وكذلك نجد أن المدرسون يتزايدون بمعدلات نمو عالية فاقت كل المؤشرات الأخرى إذ بلغت ١٥ر٨٪ مما أدى إلى انخفاض عدد الطلاب لكل مدرس من ٢٩ر٦ عام ٧١/٧٠ إلى ٢٠ر٩ عام ٩١/٩٠ .

والملفت أن اعداد المعاهد الأزهرية لا يتناسب مع كل هذا التسارع فى معدلات نمو الطلاب والفصول والمدرسين اذ لم تتجاوز ٧ر١٠٪ ، وهو معدل ظل ثابتا خلال الفترة المدروسة .

والجدول التالى يوضح التطور فـى أهم المؤشرات الأساسية للتعليم الاعدادى والثانوى الدينى ، خلال عقدى السبعينات والثمانينات .

جدول رقم (١٥)

تطور أهم مؤشرات التعليمين الاعدادى والثانوى* الدينى

للسنوات ٧٠/١٩٧١ - ٨٩/١٩٩٠

(بالعدد)

البيان	السنوات والمعدلات	٧١/٧٠	٨٢/٨١	٩١/٩٠	حجم الزيادة	معدلات النمو السنوية		
						٧١-٨٢	٩٠-٩١	٧١-٩٠
الطلاب	اعدادى	١٨٧٢١	٦٦٣٤٤	١٩٩٠٦٤	١٨٠٣٤٣	٢ر١٢	١٣	٥ر١٢
	ثانوى	١٨٣٨٤	٩٩٧٥٧	١٠٩٢٨١	٩٠٨٩٧	٦ر١٦	٠ر١	٣ر٩
الفصول	اعدادى	٥٣٤	١٨٨٣	٤٩٠٧	٤٣٧٣	١ر١٢	٢ر١١	٧ر١١
	ثانوى	٥٢٥	٢٩١٩	٣٤٣١	١٩٠٦	٩ر١٦	٨ر١	٨ر٩
المدرسون	اعدادى وثانوى (مشترك)	٢٦٧٠	١٢٩٣٢	٢٥٧١٢	٢٣٠٤٢	٤ر١٥	٩ر٧	٠ر١٢
المعاهد	اعدادى	٦٢	٣٦٤	٨٠٦	٧٤٤	٥ر١٧	٩ر٢	٧ر١٣
	ثانوى	٣٢	٢٣٦	٣٣٧	٣٠٥	٩ر١٩	٠ر٤	٥ر١٢
عدد الطلاب لكل فصل	اعدادى	١ر٣٥	٢ر٣٥	٦ر٤٠				
	ثانوى	٣٥	٢ر٣٤	٩ر٣١				
عدد الطلاب لكل مدرس	اعدادى وثانوى	٩ر١٣	٨ر١٢	١٢				

• لم تتضمن بيانات هذا الجدول معاهد المعلمين الأزهرية ومعاهد القراءات

اشتقت بيانات هذا الجدول من المصادر التالية ، ثم عولجت احصائيا وعرضت على النحو الموضح :

- المجالس القومية المتخصصة : معاهد الأزهر وجامعته فى السبعينات ، مرجع سابق
- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، تطور التعليم ١٩٩٠- ١٩٩١ ، مرجع سابق

---

* لم تتضمن بيانات هذا الجدول معاهد المعلمين الأزهرية ومعاهد القراءات

وتدلنا قراءة الجدول رقم (١٥) على أن معدلات النمو لكل من تلاميذ التعليم الاعدادى والثانويى مرتفعة ، الا ان معدلات النمو السنوية فى التعليم الاعدادى أعلى اذ بلغت ٥ر١٢٪ خلال الفترة المدروسة مقابل ٣ر٩٪ للتعليم الثانوى الدينى .

وفى المقابل نجد أن اعداد الفصول فى التعليم الاعدادى لم تستطع مواكبة الزيادة فى اعداد الطلاب إذ بلغ معدل النمو السنى للفصول فى التعليم الاعدادى ٧ر١١٪ مقابلى ٥ر١٢٪ للطلاب فى نفس المرحلة وقد أدى ذلك إلى ارتفاع كثافة الفصل من ١ر٣٥ عام ١٩٧١/٧٠ الى ٦ر٤٠ عام ١٩٩١/٩٠ على أن العكس حدث فى التعليم الثانوى ، حيث ارتفاع المعدل السنوى للفصول إلى ٨ر٩٪ مقابل ٣ر٩٪ سنويا للطلاب . مما ترتب عليه انخفاض كثافة الفصل الثانوى من ٣٥ طالب لكل فصل عام ٧١/٠٧ إلى ٩ر٣١ طالب لكل فصل عام ١٩٩١/٩٠ .

وقد ارتفعت اعداد المدرسين بنسب تتناسب مع زيادة الطلاب تقريبا وان كانت اعلى من معدل النمو السنوى للطلاب فى آيا من المرحلتين الاعدادية والثانوية ، اذ بلغ ١٢٪ عن الفترة المدروسة . وقد ترتب على ذلك انخفاض متوسط نصيب المدرس من الطلاب من ٩ر١٣ طالبا لكل مدرس عام ١٩٧١/٧٠ إلى ١٢ طالب لكل مدرس عام ١٩٩١/٩٠ .

ولتوضيح " البنية الجيو تربوية " للتعليم الدينى يدلنا الجدول رقم (١٦) توزيع معاهد وفصول وطلاب التعليم الدينى على محافظات الجمهورية . ومن قراءة الجدول نتبين مايلى :

- ان محافظة الشرقية تحتل مكان الصدارة من بين المحافظات فيما يتصل بالتعليم الأزهرى حيث تضم أكبر عدد من المعاهد الأزهرية الابتدائية والإعدادية والثانوية كما تضم أكبر عدد من الفصول . كما أن عدد الطلاب بها أعلى عدد طلاب بالمحافظات جميعا ، وهو راجع أساسا ، بالإضافة إلى الطابع الريفى الدينى للمحافظة ، إلى تولى الدكتور " عبد الحليم محمود " لإمامة الأزهر الشريف (وهو من أبناء الشرقية) واستمراره فى منصبه أحد عشر عاما متواصلة ، حيث كان يسمح لأى طلب مقدم من أبناء محافظته لإنشاء معهد دينى فى أى قرية أو حتى فى أى نجع مما ساعد على انتشار المعاهد الدينية الأزهرية الابتدائية والإعدادية والثانويى فى محافظة الشرقية .
- ان محافظة سوهاج تأتى فى المرتبة الثانية بعد محافظة الشرقية ، وهى محافظة تتسم بالحفاظ على الطابع الدينى بدرجة كبيرة .
- أن محافظات الحدود (خاصة البحر الأحمر والوادى الجديد وشمال وجنوب سيناء) والمحافظات الساحلية (خاصة السويس وبور سعيد ومرسى مطروح) تأتى فى ذيل القائمة بشان أعداد المدارس والفصول وبالتالى الطلاب .

جدول رقم (١٦)

بيان بأعداد المعاهد والفصول والطلاب فى التعليم الدينى بجميع مراحله

موزع على المحافظات للعام الدراسى ٨٩/١٩٩٠

(بالعدد)

المحافظات	معاهد			فصول			طلاب		
	ابتدائى	إعدادى	ثانوى	ابتدائى	إعدادى	ثانوى	ابتدائى	إعدادى	ثانوى
القاهرة	٦٩	٤١	٢٨	٦٦٢	٣٤٨	٢٥٩	٣٢٨٦٥	١٥٦٤٩	١٠٢٨٢
القليوبية	٦٠	٣٣	٢٢	٥٠٦	١٧٨	١٢٥	٢٢٧٤٧	٦٧٠٠	٣٥٤٨
المنوفيه	٧٧	٤٨	٢٧	٦١٠	٣٠٨	٢٢٧	٢٤٣٧٤	١١٤٠٤	٥٨٩٨
الغربية	١١٧	٤٧	٢٠	١١٠١	٣٨٣	١٩٩	٤٨٩٨٢	١٤٦١٧	٦٨٠٤
الدقهليه	١٠٥	٦١	٣٩	٩٣٩	٤٥٧	٢٨٣	٤١٧٥٧	١٩١٧٤	٩٠٦٧
الشرقيه	١٦٠	١٠٨	٥٨	١٢٢٩	٦٣٩	٣٦٥	٥٣١٠	٢٤٨٠٧	٩٤٠٣
البحيرة	٨٢	٤٦	٢٨	٥٤٦	٢٨٨	١٦٧	٢٤٧٥٤	١١٢٠٨	٥١٩١
مرسى مطروح	٤	٤	٤	٢٣	١٦	١٨	٧٨٤	٤٠٤	١٧٩
الاسكندرية	١٨	٧	٦	١٩٥	٤٤	٥٤	٨١٦٦	١٤٥١	١٠٤٦
كفر الشيخ	٩٥	٦٣	٣٢	٧٩٠	٣٦٢	١٨٧	٢٨١٥٩	١٥٢١٤	٧٩٢٦
دمياط	٩٠	٦	٥	٧٤	٤٥	٢٧	٢٧٧٧	١٧٢١	٥٩١
السويس	٢	٢	٢	٢٥	٨	١١	٧٨٥	٢١٩	١٣١
بورسعيد	٥	٢	٢	٤٥	١٠	١٤	١٤٨٢	٢٨٦	٢٧٥
شمال سيناء	٧	٤	٣	٥٧	١١	١٥	١٣٨٣	٢٩٣	١١٠
جنوب سيناء	٣	٢	٠٠	١٥	٥	٠٠	٤٠٦	٤٨	٠٠
الاسماعيلية	١٥	١٢	٤	١٦٣	٤١	٢٠	٤٧٥٧	٩٧٩	٣٦٨
الجيزه	٥٠	٣٥	١٩	٦٦٤	٢١٣	١٢٦	٣٣٤٤٤	٨٨٨٥	٣٧٨٨
الفيوم	٣١	١٧	٩	٢٩٦	٨٩	٥٢	١٢٩٠١	٣٣٨٥	١٣٢٢
بنى سويف	٢٤	١٥	١٠	١٩٦	٨٧	٥٣	٨٢٥٧	٣١٨٣	١٢٣٩
المنيا	٣٦	٢٣	١١	٢٦٤	١٥٩	٩٧	١١٥٠٩	٦٦٠٨	٣١٧١
الوادى الجديد	٨	٤	٤	٣٢	١٦	١٦	٦٤٥	٤٤٧	٢٠٢
اسيوط	٥١	٣٤	٢٠	٤٠٩	٢٠٠	١٢٦	١٧٤٩١	٧٨٤٤	٤٠٩٢
سوهاج	١٤١	٦٢	٣٨	٩٨٧	٤٣٩	٢٧٠	٤٣١٤٧	٢١٠٧٤	٨٦٣٩
البحر الأحمر	٥	٩	٨	٣٠	٢٨	٢٦	٥٨١	٣٥٧	١٧٣
قنا	٦١	٤١	٢٥	٥٧٦	٣٤٦	١٨٩	٢٥٠٤١	١٥٥٥٨	٦١٧٣
اسوان	٥٢	٢٩	١٣	٢١٦	١١٥	٦٩	٧٦٢١	٤٤٦٧	٢٢٦١
الإجمالى	١٢٨٧	٧٥٥	٤٣٧	١٠٦٥٠	٤٨٣٥	٢٩٩٥	٤٦٨٠٢٦	١٩٦٢٨٢	٩١٨٧٩

جدول مركب مشتق من المصدر التالى : مكتب فضيلة الأمام الأكبر : بيانا بأعداد المعاهد والفصول والطلاب عن انواع التعليم الأزهرى موزع على المحافظات للعام الدراسى ٨٩/١٩٩٠ ، مرجع سابق .

الفصل الثالث

كفاية النظام التعليمى وفعاليته : مؤشرات وقضايا

الفصل الثالث

كفاية النظام التعليمى وفعاليته : مؤشرات وقضايا

من بين أهم هذه المؤشرات مايلى :

١/٣ معدلات الاستيعاب وتوزيعاتها

يعتبر هذا المؤشر من بين أهم مؤشرات قياس الخدمة التعليمية ، حيث يقيس ، ضمن ما يقيس ما تم قبوله من أطفال فى الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسى من تعداد الأطفال الأحياء الذين هم فى سن الإلزام (٦- ٨) فى شتى أنواع التعليم وتبعياته ، والمدارس الخاصة والمدارس الخاضعة لإشراف الأزهر .

ويوضح الجدول التالى رقم (١٧) موقف القبول ونسب الاستيعاب فى جميع نوعياته وتبعيات التعليم خلال عقد الثمانينات .

ويتضح من قراءة الجدول رقم (١٧) مايلى :

١ - أن هناك زيادة مطردة فى أعداد المقبولين بجميع نوعيات المدارس الابتدائية التى تشرف عليها الوزارة ، والتىلا تخضع لإشراف الأزهر ، وأن هذه الزيادة فى أعداد المقبولين حوالى ٥٢ ألف طالب سنويا ، وأن هذا انعكس على نسب القبول حيث تزداد نسب القبول من الملزمين بمعدلات عالية .

٢ - ان معدل النمو فى أعداد المقبولين بالتعليم الرسمى والخاص قد بلغ ١ر٤٪ سنويا ، فى مقابل معدل أعلى للمقبولين فى التعليم الأزهرى بلغ ٨ر٤٪ ، كما يلاحظ أن هناك زيادة فى اعداد المقبولين أخذت فى الارتفاع فى العام الأخير ١٩٩٠/٨٩ عما سبقه من أعوام ، حيث نجد أن عدد المقبولين بالمدارس الابتدائية الأزهرية قد ارتفع بين عامى ١٩٨٩/٨٨، ١٩٩٠/٨٩ بمعدل ٧ر٨٪ تقريبا بالنسبة للملزمين مقابل زيادة قدرها ٤ر٧٪ بين عامى ١٩٨٩/٨٧ ، مما يعكس إتجاها قويا من جانب أولياء الأمور نحو الحاق أبنائهم بالمدارس والتعليم الأزهرى . وهذا راجع ، إلى جانب العوامل الروحية والدينية ، إلى قدرة هذا التعليم على إتاحة فرص أكبر لطلابه للإلتحاق بالتعليم الجامعى (الجامعة الأزهرية) مهما كان المجموع الذى يحصل عليه الطالب الناجح فى امتحان الشهادة الثانوية الأزهرية ، بالاضافة إلى إنخفاض تكاليف هذا اللون من التعليم بالنسبة لغيره من ألوان التعليم الأخرى .

جدول رقم (١٧)

نسب الاستيعاب وموقف القبول بالصف الأول الابتدائى

خلال الأعوام من ٨٠/٨١ – ٨٩/١٩٩٠

السنوات	الملزمون* (١)	المقبولون بالابتدائى (رسمى وخاص)** (٢)	النسبة المئوية (٢/١)	المقبولون بالأزهر** (٣)	جملة المقبولين** (٤)	النسبة المئوية الكلية ٪ (٤/١)
٨٠/١٩٨١	١٠٦٥٠٠٠	٨٦١١٤١	٨٠ر٩	٢٣٧٥٦	٨٨٤٨٩٧	٨٣ر١
٨١/٨٢	١٠٨٤٥٠٠	٩٢٢١٠٠	٨٥ر٠	٣٠٣٤٢	٩٥٢٤٤٢	٨٧ر٨
٨٢/٨٣	١١٢٧٨٠٠	٩٢٩١٣٦	٨٢ر٤	٣٩٥٧٠	١٠٠٨٧٠٦	٨٩ر٤
٨٣/٨٤	١١٨٨٦٠٠	١٠٣٩٤٢٣	٨٧ر٤	٤١٢٠٠	١٠٨٠٦٢٣	٩٠ر٩
٨٤/٨٥	١٢٢٠٠٠٠	١٠٧٧٨٧٣	٨٨ر٤	٣٩٢٤٥	١١١٧١١٨	٩١ر٦
٨٥/٨٦	١٢٤٤٠٠٠	١١٣٨٦٨٥	٩١ر٥	٤٣٢٠٠	١١٨١٨٨٥	٩٥ر٠
٨٧/٨٨	١٣٠٨٠٠٠	١١٩١١٢٧	٩١ر١	٤٥٥٠٠	١٢٣٦٦٢٧	٩٤ر٥
٨٨/٨٩	١٣٣٩٢٠٠	١١٩٤٢٠٨	٨٩ر٢	٩٩١٤٣	١٢٩٣٣٥١	٩٦ر٦
٨٩/١٩٩٠	١٣٧٢٠٠٠	١٢٣٤٢٣٨	٩٠ر٠	١١٨٧٠٠	١٣٥٢٩٣٨	٩٨ر٦

* المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : تقدير عدد الأطفال فى سن الإلزام (٦سنوات) فى الفترة من١٩٨١–١٩٩١ .

** اشتقت بيانات المقبولين فى السنوات ٨٠ – ١٩٨١ إلى ٨٥/١٩٨٦ من المصدر التالى :

– وزارة التربية والتعليم : بيانات إحصائية عن التعليم : إجمالى الجمهورية .

أما بيانات المقبولين فى السنوات ٨٧/١٩٨٨ إلى ٨٩/١٩٩٠ فق اشتقت من المصدر التالى:

– الإدارة العامة للتعليم الابتدائى : التقرير السنوى عن التعليم الابتدائى عن العام الدراسى ٨٩/١٩٩٠ ، ص (١) ، جدول رقم (١) .

وتم تدقيق بيانات المقبولين بالأزهر فى العامين ٨٠/٨١ ، ٨١/٨٢ من المصدر التالى :

– المجالس القومية المتخصصة : معاهد الأزهر وجامعته فى السبعينات ، مرجع سابق ، ص(٢٧)

٣ - على الرغم من أن أرقام الجدول ونسبه تعكس إتجاها قويا نحو تحقيق الإلزام ، إلا أن هناك شكوك قوية فى صحة هذه الأرقام وتلك النسب ، ويثير هذه النسب الخبراء والمسئولين على السواء . ففى بيان لوزير التعليم القاد فى مجلس الشورى المصرى فى ٢ مارس ١٩٩٢ صرح بكل وضوح وأمانة بأننا قد " تعايشنا طويلا مع الاحصائيات التى تقول أن نسبة الإلزام عندنا ٩٧٪ ، هذا غير صحيح . ومن موقع إحساسى بالمسئولية ، ومن حقكم على أن أصارحكم بالصورة كما هى ، فلم تزد نسبة الإلزام عند الالتحاق بالتعليم الأساسى عن ٩٠٪ وتهبط بعد ذلك إلى أقل من ٨٠٪ فى نهاية المرحلة ، وهذا يعنى أن هناك نسبة لا تقل عن ٣٠٪ لا تدخل المدارس أصلا وتدخل إلى منابع دعم الأمية فى بلدنا ، وذلك أمر لا يمكن السكوت عليه ... يجب أن نقفل التسرب من المنبع لأن لدينا نسبة يقدرها البعض من ٢٠ - ٣٠٪ من أطفال مصر لا يدخلون التعليم ، وطالما أن هذه النسبة موجودة فيصبح عبئا كل ما نفعله فى تعليم الكبار ومحو الأمية(٤٤) .

اما إذا نظرنا إلى مدى قدرة التعليم الابتدائى على استيعاب كل من يقع عمرهم فى الشريحة العمرية (٦ - ١٢) سنة ، فسوف نجد تدنى نسبة المستوعبين . والجدول التالى يوضح هذه النسبة للعام الدراسى ١٩٨٧/٨٦ ، بالنسبة للتعليم للمقيدين بالتعليم الأبتدائى الرسمى والخاص (لا يتضمن تلاميذ التعليم الأزهرى) .

جدول رقم (١٨)

نسبة الاستيعاب في المرحلة الابتدائية عام ١٩٨٧/٨٦

موزعة حسب النوع ، والريف والحضر

البيان	بنون			بنات			الجملة		
	فئة العمر ** (٦-١٢ سنة) (١)	جملة المقيدين* بالمرحلة الابتدائية (٢)	النسبة المئوية ٪ $(\frac{٢}{١})$	فئة العمر ** (٦-١٢ سنة) (٣)	فئة العمر ** بالمرحلة الابتدائية (٤)	فئة العمر ** (٦-١٢ سنة) $(\frac{٤}{٣})$	جملة المقيدين * بالمرحلة الابتدائية (٥)	النسبة المئوية ٪ (٦)	النسبة المئوية $(\frac{٦}{٥})$
حضر	١٥٤٢٢٤	١٤٦٨١٠٧	٩٥٫٢	١٤٥٣٠٣٧	١٣٥٠٦٩٦	٩٢٫٩	٢٩٩٥٤٦١	٢٨١٨٨٠٣	٩٤٫١
ريف	٢١٩٦٨٣٩	٢١٠١٧٧٢	٩٥٫٧	٢٠١٦٤٣١	١٤٣٩٣٦٧	٧١٫٤	٤٢١٣٢٧٠	٣٥٤١١٣٩	٨٤٫٠٠
جملة	٣٧٣٩٢٦٣	٣٥٦٩٨٧٩	٩٥٫٥	٣٤٦٩٤٦٨	٢٧٩٠٠٦٣	٨٠٫٤	٧٢٠٨٧٣١	٦٣٥٩٩٤١	٨٨٫٢

المصادر:

٣،١، ٥ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء : التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ، ابريل ١٩٨٧.

٢، ٤، ٦ الادارة العامة للاحصاء والحاسب الالي : تقدير الموقف بالنسبة لتوزيع الخدمات التعليمية (التعليم الابتدائي) على المحافظات المختلفة عام ١٩٨٧/٨٦ ، يناير ١٩٨٨، ص (٥)

ولعل التحليل السابق لا يحتمل سوى برؤية تطور نسبة إستيعاب الطلاب المقيدين بمرحلة التعليم الأساسى (الحلقتين الابتدائية والاعدادية) مقارنة بالشريحة العمرية (٦-١٥) سنة من السكان . والجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (١٩)

تطور نسبة الاستيعاب بمرحلة التعليم الأساسى فى سنوات مختارة من الثمانينات - نسبة التلاميذ المقيدين بالمدارس من السكان فى سن ٦ - ١٥ سنة

العام الدراسى	البيان	بنون	بنات	جملة
٨٤/٨٣	عدد السكان	٥٦٢٢٠٠٠	٥٢١٣٠٠٠	١٠٨٤٥٠٠٠
	التلاميذ	٤٢٤١٢٠٠	٣٠٠٢٨٠٠	٧٢٤٤٠٠٠
	النسبة ٪	٧٥ر٣٪	٥٧ر٦٪	٦٦ر٧٪
٨٥/٨٤	عدد السكان	٥٧٧٨٩٠٠٠	٥٣٥٨٠٠٠	١١١٤٧٠٠٠
	التلاميذ	٤٤٥١٥٠٠	٣٢٢٩٠٠٠	٧٦٨٠٥٠٠
	النسبة ٪	٧٦ر٨٪	٦٠ر٢٢٪	٦٨ر٩٪
٨٦/٨٥	عدد السكان	٥٩٤٩٥٠٠	٥٥٠٦٥٠٠	١١٤٥٦٠٠٠
	التلاميذ	٤٦٧١٩٠٠	٣٤٦٦٠٠٠	٨١٣٧٩٠٠
	النسبة ٪	٨٧ر٥٪	٦٣ر٩٪	٧١ر٠٪
٨٧/٨٦	عدد انسكان	٦٠٩٤٧٠٠	٥٦٤١٩٠٠	١١٧٣٦٦٠٠
	التلاميذ	٤٩٠٩٤٧٥	٣٧٢٠٨٢٢	٨٦٣٠٢٩٧
	النسبة ٪	٨٠ر٥٪	٦٥ر٩٪	٧٣ر٥٪
٨٨/٨٧	عدد السكان	٦٢٤٤١٠٠	٥٧٨٠٣٠٠	١٢٠٢٤٤٠٠
	التلاميذ	٥١٢٧١٠٠	٣٩٥١٢٠٠	٩٠٧٨٣٠٠
	النسبة ٪	٨٢ر١٪	٦٨ر٣٪	٧٥ر٤٪

المصدر : إدارة الإحصاء - وزارة التعليم .

ويتضح من الجدول رقم (١٩) كيف أن هناك نسبة كبيرة من الشريحة العمرية (٦ - ١٥) سنة توجد خارج التعليم تبلغ حوالى ٢٥٪ ، وإن كانت الحقيقة تشير إلى أن هذه النسبة أكبر من ذلك بكثير إذا أخذنا فى اعتبارنا الشك فى بيانات هذه الشريحة العمرية وكذلك نسب التسرب فى المقيدين بالتعليم حتى أننا نتصور أن النسبة لا يمكن أن ترتفع عن ٥٠٪ من الشريحة العمرية . وإذا ما قارنا ذلك بدولة مثل كوريا الجنوبية نجد أن الذين يوجدون فى التعليم الثانوى فى الشريحة العمرية (٦ - ١٨) سنة تصل إلى ٨٩ ٪ (٤٥) .

ولتعميق فهمنا لمكونا الجدول رقم (١٩) ، نجد أن التوزيع الجهوى (على المحافظات) ، كما يوضحه الجدول رقم (٧) ، يكشف عن تباينا شديدا فى توزيع نسبة المقبولين إلى الملتزمين فى التعليم الابتدائى فى العامين ١٩٨٩/٨٨ ، ١٩٩٠/٨٩ .

وبالتحديد نجد فى الجدول مايلى :

أ - أن محافظات الوجه القبلى تنخفض فيها نسب الاستيعاب كحدود دنيا (٢ر٧٤٪ عام ١٩٨٩/٨٨ ، ٥ر٧٨٪ عام ١٩٩٠/٨٩) مقابل ذلك ترتفع هذه النسب إلى حدود قصوى فى باقى المحافظات إلى أكثر من ١٠٠٪ ، أى يستوعب اطفال من شرائح عمرية فوق الست سنوات أو دون ذلك . وهى نتيجة توضح مدى التجاهل الشديد لتلك المحافظات ، وضعف الدور الاعلامى المصاحب لنشر التعليم فيها .

ب - أن نسب استيعاب الملزمين بمحافظات الحدود قد فاقت ١٠٠٪ فى أغلبها ، وبفارق كبير عن المتوسط العام وهو راجع بدرجة او بأخرى الى الأهمية الأمنية لهذه المحافظات وبالتالى زيادة الاهتمام بها ، كذلك انخفاض عدد سكانها ، فيما عدا محافظتى شمال وجنوب سيناء نجد أن باقى المحافظات ترتفع فيها نسب التسجيل عن ١٠٠٪ .

ج - أن محافظات الوجه البحرى تاتى دائما بعد محافظات الحدود ، حيث احتلت المرتبة الثانية فى نسب استيعاب الملزمين عن العامين ٨٩/٨٨ ، ٩٠/٨٩ بنسبة ٤ر٩٢، ١ر٩٣٪ . وفى الحالتين جاءت النسب فوق المتوسط العام بحوالى ثلاث درجات منوية . وواضح ان إرتفاع نسب التسجيل بالمحافظات الساحلية داخل محافظات الوجه البحرى (مثل دمياط والاسماعيلية) قد أدى إلى ارتفاع هذا المتوسط .

جدول رقم (٢٠)

الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية فى الاعوام٨٨/٨٩،٨٩/٩٠

موزعة حسب النوع ، والريف والحضر *

محافظات	العام الدراسى ٨٩/١٩٩٠ الملزمون (١)	المقبولون (٢)	النسبة المئوية (٢/١)	العام الدراسى ٨٩/١٩٩٠ الملزمون (٣)	المقبولون (٤)	النسبة المئوية (٤/٣)
القاهرة	١٦٦٧٠٠	١٤٨٧٠٦	٨٩ر٢	١٦٨٥٠٠	١٤٦٠٤٠	٨٦ر٧
اسكندرية	٨١٠٠٠	٧٢٢٥٤	٨٩ر٢	٨٢٨٠٠	٧٥٧٧٤	٩١ر٥
بورسعيد	١١١٠٠	٩٢٤٨	٨٣ر٣	١١٣٠٠	٨٣١٦	٧٣ر٦
السويس	٩١٠٠	١٠١٧٢	١١١ر٨	٩٤٠٠	١٠٥٧٤	١١٢ر٥
جماعة المحافظات الحضرية	٢٦٧٩٠٠	٢٤٠٣٨٠	٨٩ر٧	٢٧٢٠٠٠	٢٤٠٧٠٤	٨٨ر٥
دمياط	٢٠٥٠٠	٢١١٦٢	١٠٣ر٢	٢١٠٠٠	٢١٥١١	١٠٢ر٤
الدقهلية	٩٦٧٠٠	٨٨٣٠٣	٩١ر٣	٩٩٠٠٠	٩٢٣١٥	٩٣ر٢
الشرقية	٩٥٠٠٠	٨٥٧١١	٩٠ر٢	٩٧٦٠٠	٩٠٦٣٥	٩٢ر٩
القليوبية	٧٠٠٠٠	٧٠٩٩٨	١٠١ر٤	٧٢١٠٠	٦٧٢٢٨	٩٣ر٢
كفر الشيخ	٥٠٢٠٠	٤٢٧٩١	٨٥ر٢	٥١٥٠٠	٤٦٤٤٩	٩٠ر٢
الغربية	٧٩٨٠٠	٧١٤٢٧	٨٩ر٥	٨١٤٠٠	٧٢٦٣٣	٨٩ر٢
المنوفية	٦١٧٠٠	٥٧٤٤٧	٩٣ر١	٦٣٤٠٠	٦٠٠٨٢	٩٤ر٨
البحيرة	٩٠٦٠٠	٨٢٠٤٨	٩٠ر٦	٩٣٣٠٠	٨٦٣٦١	٩٢ر٦
الاسماعيلية	١٥٣٠٠	١٦٠٣٦	١٠٤ر٨	١٥٧٠٠	١٦٦٢٤	١٠٥ر٩
جملة محافظات الوجه البحرى	٥٧٩٨٠٠	٥٣٥٩٢٣	٩٢ر٤	٥٩٥٠٠٠	٥٥٣٨٣٨	٩٣ر١
الجيزه	١٠٣٠٠٠	١٠١٦٥٨	٩٨ر٧	١٠٥٢٠٠	١٠٤٣٠٧	٩٩ر٢
بنى سويف	٤٠٤٠٠	٣٧٠٨٤	٩١ر٨	٤١٤٠٠	٣٢٩٠٢	٧٩ر٥
الفيوم	٤٣٥٠٠	٣٣٩١٧	٧٨ر٠	٤٥٠٠٠	٣٨٥٣٥	٨٥ر٦
المنيا	٧٣٤٠٠	٥٦٩٨٣	٧٧ر٦	٧٥٢٠٠	٦١٥٥٤	٨١ر٩
اسيوط	٦١٦٠٠	٤٨٥٧٣	٧٨ر٩	٦٣٤٩٩	٥١٨٢٨	٨١ر٧
سوهاج	٧٦٨٠٠	٥٠٢٨٢	٧٤ر٢	٦٩٤٠٠	٥٦٣٤٣	٨١ر٢
قنا	٦٣٢٠٠	٥٢٥٣٢	٨٣ر١	٦٥٠٠٠	٥٦٠٤٦	٨٦ر٢
اسوان	٢٢٦٠٠	٢٠٨٤٨	٩٢ر٢	٢٣٢٠٠	٢١٣٧٠	٩٢ر١
جملة محافظات الوجه القبلى	٤٧٥٥٠٠	٤٠١٨٧٨	٨٥ر٨	٨٧٨٠٠	٤٢٢٨٩٠	٦٨ر٧
البحر الأحمر	٢٦٠٠	٢٨٥٢	١١٠	٢٨٠٠	٢٦٠٨	٩٣ر١
الوادى الجديد	٣١٠٠	٣٥١٨	١١٣ر٥	٣٣٠٠	٢٦٤٦	٨٠ر٢
مطروح	٤٥٠٠	٤٥٥٨	١٠١ر٣	٤٧٠٠	٥٢٠٩	١١٠ر٨
شمال سيناء	٥٠٠٠	٤٤٢١	٨٨ر٤	٥٤٠٠	٤٧٠١	٨٧ر١
جنوب سيناء	٨٠٠	٦٤٨	٨١	١٠٠٠	٦٤٢	٦٤ر٢
محافظات الحدود	١٦٠٠٠	١٥٩٩٧	١٠٠	١٧٢٠٠	١٦٨٠٦	٩٧ر٧
إجمالى الجمهورية	١٣٣٩٢٠٠	١١٩٤١٧٨	٨٩ر٢	١٣٧٢٠٠٠	١٢٣٤٢٣٨	٩٠

* اشتقت بيانات هذا الجدول من المصادر التالية :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : تقدير عدد الأطفال فى سن الالزام (٦ سنوات) فى الفترة ٨١-١٩٩١مرجع سابق
- الإدارة العامة للتعليم الابتدائى : التقرير السنوى عن التعليم الابتدائى عن العام الدراسى ٨٩/١٩٩٠ مرجع سابق ص(٢-٣)

د - جاءت المحافظات الحضرية فى المرتبة الثالثة ، على أن متوسط نسب الاستيعاب بها فى العام ١٩٨٩/٨٨ قد جاء فى مستوى المتوسط العام (٧ر٨٩٪ مقابل ٢ر٨٩٪ المتوسط العام) ، إلا أن هذه النسب الخاصة بتلك المحافظات قد انخفضت فى العام التالى إلى ما دون المتوسط العام (٥ر٨٨٪ مقابل ٩٠٪ للمتوسط العام) . بل كان من الممكن أن تنخفض هذه النسبة أكثر ، لو أن نسب الاستيعاب فى محافظة السويس (وهى محافظة ساحلية) قد وصلت فى ذلك العام والذى قبله إلى حدود ١٢٢٪ . ولعل السبب فى هذا الانخفاض عائد بدرجة كبيره إلى جحافل المهاجرين من الريف الى المحافظات الحضرية ، حيث يقيمون فى " هوامش المدن ، ويشكلون " أحزمة فقر " حولها ، ولا يرسلون أبنائهم إلى التعليم ، فهم محسوبون على تلك المحافظات كعدد فقط .

هـ - وعلى الرغم من التحسن النسبى فى نسب استيعاب الملزمين بمحافظات الوجه القبلى (٨ر٨٥٪ عام ١٩٨٩/٨٨) إلى (٧ر٨٦٪ عام ١٩٩٠/٨٩) ، إلا أن هذه المحافظات قد جاءت فى المرتبة الأخيرة فى العامين ، حيث انخفضت عن المتوسط العام بحوالى أربع درجات مئوية . وكان من الممكن أن تنخفض عن ذلك بكثير لولا أن نسب الاستيعاب بمحافظة الجيزه (وهى أقرب إلى المحافظات الحضرية منها إلى محافظات الوجه القبلى) قد وصلت إلى حوالى ١٠٠٪ فى العامين ، كما أن محافظة أسوان (وهى أقرب لأن تكون محافظة حدود) ، قد وصلت إلى حوالى ٩٣٪ فى العامين موضوع الدراسة .

و - وإذا أخذنا فى الإعتبار نسب التسرب المرتفعة فى محافظات الوجه القبلى التى تدعمها عوامل اقتصادية واجتماعية وحضارية كثيرة ، لتبين لنا حجم الظلم الذى يحيق بأبناء هذه المحافظات ، الأمر الذى يعكس الاختلال الشديد فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ، وبالتالى سوء توزيع الخدمات التعليمية ، ولعل ظاهرة الارهاب فى بعض تلك المحافظات رد له . وبمزيد من التدقيق نجد أن من بين محافظات الوجه القبلى أربع محافظات تنخفض فيها نسب الاستيعاب عن ٨٠٪ فى العامين (كمتوسط) وهى محافظات الفيوم - المنيا - أسيوط - سوهاج . وفى مقابل ذلك نجد أن محافظتى بور سعيد (وهى محافظة حضرية) وجنوب سيناء وهى محافظة حدود تنخفض فيها النسبة فى العامين إلى ٨٠٪ ، وإن كان من السهل تفسير ذلك فى " بور سعيد " حيث أن المكانة التى يتمتع بها التعليم ليست على المستوى اللائق كنتيجة للتوجه الاقتصادى والمالى البحت لأبناء هذه المدينة .

ز - أن هناك سبعة محافظات قد انخفضت فيها نسبة الاستيعاب مابين عامى ٨٩/٨٨ ، ١٩٩٠/٨٩ إنخفاضا ملحوظا وهى :

القاهرة (من ٢ر٨٩٪ إلى ٧ر٨٦٪) ، بور سعيد (من ٣ر٨٣٪ إلى ٦ر٧٣٪) ، القليوبية (من ٤ر١٠١٪ إلى ٢ر٩٣٪) ، بنى سويف (من ٨ر٩١٪ إلى ٥ر٧٩٪) والبحر الأحمر (من ١١٠٪ إلى ١ر٩٣٪) ، الوادى الجديد (من ٥ر١١٣٪ إلى ٢ر٨٠٪) ، جنوب سيناء(من ٠ر٨١٪ إلى ٢ر٦٤٪) .

وهذا الإنخفاض ربما يعود لعوامل كثيرة ، فى مقدمتها ، التزام تلك المحافظات بعدم قبول صغار السن دون الشريحة العمرية (٦ - ٨ سنوات) طبقا للقرار الوزارى رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٩ . وكذلك عدم الدقة فى تحديد أعداد الملزمين . كما تدخل عوامل مجتمعية أخرى أهمها العوامل الاقتصادية ، كإحجام عدد من أولياء الأمور عن إلحاق أبنائهم بالتعليم لضعف العائد الاستثمارى منه من وجهة نظرهم كما أوضحنا فى حالة محافظة بورسعيد ، أو لعوامل ديموجرافية كالهجرات الداخلية والخارجية . فقد تستوعب محافظة ما من غير أبنائها ممن يعمل اباءهم بها أو لقربها من محافظات لا تقدر على استيعابهم .

ح - أن هناك عدد من المحافظات قد ارتفعت فيها نسبة الاستيعاب إلى ما يفوق ١٠٠٪ ، أى تم استيعاب أطفال من شرائح عمرية أخرى أقل أو اكثر من ٦ سنوات ، وذلك فى العامين ١٩٨٩/٨٨ ، ١٩٩٠/٨٩ وهذه المحافظات هى :

- السويس (٨ر١١١٪ عام ١٩٨٩/٨٨ ، ٥ر١١٢٪ عام ١٩٩٠/٨٩)
- دمياط (٢ر٣٠١٪ عام ١٩٨٩/٨٨ ، ٤ر١٠٢٪ عام ١٩٩٠/٨٩)
- القليوبية (٤ر١٠١ عام ٨٨/ ١٩٨٩) .
- الإسماعيلية (٨ر١٠٤٪ عام ١٩٨٩/٨٨ ، ٩ر١٠٥٪عام ١٩٩٠/٨٩)
- البحر الأحمر (١١٠٪ عام ١٩٨٩/٨٨)
- الوادى الجديد (٥ر١١٣ عام ١٩٨٩/٨٨)
- مطروح (٣ر١٠١٪ عام ١٩٨٩/٨٨ ، ٨ر١١٠٪ عام ١٩٩٠/٨٩)

ويلاحظ أن معظم هذه المحافظات ساحلية تتميز بنشاطاتها الاقتصادية الجيدة وحالتها المالية العالية ، وبالتالى فهى مناطق جاذبة للسكان .

وللكشف الدقيق عن التفاوت النوعى (ذكور / إناث) ، والذى يعتبر أحد المؤشرات الأساسية للحكم على تكافؤ الفرص التعليمية ، نجد انخفاضا ملحوظا فى نسب قبول الإناث إلى الذكور . ففى عام ١٩٩٠/٨٩ بلغ إجمالى المقبولون فى الصف الأول الابتدائى ١٢٣٤٢٣٨ طفلا وطفلة منهم ٥٦٢٢٨١٣ طفلة بنسبة ٦ر٤٥٪ (٤٦) وبتتبع تطور قبول الإناث خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من عقد الثمانينات ، كما فى الجدول رقم (٢١) نجد :

جدول رقم (٢١)

تطور قبول الإناث فى الصف الأول الابتدائى خلال الفترة

من ٨٨/٧٨ إلى ١٩٩١/٩٠

العام الدراسى	إجمالى المقبولين	بنون		بنات	
		عدد	٪	عدد	٪
١٩٨٨/٨٧	١١٩١١٢٧	٦٥٤٢٧٢	٥٤ر٩	٥٣٦٨٥٥	٤٥ر١
١٩٨٩/٨٨	١١٩٤٢٠٨	٦٥٣٠٧٢	٥٤ر٧	٥٤١١٣٦	٤٥ر٣
١٩٩١/٩٠	١٢٣٤٢٣٨	٦٧١٤٢٥	٥٤ر٤	٥٦٢٨١٣	٤٥ر٦

المصدر : الإدارة العامة للتعليم الابتدائى ، مرجع سابق ، ص (٤)

ويكشف الجدول السابق رقم (٢١) عن زيادة طفيفة فى نسبة قبول الإناث سنة ١٩٩١/٩٠ بالمقارنة لنسبة قبولهن فى السنوات السابقة . وإن كانت النسبة فى عمومها تنخفض بحوالى عشرة درجات مئوية كاملة عن نسبة قبول الذكور ، الأمر الذى يكشف عن وجود إختلال واضح فى تكافؤ الفرص التعليمية . ويتضح هذا الأمر بدرجة كبيرة إذا ما تتبعنا بعض المحافظات ذات الإستيعاب الأقل للملزمين والتى يوضحها الجدول التالى رقم (٩) وذلك عن العام الدراسى ١٩٩٠/٨٩ والذى يوضح بجلاء انخفاض نسب استيعاب الإناث فى هذه المحافظات إلى حدود منخفضة للغاية ، حيث تصل إلى ٤٠٪ فأقل فى خمس محافظات بينما ترتفع فقط فى محافظة واحدة (قنا ٤٣٪) .

جدول رقم (٢٢)

نسبة قبول الإناث فى عدد المحافظات الأقل استيعابا للملزمين

قياسا إلى النسبة العامة للقبول بتلك المحافظات فى العام الدراسى

١٩٩٠/٨٩

المحافظة	اجمالى القبول		المقبولات	
	عدد	نسبة الاستيعاب % •	عدد	نسبة الاستيعاب %
الفيوم	٣٨٥٣٥	٦ر٨٥	١٤٤٦٩	٠ر٣٧
بنى سويف	٣٢٩٠٢	٥ر٧٩	١٢٥٢١	١ر٣٨
اسيوط	٥١٨٢٨	٧ر٨١	٢٠٩١١	٠ر٤٠
سوهاج	٥٦٣٤٣	٢ر٨١	٢٤١٠١	٠ر٤٠
قنا	٤٦-٥٦	٢ر٨٦	٢٤١٠١	٠ر٤٣
جنوب سيناء	٦٤٢	٢ر٦٤	١٤٩	٨ر٣٨

• اشتقت البيانات من المصدر التالى ومن جدول رقم (٢٠)

– الإدارة العامة للتعليم الابتدائى : مرجع سابق ، ص (٥)

ولعل النظر فى توزيع جملة الاستيعاب على أنواع التعليم بتبعياته المختلفة ، مدارس حكومية (رسمى – معان – رسمى لغات) ومدارس خاصة بمصروفات (خاص عربى – خاص لغات) ، يمكن أن يوضح بعدا آخر من أبعاد العدالة الاجتماعية فى مجال التعليم :

ففى عام ١٩٩٠/٨٩ بلغ عدد المقبولين فى المدارس الحكومية ٦١ – ١١٤٨ مقبولا بنسبة ٩٣٪ من إجمالى المقبولين فى هذا العام فى جميع نوعيات التعليم (عدا الأزهر) .

والجدول رقم (١٠) يوضح ذلك .

جدول رقم (٢٣)

اسهام كافة أنواع التعليم الابتدائى فى قبول الملزمين

عام ١٩٩٠/٨٩

نوعية التعليم	المقبولين	
	العدد	النسبة المئوية ٪
المدارس الرسمية	١١٢٠١٧٨	٩٠ر٨
المدارس المعانة	٢٣١٩٢	١ر٩
المدارس الرسمية لغات	٤٦٩١	٠ر٤
المدارس الخاصة عربى	٦٥٢٧٥	٥ر٣
المدارس الخاصة لغات	٢٠٩٠٢	١ر٧
الإجمالى	١٢٣٤٢٣٨	١٠٠

المصدر : الإدارة العامة للتعليم الابتدائى : المرجع السابق ، ص(٦).

ويمكن القول أن هذا العجز من جانب النظام التعليمى على استيعاب كل الملزمين يعود بالضرورة لعوامل كثيرة ، بعضها سبق ذكره وبعضها يتصل بالدقة فى تقديرات الملزمين والبعض الثالث يرجع إلى التساهل فى تطبيق قوانين الإلزام ، مع تفاهة العقوبة على عدم تنفيذه . هذا إلى جانب عوامل أساسية أخرى ، اقتصادية واجتماعية وحضرية ، وأيضا عوامل تعليمية تقف فى مقدمتها ، عدم توافر أو عدم تكافل المنشآت التعليمية اللازمة لإستيعاب الملزمين ، وزيادة الطلب الاجتماعة على التعليم مقابل عجز واضح فى مواجهة هذا الطلب من حيث توفير المبانى المدرسية اللازمة . هذا إلى جانب عوامل تتصل بطبيعة العملية التعليمية والتربوية داخل المدرسة نفسها .

٢/٣ الإنفاق على التعليم

يعتبر تمويل التعليم مدخلا محببا إلى الساسة ورجال الاقتصاد عند التعامل مع المسألة التعليمية برمتها ، كما انه لدى المخططين التربويين ، أحد المدخلات الحاكمة لمنظومة التعليم ، التى عن طريقها يمكن تحريك كفاءته وفاعليته .

وفى كل الأحوال ، يمكن النظر إلى التمويل على أنه " منظومة فرعية " داخل المنظومة التعليمية تؤثر وتتأثر بكل علاقات وتفاعلات هذه المنظومة الأكبر ، كما أنها تتأثر بنفس الدرجة بالضغوط والقيودات التى تمارسها المنظومات المجتمعية الأخرى على التعليم ، أو تلك التى يؤثر بها التعليم عليها .

وفى نفس الوقت ترتبط بمسألة تمويل التعليم بطبيعة الاستجابة للمستجدات والتحولات العالمية الكبرى ، وذلك باعتبارنا جزءا من هذه الحضارة ، فاعلين ومتفاعلين ، لذا فالرؤية الأكثر صدقا هى تلك التى ترى التعليم داخل سياقاته المجتمعية الحائمة وفى إطار تحدياته الحضارية الضاغطة ، باعتبار أن مستقبل التعليم يعتمد على حقائق ومؤثرات خارجة عن أكثر من اعتماده على عناصر النمو الداخلى فى النظم المستقبلية المتعليم ، كما نقررها اليوم . فالنمو الاقتصادى والسياسى والسكانى والاجتماعى والتكنولوجى سوف يؤثر فى مستقبل التعليم بدرجة لا يمكن تجاهلها أو التقاعس عن استشراقها .

من هنا تتضح مدى مجتمعية " مسألة تمويل التعليم " ، أى أهمية دراسة تمويل التعليم من منظور مجتمعى مستقبلى .

فمن ناحية مجتمعية ، نجد أن مسألة تمويل التعليم تواجه بقيود أساسية فى حركتها ، تتمثل فى كثر المطالب المتنافسة على إيرادات الحكومة أو الدخل القومى بعامة ، فمشكلة التمويل ترتبط بالتنمية التى ارتفعت ارتفاعا كبيرا خلال الأعوام القليلة الماضية ، بشكل أدى إلى تزايد القصور فى الإيرادات المتاحة لمواجهة هذا الإرتفاع المقابل فى التكاليف التعليمية ، مماي سبب مشكلة أساسية للحكومة يصعب تجاهلها ، ويفتح الباب أمام " المشاركات الشعبية " لحل هذه المشكلة العويصة ، مع بقاء دور الحكومة فى موقعه الرئيسى الذى يجب أن يعطى ما يستحقه من أولوية .

ومن ناحية مستقبلية ، نجد أن التربويين دائما فى حيرة من أمرهم ، فهم يسلكون وفقا لمفاهيم وتقنيات وتوجهات معينة ، ويتعجبون من عدم قدرتهم على الوصول من خلالها إلى النتائج التى كانوا يتوقعونها ، مع أنهم لو فحصوا هذه المفاهيم والتقنيات وراجعوا تلك التوجهات لاكتشفوا فورا أنها ، لم تعد تجدى فى مواجهة متغيرات حضارية وإقليمية ومجتمعية متلاحقة وفاعلة ، تحرك الأحداث بإستمرار بعيدا عن تأثيرهم وسيطرتهم مما يجعلهم يجرون دائما خلف الأحداث ، الأمر الذى يجعل مؤسساتهم التعليمية باستمرار غير معدة الإعداد الكافى لعمليات التنبؤ والاستشراف المستقبلى المشروط .

والملفت للنظر أنه حتى فىحالة وجود تصورات أو أفكار حول المستقبل التعليمى فإنها غالبا ما تكون مؤسسة على حصر للموارد المتاحة ، وصياغة المستقبل فى إطارها . وهو مدخل له خطورته ، إذ أنه يقيد حركة الرؤية ، ويجعل احتمالات التطور والنمو محدودة للغاية ، بمعطيات الحاضر . وهنا تتضح أهمية تنمية التنبؤ والاستشراف لدى مخططى التعليم ، حتى يمكنهم تكوين صورا ومفاهيم متكاملة عن التغير واللحاق به والسيطرة عليه .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإن قراءة متفحصة لحركة تمويل التعليم والإنفاق عليه خلال عقدى السبعينات والثمانينات يمكن أن تكون مؤشرا هاما فى حركة استشراف بدائل التمويل فى التسعينات . فالفهم الصحيح للمستقبل أحد المحاور الرئيسية للتخطيط الصحيح والدقيق له .

فمع تصاعد شتى التحديات والمخاطر التى تواجه التعليم تصبح الحاجة ماسة إلى رؤية محددة تعيد تحديد أولوياتنا وأهدافنا ، وتعبئ مواردنا ، وتجدد الثقة فى المستقبل برسم آليات ملائمة لتحقيق هذا المستقبل بإحتمالات وتكاليف تحقيقها .

وفيما يلى تحليل لهذه الجوانب :

١/٢/٣ نصيب التعليم قبل الجامعى من موازنة الدولة

يستطيع المدقق أن يكتشف التقلص التدريجى فى اهتمام الحكومة بالتعليم كخدمة ، وكاستثمار بعيد المدى . فإذا كان التوسع فى التعليم قد رافقه نمو كبير فى النفقات المخصصة له إلا أن نسبة ميزانية التعليم قبل الجامعى إلى ميزانية الدولة قد أخذت فى الإنخفاض بدءا من عام ١٩٧٥ الذى بلغت فيه نسبة ما ينفق على التعليم لقطاع الخدمات ٢ر٢٢٪ ، كما أن ميزانية وزارة التربية والتعليم بلغت فى العام نفسه ١ر١٢٥٪ من موازنة الدولة للخدمات (٤٧) وقد أخذت هذه النسب فى التقلص تدريجيا .

والجدول رقم (٢٤) يوضح تطور نصيب ميزانية التعليم من الميزانية العامة للدولة خلال الفترة من ٨٠/٨١ إلى ٩٢/١٩٩٣ .

جدول رقم (٢٤)

تطور الموازنة العامة للدولة وموازنة التعليم قبل الجامعى

للسنوات ٨٠/١٩٨١ - ٩٢/١٩٩٣

(بالجنيه المصرى)

البيان / السنوات	موازنة الدولة		موازنة التعليم		النسبة المئوية
	العدد (١)	الرقم القياسى	العدد (٢)	الرقم القياسى	
٨٠/١٩٨١	٦٨٠١٧٤٧٠٠	١٠٠	٣٤٩١٩٧٧٠٠	١٠٠	٥ر١٣٤٪
٨١/٨٢	٨٥٥٩٦٦٢٧٠٠٠	١٢٦	٤٦٢٩٢٤٦٢٠	١٤١	٥ر٧٥٩٪
٨٢/٨٣	١٢٨١٣٣٧٠٠٠	١٨٧	٦٥٤٣٥٩٢٢٧	١٨٧	٥ر٤١٦٪
٨٣/٨٤	١٣٣٧٢٣٦٥٤٥٠	١٩٧	٧٢٩١٩٠٣٨٣	٢٤٩	٥ر٧٣٣٪
٨٤/٨٥	١٥١٧٩٣٥٦١٠٠	٢٢٣	٨٧٠١٩٦٩٨٩	٣٠٤	٦ر٤٨٤٪
٨٥/٨٦	١٦٣٣٨٦٦٧٨٠٠٠	٢٤١	١٠٦٢٤٨٢٤٥٠	٣٢٩	٦ر٧٩٤٪
٨٦/٨٧	١٦٩٢١٥٠١٧٠٠	٢٤٩	١١٤٨٣٢٧١٠٠	٣٤٣	٦ر١٥٠٪
٨٧/٨٨	١٩٤٧٠٧١٤٨٠٠	٢٨٦	١١٩٧٤٥٥٧٠٠	٤١٧	٦ر١٦٠٪
٨٨/٨٩	٢٣٦٥٦٢٢٩٥١٠	٣٤٨	١٤٥٧٢٨٥٥٠٠	٤٦٩	٦ر١٩٠٪
٨٩/٩٠	٢٧١٩٥٠٩٤٠٠٠	٤٠٠	١٦٣٣٦٧٨٢٢٦٠	٤٦٩	٦ر٠١٩٪
٨٩/٩٠	٢٧١٩٥٠٩٤٠٠٠	٤٠٠	١٦٣٦٧٨٢٢٦٠	٦٤٢	٥ر٩٪
٩٠/٩١	٣٧٩١٨٠٠٠٠٠٠	٥٥٧	٢٢٤٠٧٥٦٨١٠	٦٤٢	٥ر٢٤٪
٩١/٩٢	٥٠٨٤٤٩٠٠٠٠٠	٧٤٨	٢٦٦٤٩٢٥٧٢٠	٧٦٣	٥ر٢٤٪
٩٢/٩٣	٥٧٨٨٦٠٠٠٠٠٠	٨٥١	٣٥٢٣٩٨١٤٣٤	١٠ر١	٦ر٩٠٪

حسبت بيانات السنوات ٩٠/٩١ - ٩٢/١٩٩٣ على أساس الاستخدامات الجارية فقط لموازنة الدولة والتعليم وقد أخذت من المصادر التالية ، وحسبت لها الارقام القياسية والنسب المئوية وعرضت كما هو موضح :

- وزارة المالية ، الموازنة العامة

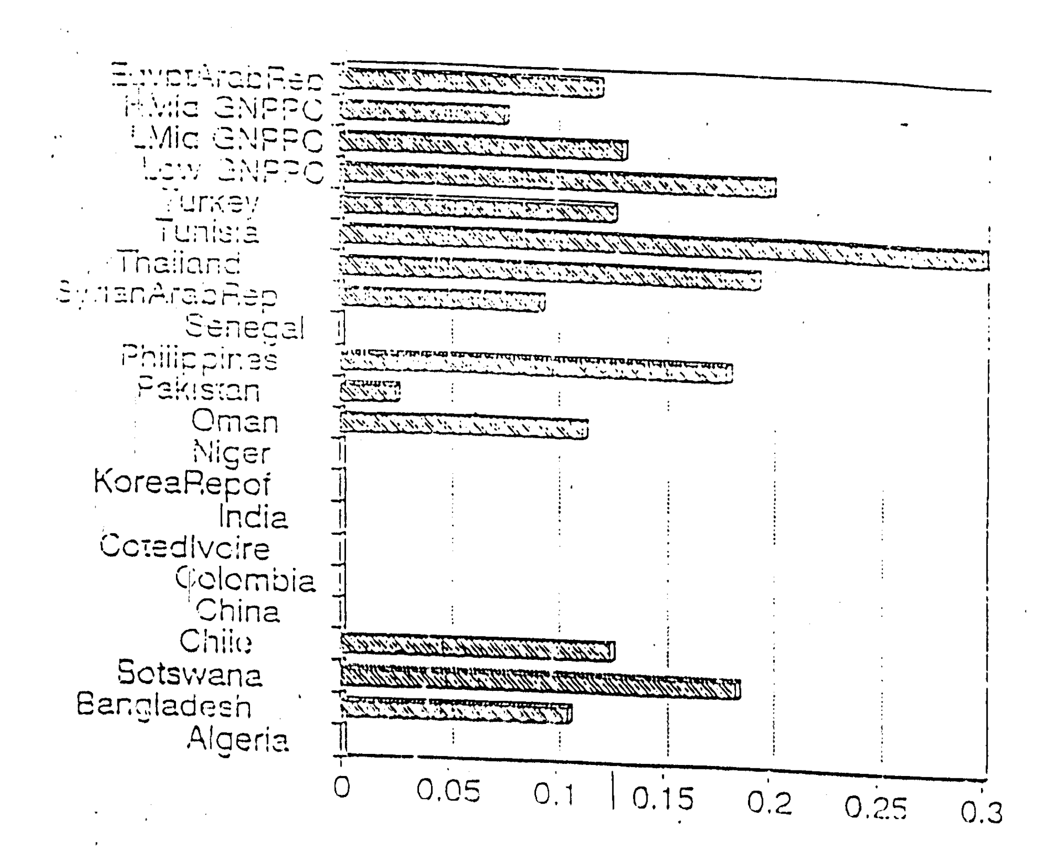
فى حين أخذت بيانات باقى السنوات (٨٠/١٩٨١ إلى ٨٩/١٩٩٠) من جدول بالمصدر التالى ، مع ملاحظة أن هذه البيانات على أساس الربط التقليدى وليس الفعلى .

- وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للموازنة .

شكل رقم (٤)

نسبة التعليم فى ميزانية الدولة بالمقارنة مع عدد

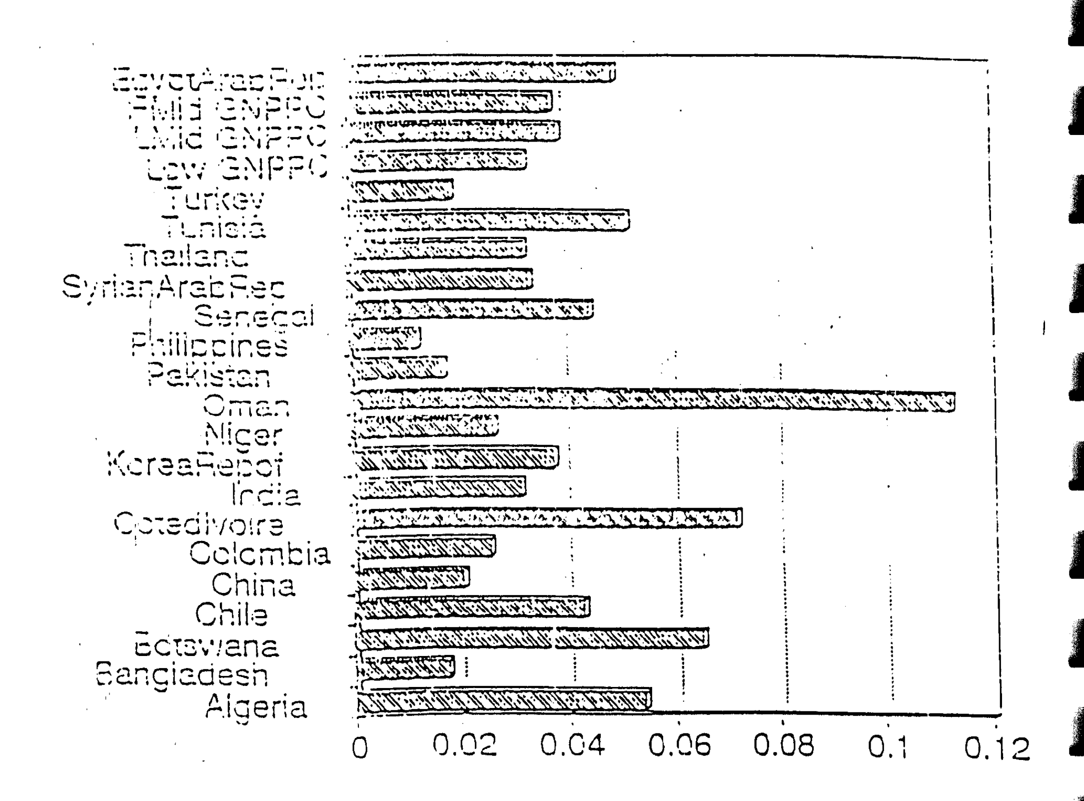
من الدول النامية عام ١٩٩١



المصدر : الادارة المركزية للتخطيط للتربوى والمعلومات ، مرجع سابق

شكل رقم (٥)

ميزانية التعليم كنسبة من الناتج القومى الكلى
بالمقارنة مع عدد من الدول النامية عام ١٩٩٠



المصدر : الادارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات ، مرجع سابق

وتدلنا قراءة الجدول السابق رقم (٢٤) على أن ما خصص للتعليم الحكومى خلال السنوات الاثنتى عشرة الأخيرة من إجمالى ميزانية الدولة يتراوح بين ٥ر١٪ كحد أدنى فى العام ١٩٨١/٨٠ وبين ٨ر٦٪ كحد أقصى فى العام ١٩٨٧/٨٦ (سنة الاصلاح الاقتصادى) . ويتضح من مقارنة أرقام الميزانية أنها فى تزايد مستمر إلا أن نسبتها فى تناقص مستمر وان هذا التناقص بدأ يظهر مع بداية عقد التسعينات .

ولكى نتبين دلالة الزيادة فى موازنة التعليم قبل الجامعى مع الزيادة فى أعداد الطلاب بهذا التعليم فى نفس المدة السابقة (١٢ سنة الأخيرة) . يعرض الجدول رقم (٢٥) ميزانية التعليم قبل الجامعى فى هذه الفترة ، والزيادة فى الميزانية كل سنة عن سالفتها ، والنسبة المنوية لهذه الزيادة ، وكذلك إجمالى عدد التلاميذ فى مراحل التعليم قبل الجامعى ، والزيادة فى عدد التلاميذ بكل سنة عن سالفتها ، والنسبة المنوية لهذه الزيادة .

جدول رقم (٢٥)

مقارنة الزيادة السنوية فى أعداد التلاميذ فى التعليم قبل الجامعى بالزيادة السنوية فى ميزانية التربية والتعليم فى السنوات ٨٠/٨١ - ٩٢/١٩٩٣ وحساب تطور تكلفة التلميذات الاجمالية بالأسعار الجارية

السنوات	الميزانية			التلاميذ			متوسط تكلفة الوحدة	
	ميزانية التعليم	الزيادة السنوية	النسبة المئوية %	جملة التلاميذ	الزيادة السنوية	النسبة المئوية %	متوسط تكلفة (التلميذ)	الرقم القياسى
٨١/٨٠	٣٨٧٩٦٦٢٤٢٠			٧٣٧٩٢٣٠			٥٢ر٦	١٠٠
٨٢/٨١	٥٦٤٠٣٦٦٤٠	١٧٦٠٧٤٢٢٠	٤٥ر٤	٧٨٠٥٥٩٠	٤٢٦٣٦٠	٥ر٨	٧٢ر٣	١٣٧
٨٣/٨٢	٧٢٦٤٠٧٩٤٩	١٦٢٣٧١٣٠٧	٢٨ر٨	٨٢٦٤٤٢٢٤	٤٥٨٦٣٤	٥ر٩	٨٧ر٩	١٦٧
٨٤/٨٣	٨١٣٣٣٨٦٠٣	٨٦٩٣٠٦٥٦	١٢	٨٧٨٢٨٦٣	٥١٨٦٣٩	٦ر٣	٩٢ر٤	١٧٦
٨٥/٨٤	٩٦٤٥٤٢٧٠٩	١٥١٢٠٤١٠٦	١٨ر٦	٩٢٨٨١٦١	٥٠٥٢٩٨	٥ر٨	١٠٣ر٨	١٩٧
٨٦/٨٥	١١٦٥٦٧٨١٧٠	٢٠١١٣٥٤٦١	٢٠ر٩	٩٨٣٦٦١٩	٥٤٨٤٥٨	٥ر٩	١١٨ر٥	٢٠٥
٨٧/٨٦	٢١٦١١٢٢٥٨٩٧٠	٩٥٥٨٠٨٠٠	٨ر٢	١٠٣٩٣٧٤١	٥٥٧١٢٢	٥ر٧	١٢١ر٣	٢٣١
٨٨/٧٨	١٣٢٥٩٨٧٥٧٠	٦٤٧٢٨٦٠٠	٥ر١	١٠٨٣١١٢٧	٤٣٧٣٨٦	٤ر٢	١٢٢ر٤	٢٣٣
٨٩/٨٨	١٦١٣٨٤٨٣٧	٢٨٧٨٦٠٠٨٠٠	٢١ر٧	١١١٠٦٣٨٩	٢٧٥٢٦٢	٢ر٨	١٤٥ر٣	٢٧٦
٩٠/٨٩	١٧٩٨١١٢١٧٠	١٨٤٢٦٣٨٠٠	١١ر٤	١١٣٦٦٠٨٣	٢٥٩٦٩٤	٢ر٣	١٥٨ر٢	٣٠١
٩١/٩٠	٢٢٤٠٧٥٦٨١٠	٤٤٢٦٤٤٦٤٠	٢٤ر٦	١١٨٣٧٢٦٤	٤٧١١٨١	٤ر٢	١٨٩ر٣	٣٦٠
٩٢/٩١	٢٦٦٤٩٢٥٧٢٠	٤٢٤١٦٨٩١٠	١٨ر٩	١٢١٠١٨١٧	٢٦٤٥٥٣	٢ر٢	٢٢٠ر٢	٤١٩
٩٣/٩٢	٢٠٥٢٣٩٨١٤٣٤	٨٥٩٠٥٥٧١٤	٣٢ر٢	١٢٥٦٣٦٣٣	١٢٥٦٣٦٣٣	٣ر٨	٢٨٠ر٥	٥٣٣

اشتقت بيانات السنوات من ٨٠/٨١ إلى ٨٩/١٩٩٠ أخذت من المصادر التالية ، وهى تمثل الريف التقديرى لإجمالى الأبواب الأربعة للموازنة ، ثم حسبت منها الزيادات والنسب المئوية : الإدارة العامة للموازنة : بيانات موازنة التعليم خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٠ .

أما بيانات الأعوام ٩٠/١٩٩١ ، ٩٢/١٩٩٣ فقد أخذت من المصادر التالية وعولجت بنفس الطريقة السابقة .

- وزارة المالية : الموازنة العامة
- الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء : مرجع سابق

ومن قراءة الجدول رقم (٢٥) نتبين مايلي :

١ - أن هناك زيادات مضطردة فى كل من ميزانيات التعليم واجمالى اعداد التلاميذ بالتعليم قبل الجامعى ، الا أن الزيادات فى ميزانيات التعليم مرتفعة بدرجة كبيرة عنها بالنسبة للتلاميذ حيث نجد ان ميزانية التعليم تنمو سنويا بمعدل مرتفع للغاية قدره ٢ر٢٠٪ مقابل معدل نمو سنوى للطلاب لا يتجاوز ٤٪ فقط أى أن معدل النمو السنوى للميزانية أكثر من أربعة أضعاف معدل النمو السنوى للطلاب . كما أن متوسط تكلفة الطالب قد ارتفعت نتيجة لذلك من ٦ر٥٢ جنيها عام ٨١/٨٠ إلى ٥ر٢٨٠ جنيها أى أكثر من خمسة أضعاف (القياسى ٥٣٣) . على أن هذا لا يقود إلى فهم أن الزيادة فى الميزانيات أكبر بالفعل من الزيادة فى أعداد التلاميذ ، ولكن الزيادة فى الميزانيات تفقد معناها تماما إذا ما أخذنا فى اعتبارنا عاملين أولاهما التضخم وثانيهما التغير فى الأسعار ، فأية زيادات مالية تفقد معناها مع هذين العاملين وخاصة عندما نعى قيمة الأرتفاع المبالغ فى التضخم وفى الأسعار . وسوف نوضح هذه النقطة بالتفصيل فى جزء تال .

٢ - حدوث إنخفاض حاد الميزانيات المخصصة للتعليم عامى ٨٧/٨٦ ، ٨٨/٨٧ وهو أمر راجع أساسا إلى تخفيض الحكومة للانفاق على الخدمات نتيجة التدهور الذى أصاب الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة ، والذى سبق الاشارة إلى مظاهرة من زيادة فى الديون الخارجية وانخفاض اسعار البترول وغيرها من الاختلالات الأقتصادية الحادة . وكذلك تحت ضغط الاتفاق المبدئى مع صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٨٦ والذى اقترن بالجهود المبدئية للاصلاح الاقتصادى . وقد عاودت الميزانيات الارتفاع فى السنوات التالية لعام ٨٨/٨٧ مع تصاعد الاهتمام بالتنمية البشرية وتبلور حركة الاصلاح التعليمى بدءا من منتصف عام ١٩٨٧ .

٣/٢/٢ توزيع الميزانية على الأبواب المختلفة

لكى نتبين نصيب كل باب من أبواب الصرف المختلفة فى ميزانية التعليم ، عمدنا إلى إيجاد قيمة اعتمادات كل باب من هذه الأبواب ، والنسبة المئوية له من إجمالى الميزانية كما هو موضح بالجدول رقم (٢٦) .

جدول رقم (٢٦)

تطور توزيع ميزانية وزارة التربية والتعليم على الأبواب المختلفة للميزانية ونسبة كل باب إلى جملة الميزانية خلال السنوات من ٨١/٨٠ إلى ١٩٩٢/٩١

(بالجنيه المصرى)

السنوات		الباب الأول	الباب الثانى	الباب الثالث	الباب الرابع	جملة الميزانية
٨١/٨٠	عدد	٣٠٣٢٥٩٧٠٠	٤٥٩٣٨٠٠٠	٣٨٥٠٠٠٠٠	٢٦٤٧٢٠	٣٨٨٧٩٦٢٤٢٠
	٪	٧٨ر٢	١١ر٨	٩ر٩	ر١	١٠٠
٨٢/٨١	عدد	٤٣٥٥١١٥٠٠	٥٧٤١٣١٢٠	٧١٠٠٠٠٠٠	١١٢٠٢٠	٥٦٤٠٣٦٦٤٠
	٪	٧٧ر٣	١٠ر٢	١٢ر٤	ر١	١٠٠
٨٣/٨٢	عدد	٥٨٥٩٦٢٥٠٠	٦٨٣٩٦٧٢٧	٧١٤٠٠٠٠٠	٦٤٨٧٢٠	٧٢٦٤٠٧٩٤٧
	٪	٨٠ر٦	٩ر٥	٩ر٨	ر١	١٠٠
٨٤/٨٣	عدد	٦٥٢٩٠٠٢٠٠	٧٦٢٩٠١٨٣	٨٤٠٠٠٠٠٠	١٤٨٢٢٠	٨١٣٣٣٨٦٠٣
	٪	٨٠ر٢	٣ر٩	١٠ر٣	ر٢	١٠٠
٨٥/٨٤	عدد	٧٨٨٨٤٥٦٠٠	٨١٣٥١٣٨٩	٩٤٣٠٠٠٠٠	٤٥٧٢٠	٩٦٤٥٤٢٧٠٩
	٪	٨١ر٨	٨ر٤	٩ر٧	ر١	١٠٠
٨٦/٨٥	عدد	٩٧٥١٣٨١٠٠	٨٧٣٤٤٢٣٥٠	١٠٣١٥٠٠٠٠	٤٥٧٢٠	١١٦٥٦٧٨١٧٠
	٪	٨٣ر٦	٧ر٤	٨ر٨	ر٢	١٠٠
٨٧/٦٨	عدد	١٠٦٨٥٧٦٥٠٠	٧١٧٥٠٦٠٠	١١٢٨٨٦٠٠٠	٤٥٨٧٠	١٢٦١١٢٥٨٩٧٠
	٪	٨٤ر٧	٦ر٣	٨ر٩	ر١	١٠٠
٨٨/٨٧	عدد	١١١٣٩٨٥٠٠٠	٨٣٤٧٠٧٠٠	١٢٨٤٨٦٠٠٠	٤٥٨٧٠	١٣٢٢٥٩٨٧٥٧٠
	٪	٨٤	٦ر٢	٩ر٧	ر١	١٠٠
٨٩/٨٨	عدد	١٣٦٩٣٦٠٠	٨٧٩٢٠٥٠٠	١٥٦١١٦٨٠٠٠	٣٩٤٨٨٧٠	١٦١٣٨٤٨٣٧٠
	٪	٨٤ر٨	٥ر٤	٩ر٦	ر٢	١٠٠
٩٠/٨٩	عدد	١٥٤٤٧٨٢٢٠٠	٩٢٠٠٠٠٦٠	١٦٠٧٠٠٠٠٠	٦٢٩٩١٠	١٧٩٨١١٢١٧٠
	٪	٨٥ر٩	٥ر١	٦ر٩	ر١	١٠٠
٩١/٩٠	عدد	١٨١٩٤٠٥٠٠٠	٢٤٧٤٦٥٠٠٠	١٧٣٢٥٠٠٠٠	٦٣٦٨١٠	٢٢٤٠٧٥٦٨١٠
	٪	٨١ر٢	١١	٧ر٧	ر١	١٠٠
٩٢/٩١	عدد	٢١٠٦٦٢٢٦٠٠	٣٥٧٢١٦٠٠٠	٢٠٠٢٣٠٠٠٠	٨٥٣٢٢٠	٢٦٦٤٩٢٥٧٢٠
	٪	٧٩ر١	١٣ر٤	٧ر٤	ر١	١٠٠
٩٣/٩٢	عدد	٢٥٢٠٢٨٤٠٠٠	٤٥٢٩٣٣٨٠٠	٥٤٩٩١١٠٠٠	٨٥٢٦٣٤	٣٥٢٣٩٨١٤٣٤
	٪	٧١ر٢	١٢ر٨٥	١٥ر٠-٦	ر٢٠	١٠٠

المصدر : بيانات الأعوام من ٨١/٨٠ إلى ٩٠/٨٩ من : الادارة العامة للموازنة بوزارة التربية والتعليم ، تطور الموازنة للتعليم فى ج.م.ع (٨٠/٦١،٨٩/٩٠) أما بيانات ٩١/٩٠ فهى من :

وزارة المالية : توزيع ميزانية التربية والتعليم على الأبواب المختلفة للميزانية بين عامى ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٢/٩١ .

وتوضح قراءة الجدول السابق رقم (٢٦) مايلى :

- استحواذ الباب الأول وهو الخاص بالأجور والمرتبات والمكافآت للعاملين بالوزارة على أكثر من ٨٠٪ من الميزانية فى معظم السنوات .

- أن الباب الثانى وهو الخاص بأدوات التعليم ومستلزماته والخامات والكتب والمطبوعات والتغذية (وهذه جميعا يطلق عليها النفقات الجارية) فيبلغ متوسط اعتماداتها فى معظم السنوات نحو ٧ر٨٪ من الميزانية ، وذلك بسبب إتجاه الدولة إلى ضغط المصروفات والحد من النفقات الجارية . وبديهى أنه كلما انخفض نسبة الباب الثانى كلما زاد الانفاق الأسرى والعائلى على التعليم . وهذا يفسر الارتفاع الهائل فى حجم الانفاق الأسرى على التعليم المصرى مقارنة بغيره ، ولعل الشكل رقم (   ) يوضح ذلك بجلاء ، كما أننا سنعالج هذه النقطة فى جزء تال .

- أما بالنسبة للباب الثالث ، وهو الخاص بمشروعات المبانى وتجهيزات المدارس فيبلغ متوسط اعتماداته فى معظم السنوات نحو ٥ر٨٪ من الميزانية واعتمادات هذا الباب قاصرة على مواجهة احتياجات التعليم من المبانى اللازمة للمدارس الجديدة ولمدارس الاحلال بدلا من المبانى المتداعية . ولعل التدهور فى مخصصات هذا الباب تعنى بكل جلاء استهانة واضحة بالمستقبل وعدم حرص على الأجيال القادمة وتوفير المكان المناسب لتعلمها والتجهيزات المناسبة لها .

- وعموما فإن النقص فى اعتمادات الباب الثانى والباب الثالث يوضح لنا ما تعانيه العملية التعليمية من قصور فى المبانى المدرسية . وفى الأدوات والتجهيزات والوسائل التعليمية الضرورية وغير ذلك من المستلزمات التربوية مما يترتب عليه زيادة كثافات الفصول واللجوء إلى نظام الفترات الدراسية ، وإنخفاض كفاءة العملية التعليمية ، فضلا عن تضاؤل الاهتمام بالأنشطة التربوية . وبالتالى تكون النتيجة عجز الأبنية المدرسية عن استيعاب كل الملزمين الذين ينص الدستور على قبولهم وتعليمهم .

وخلاصة القول فإن دراسة الميزانية فى مجملها وتوزيعها على الأبواب المختلفة يشير إلى وجود بعض الثغرات التى يتحتم معالجتها لكفالة الفاعلية والترشيد فى الإنفاق .

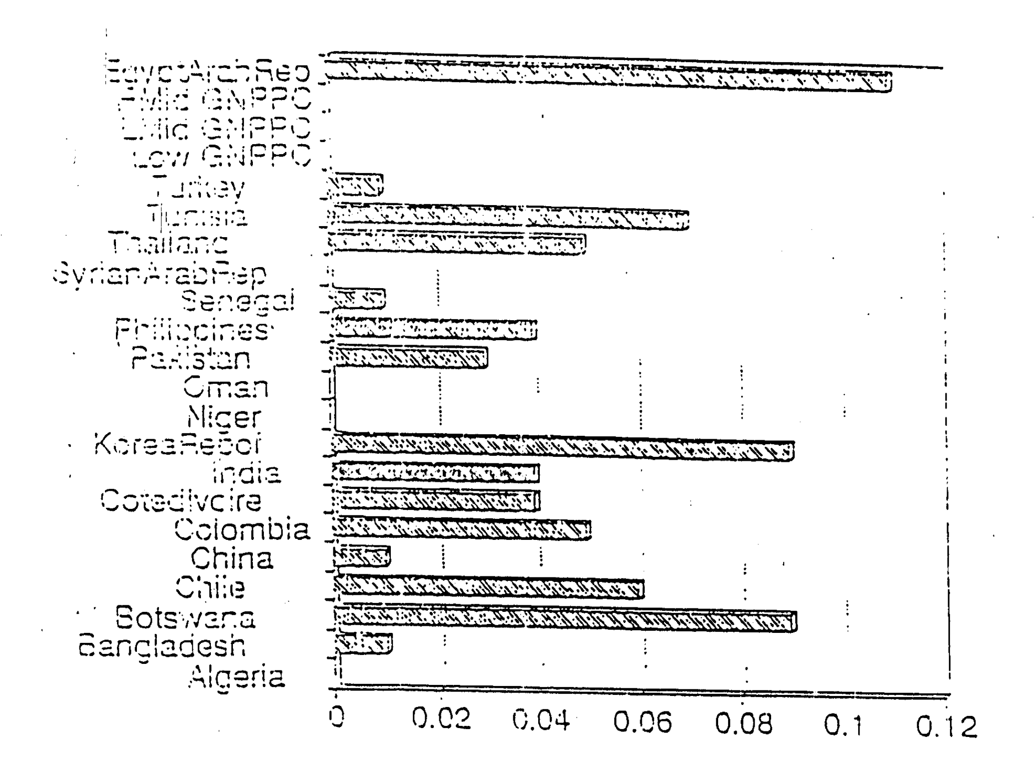
شكل رقم (٦)

نصيب ما يصرف على التعليم من ميزانية الأسرة

مقارنا بعدد من الدول النامية

Share of Household Budqet

Spaent on Education



المصدر : الادارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات : مرجع سابق

٣/٢/٣ مقارنة الزيادة السنوية فى أبواب الميزانية فى سنوات الإصلاح الاقتصادى

يوضح لنا الجدول رقم (٢٧) الزيادة السنوية بكل بابا من أبواب ميزانية وزارة التربية والتعليم ، والنسبة المئوية لهذه الزيادة .

وتظهر من دراسة هذا الجدول الحقائق التالية :

جدول رقم (٢٧)

مقارنة النسب المئوية للزيادة السنوية فى أبواب ميزانية التعليم قبل الجامعى فى السنوات من ٨٧/٨٦ إلى ١٩٩٢/٩١

السنوات	الباب الأول		الباب الثانى		الباب الثالث	
	الإعتمادات	النسبة المئوية للزيادة السنوية	الإعتمادات	النسبة المئوية للزيادة السنوية	الإعتمادات	النسبة المئوية للزيادة السنوية
٨٧/٨٦	١٠٦٨٥٧٦٥٠٠		٧٩٧٥٠٦٠٠		١١٢٨٨٦٠٠٠	
٨٨/٨٧	١١١٣٩٨٥٠٠٠	٥٢ر٤٪	٨٣٤٧٠٧٠٠	٦٦ر٤٪	١٢٨٤٨٦٠٠٠	٨٠ر١٣٪
٨٩/٨٨	١١٣٦٩٣٦٥٠٠	٦٠ر٢٪	٨٧٩٢٠٥٠٠	٣٠ر٥٪	١٥٦١١٦٨٠٠٠	٧٠ر٢١٪
٩٠/٨٩	١٥٤٤٧٨٢٢٠٠	٩ر٣٥٪	٩٢٠٠٠٠٦٠	٦٠ر٤٪	١٦٠٧٠٠٠٠٠	٩٠ر٢٪
٩١/٩٠	١٨١٩٤٠٥٠٠٠	٧ر١٧٪	٢٤٧٤٦٥٠٠٠	٨ر١٦٪	١٧٣٢٥٠٠٠٠	٨٠ر٧٪
٩٢/٩١	٢١٠٦٦٢٦٥٠٠	٧ر١٥٪	٣٥٧٢١٦٠٠٠	٣٥ر٤٤٪	٢٠٠٢٣٠٠٠٠	٥ر١٥٪
٩٣/٩٢	٢٥٢٠٢٨٤٠٠٠	٦ر١٩٪	٤٥٢٩٣٣٨٠٠	٨ر٢٦٪	٥٤٩٩١١٠٠٠	٦ر١٧٤٪

– اشتقت بيانات الجدول من الجدول رقم (٣) ثم حسبت قيمة الزيادة السنوية عن سابقتها حسبت نسبتها المئوية .

تتراوح نسبة الزيادة السنوية فى اعتمادات الباب الأول (الأجور) بين ٦٠ر٢٪ كحد أدنى فى العام ٨٩/٨٨ وبين ٩ر٣٥٪ كحد أعلى فى العام ١٩٩٠/٨٩ . وقد تضاعفت اعتمادات الباب الأول فى العام فى الباب ١٩٩٣/٩٢ عنها فى العام ٨٦ حوالى مرتين ونصف المرة تقريبا (القياسى ٢٣٦) ، أى أن معدل النمو فى اعتمادات هذا الباب ٤٠ر١٥٪ سنويا * . ولم تكن هذه الزيادة مناظرة فقط لزيادة أعداد المدرسين نتيجة التوسع فى زيادة عدد الفصول لقبول التلاميذ بمختلف مراحل التعليم ، وإنما يرجع أيضا إلى تحسين أوضاع المدرسة تبعا للتعديلات التى أجرتها الوزارة فى مرتبات جميع الموظفين اتساقا مع الجهود التى بذلتا الدولة للارتفاع مستوى الأجور والمرتبات لدى العاملين بالحكومة وصدر قانون العاملين علاوات اجتماعية . وقد ظهر أثرها واضحا فى العام السابق له ١٩٨٩/٨٨ بدرجة كبيرة ، وهى أكبر نسبة للزيادة فى الأجور خلال السنوات من ١٩٨١/٨٠ حتى الآن .

---

* لم يؤخذ فى الاعتبار أثر التضخم والتغير فى الأسعار .

- تتراوح نسبة الزيادة فى " النفقات الجارية " بين ٦ر٤٪ كحد أدنى فى العام ٨٩/٩٠ وبين ١٦٨٪ كحد أعلى فى العام التالى له ٨٩/١٩٩٠ . وقد زادت اعتمادات الباب الثانى ١٩٩٣/٩٢ عنها فى العام ٨٧/٨٦ بنسبة ٥٧٠٪ أى بمعدل نمو ٦ر٣٣٪ سنويا * . غير أن اعتمادات الباب الثانى أقل بكثير من اعتمادات الباب الأول مما يدل على أن النصيب الأوفى من الاعتمادات ينفق على الأجور ، بينما يقل ماينفق على مستلزمات التشغيل والمشروعات الجديدة إلى الحد الذى يؤثر على مستوى الأداء فى النواحى التعليمية والتربوية ، ولذا يجب العمل على زيادة هذه الاعتمادات لتحسين نوعية التعليم والارتفاع بمستوى الأداء .

- تتراوح نسبة الزيادة فى المشروعات الاستثمارية (الباب الثالث) بين ٩ر٢٪ كحد أدنى فى العام ٨٩/١٩٩٠ وبين ٦ر١٧٤٪ كحد أعلى ٩٢/١٩٩٣ .

وقد زادت اعتمادات البابا الثالث فى العام ١٩٩٣/٩٢ عنها فى العام ١٩٨٧/٨٦ بنسبة ٢٨٧٪ ، أى بمعدل نمو ٢ر٣٥٪ سنويا ، وهو أعلى معدل للنمو السنوى لابواب الميزانية . غير أن اعتمادات الباب الثالث لازالت قاصرة على الوفاء باحتياجات الوزارة من المبانى والتجهيزات المطلوبة لإصلاح التعليم ، كما سنوضح عندما نتحدث عن المبانى المدرسية .

٣/٢/٤ تقدير متوسط تكلفة الطالب من الإنفاق الجارى والاستثمارى

يوضح الجدول رقم (٢٨) إجمالى اعداد تلاميذ كل مرحلة تعليمية على حدة ، وكذلك نجد الإنفاق الجارى للمرحلة (باب أول + باب ثانى) ، ومن البيانات الموضحة بهذا الجدول أمكن تقدير متوسط تكلفة التلميذ مما يصرف من البابين الأول والثانى فى الميزانية .

ومن الجدول نتبين أن تكلفة التلميذ فى التعليم أن تكلفة التلميذ فى التعليم الابتدائى من الإنفاق الجارى قد تضاعفت حوالى ثلاث مرات ونصف المرة (المضاعف ٣٤ر٣) خلال سنوات الثمانينات مقابل تضاعف تكلفة تلميذ التعليميين الإعدادى والثانوى العام حوالى مرتين ونصف (٤٣ر٢ ، ٢ر٢) فى حين أن تكلفة التعليم الثانوى الفنى لم تزد سوى مرة ونصف المرة (الرقم القياسى ١٦٤) ، وذلك على الرغم من أن تكلفة التعليم الثانوى أعلى تكلفة بالنسبة لباقى تكلفة التلميذ فى باقى أنواع التعليم .

---

* دون الأخذ فى الاعتبار التضخم والتغير فى الأسعار .

وإذا أخذنا تأثير التضخم ، والتغير فى الأسعار خلال الفترة الزمنية موضع التحليل نجد أن مثل هذه الزيادة وهمية تماما ، وتكشف عن تدنى نصيب التلميذ من ميزانية الإنفاق الجارى بشكل خطير يؤثر على العملية التعليمية .

والأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لنصيب التلميذ من الإنفاق الاستثمارى بل أنه يكشف عن تدهور خطير فى تكلفة التلميذ فى كافة مراحل التعليم .

والجدول التالى رقم (٢٩) يوضح تطور تكلفة التلميذ من الإنفاق الاستثمار خلال الفترة من منتصف الثمانينات إلى نهايتها .

ومن الجدول تبين مايلى :

جدول رقم (٢٨)

تطور تكلفة التلميذ طبقا للإنفاق الجارى (البابين الأول والثانى من ميزانية التعليم قبل الجامعى)

سنوات مختاره (اسعار جاريه)

(بالجنيه المصرى)

السنوات	١٩٨١/٨٠		١٩٨٥/٨٤		١٩٨٧/٨٦		١٩٨٨/٧٨		١٩٨٩/٨٨		١٩٩٠/٨٩	
مجالات التطور والمراحل	البيان	الرقم القياسى	البيان	الرقم القياسى	البيان	الرقم القياسى	البيان	الرقم القياسى	البيان	الرقم القياسى	البيان	الرقم القياسى
عدد التلاميذ ابتدائى	٤٣١٧٠١٦	١٠٠	٥٤٠٦٥٨٧	١٢٥	٦٠٣٧٧٨٣	١٣٩	٦٢٦٢٧٣٨	١٤٥	٦٥٧٤٦٩٩	١٥٢	٥٧٩٠٨٤٧	١٣٤
اعدادى	١٤٣٦٧٠٧	١٠٠	١٩٥٥١٩٦	١٣٦	٢٢٣٠٣٢١	١٥٥	٢٤٠١٢٣٢	١٦٧	٢٣٣٥٤٧٤	١٦٢	٢٣٢٤٥٥٤٦	٢٣٢
ثانوى عام	٤٨٦٠٠٠	١٠٠	٤٦٩٤٤٧	٩٦	٤٩١٣٣٤	١٠١	٤٨٥١٤٨	٩٩	٤٩٠٩٦٣	١٠١	٥٦٩٩٣٩	١١٧
ثانوى فنى	٦٢١٠٠٠	١٠٠	٧١٨٢٤٣	١١٥ر٧	٩٢٤٨١١	١٤٨	٩٠٦٢٧١		٩٢٣٨٣٧	١٤٨	٩٥٠١٣٣	١٥٣
الانفاق الاستثمارى (باب ثالث) ابتدائى	١٥٨٨٢٢٣١	١٠٠	٣٧٩٣٤٦٠٠٠	٢٣٨	٤٨٥٧١٩٠٠٠	٣٠٥	٦٠٨٥٣٠٠٠٠	٣٨٣	٦٩٤٧٤٩٠٠٠	٤٣٧	٧١٢٠٤١٠٠٠	٤٤٨
اعدادى	٨١٥٨٢٣٥٠	١٠٠	٢٠٤٢٢٥٠٠٠	٢٥٠	٢٤٨٥٨٩٠٠٠	٣٠٤	٢٩٨٣٨٧٠٠٠	٣٦٥	٣١٨٩٤٠٠٠٠	٣٩٠	٤١٦٠٣٩٧٠٠٠	٥٩٤
ثانوى عام	٤٦٧٥٣٢٠٠	١٠٠	٥٦٨٠٣٠٠٠	١٤٠	٧٥٠١٧٠٠٠	١٦٠	٨٧٣٥٤٠٠٠	١٨٦	٩٦٢٢٣٠٠٠	٢٠٥	١١٦٧٨٦٢٠٠	٢٤٩
ثانوى فنى	٨٩٦١٠٢٠٠	١٠٠	١٣٢٣٥٠٠٠٠	١٤٨	١٦٢٣٥١٠٠٠	١٨١	١٨٠٩١٨٠٠٠	٢٠١	٢٠٣٥٥٩٠٠٠	٢٢٧	١٩٨١٩٧٧٤٤	٢٢١
تكلفة الوحدة(التلميذ) من الانفاق الاستثمارى ابتدائى	٧٩ر٣٦	١٠٠	١٦ر٧٠	١٩٠	٤٥ر٨٠	٢١٨	١٧ر٧٩	٢٦٤	٧٦ر١٠٥	٢٨٧	٩٦ر١٢٢	٣٣٤
اعدادى	٧٩ر٥٦	١٠٠	٤٥ر١٠٤	١٨٣	٤٦ر١١١	١٩٦	٢٦ر١٢٤	٢١٨	٠٦ر١٣٦	٢٤٠	٧٠ر١٣٨	٢٤٣
ثانوى عام	٢٠ر٩٦	١٠٠	١٧ر١٤٠	١٤٥	١٥٣	١٥٩	٦٠ر١٨٠	١٨٧	٩٩ر١٩٥	١٠٣	٩١ر٢٠٤	٢١٣
ثانوى فنى	٥ر١٢٦	١٠٠	٦٠ر١٨٥	١٤٦	٥٥ر١٧٥	١٣٨	٧٤ر٢٠٠	١٥٨	٣٤ر٢٢٠	١٧٤	٦ر٨٠٢	١٦٤

اشتقت مكونات هذا الجدول من المصدر التالى ، وعولجت على النحو المعروض

- وزارة التربية والتعليم : الإدارة العامة للموازنة ، عدة جداول

جدول رقم (٢٩)

تطور تكلفة التلميذ طبقا للانفاق الاستثماري (الباب الثالث) خلال السنوات ٨٥/٨٣ - ١٩٩٠/٨٩

(بالاسعار الجارية)

السنوات / مجالات التطور والمراحل		البيان	الرقم القياسي	البيان	الرقم القياسي	البيان	الرقم القياسي	البيان	الرقم القياسي	البيان	الرقم القياسي
عدد التلاميذ	ابتدائي	٥٤٠٦٥٨٧	١٠٠	٦٠٣٧٧٨٣	١١١	٦٢٨٢٧٣٨	١١٦	٦٥٧٤٦٩٩	١٢١	٥٧٩٠٨٧٤	٧ز١
	اعدادى	١٩٥٥١٩٦	١٠٠	٢٢٣٠٣٢١	١١٤	٢٤٠١٢٣٢	١٢٢	٢٣٣٤٥٧٤	١١٩	٣٣٣٤٥٤٦	١٧٠
	ثانوى عام	٤٦٩٤٤٧	١٠٠	٤٩١٣٣٤	١٠٤	٤٨٥١٤٨	١٠٣	٤٩٠٩٦٣	١٠٤	٥٦٩٩٣٩	١٢١
	ثانوى فنى	٧١٨٢٤٣	١٠٠	٩٢٤٨١١	١٢٨	٩٠١٢٧١	١٢٥	٩٢٣٨٣٧	١٢٨	٩٥٠١٣٣	١٣٢
الانفاق الاستثمارى (الباب الثالث)	ابتدائي	٣٢١٩٣٠٠٠	١٠٠	٣٦٨٦٩٠٠٠	١١٤	٢٧٩٦١٠٠٠	٨٦	٣٥١٩٠٠٠٠	١٠٩	٢٨١٤٣٠٠٠	٨٧
	اعدادى	٢٣٩٨٨٠٠٠	١٠٠	٢٥٨٢٤٠٠٠	١٠٧	٣٠٥١٠٠٠٠	١٢٧	٤١٢٦٦٠٠٠	١٧٢	٤٩٠٢٧٠٠٠	٢٠٤
	ثانوى عام	٥٨٧٢٠٠٠	١٠٠	٦٢٩٣٠٠٠	١٠٧	٧٤٩٧٠٠٠	١٢٧	٨١٠٣٠٠٠	١٣٧	٨١٩٠٠٠٠	١٣٩
	ثانوى فنى	٢٥٦٢٠٠٠٠	١٠٠	٢٨٧٧٦٠٠٠	١١٢	٥٦٦٠٣٠٠٠	٢٢٠	٦٥٤٣٥٠٠٠	٢٥٥	٦٥٨٢٥٠٠٠	٢٥٦
تكاليف من الانفاق الاستثمارى	ابتدائي	٥٫٩٥	١٠٠	٤٫٤٥	٧٤	٤٫٤٥	٧٤	٥٫٣٥	٨٩	٤٫٨٦	٨١
	اعدادى	١٢٫٢٧	١٠٠	١١٫٥٨	٩٤	١٢٫٧١	١٠٣	١٧٫٦٨	١٤٤	١٤٫٧٠	١١٩
	ثانوى عام	١٢٫٥١	١٠٠	١٢٫٨١	١٠٢	١٥٫٤٥	١٢٣	١٦٫٥٠	١٣١	١٤٫٣٧	١١٤
	ثانوى فنى	٣٥٫٦٧	١٠٠	٣١٫١٢	٨٧	٦٢٫٨	١٧٤	٧٠٫٨٣	١٩٨	٦٩٫٢٨	١٩٤

استقت بيانات التلاميذ من الجدول السابق رقم (٥)، اما بيانات الانفاق الاستثمارى فقد اشتقت من المصدر التالى ثم عولجت على النحو موضح ثم عولجت على النحو المعروض وحسبت لها الارقام القياسية : - وزارة التربية والتعليم : الادارة العامة للموازنة .

- أن تكلفة تلميذ التعليم الثانوى الفنى من الإنفاق الاستثمارى قد تضاعفت مرتين تقريبا (الرقم القياسى ١٩٤) خلال الفترة موضع التحليل فى حين أن تكلفة تلميذ المرحلتين الإعدادية والثانوية العامة قد تضاعف مرة وربع تقريبا طلاب نفس الفترة فى حين أن تكلفة تلميذ التعليم الابتدائى قد انخفضت فى عام ٩١/٩٠ عما كانت عليه فى عام ١٩٨٥/٨٤ .

- أن نصيب التلميذ على كافة المراحل ولا سيما تلميذ التعليم الابتدائى ، ضئيل للغاية ، فنصيب تلميذ الابتدائى من الانفاق الاستثمارى لم يتعدى خمسة جنيهات عام ١٩٩٠/٨٩ !! مما يوضح مدى التدهور الذى يصيب الأبنية المدرسية فى التعليم الابتدائى ، وإذا أضفنا ما لحق بها من جراء زلزال عام ١٩٩٣ لاكتشفنا الوضعية المتدنية التى عليها الأبنية المدرسية بالمرحلة الابتدائية .

- وإذا حاولنا توضيح نصيب التلميذ فى كافة المراحل من التكلفة الكلية أى من الإنفاق الجارى والإنفاق الاستثمارى معا ، لوجدنا كما فى الجدول التالى رقم (٣٠) أن ضآلة هذا النصيب فى جميع المراحل ، كما أن التطور الحادث فيه خلال المدة من منتصف الثمانينات حتى نهايتها تطور محدود للغاية ، لاسيما وان التحليل السابق لصورة الإنفاق لم يتضمن تأثير التضخم ، والتغير فى الإسعار خلال الفترات الزمنية موضع التحليل . وإذا أعيد هذا التحليل فى إطار تأثيرات هذه العوامل وغيرها ، فإن صورة الإنفاق على التعليم وبالتالى تكلفة الطالب والفصل سوف تكون قاتمة بشكل خطير ، إذ أن حجم الإنفاق الفعلى يظهر تراجعا وتقلصا بشكل يوضح عدم وجود زيارات تذكر فى تمويل التعليم والانفاق عليه .

جدول رقم (٣٠)

تطور التكلفة الكلية (انفاق جاري وانفاق استسماري) خلال سنوات مختارة *

السنوات / المراحل	١٩٨٥/٨٤		١٩٨٧/٨٦		١٩٨٨/٨٧		١٩٨٩/٨٨		١٩٩٠/٨٩		معدل النمو السنوي
	البيان	الرقم القياسي	البيان	الرقم القياسي	البيان	الرقم القياسي	البيان	الرقم القياسي	البيـــان	الرقم القياسي	
ابتدائي	٧٦ر١	١٠٠	٨٤ر٩٠	٪١١١	١٠١ر٦٢	١٣٣ر٥	١١١ر٠٢	١٤٥ر٨	١٢٧ر٨٢	١٦٧ر٩	١٠ر٩
اعدادي	١١٦ر٧٢	١٠٠	١٢٣ر٠٤	١٠٥ر٤	١٣٦ر٩٧	١١٧ر٣	١٥٤ر٢٤	١٣٢ر١	١٥١ر٧٧	١٣٠ر-	٪٥ر٤
ثانوي عام	١٥٢ر٦٨	١٠٠	١٦٥ر٨١	١٠٨ر٥	١٩٥ر٥١	١٢٨ر-	٢١٢ر٤٩	١٣٩ر١	٢١٩ر٢٨	١٤٣ر٦	٪٧ر٥
ثانوي فني	٢٢١ر٢٧	١٠٠	٢٠ر٦٧	٩٣ر٤	٢٦٢ر٨٤	٨١١ر٧	٢٩١ر١٧	١٣١ر٥	٢٧٧ر٨٨	١٢٥ر٦	٤ر٧

* عولجت بيانات الجدول والتي اشتقت من الجدولين ١٧ ، ١٨ تم حسب لها الرقم القياسي على النحو المعروض .

وفي دراسة لتحديد الزيادة الحقيقية لتكلفة ما بين عامى ١٩٧٥/٧٤ إلى عام ١٩٨٩/٨٨، باعتبار عام ١٩٧٥/٧٤ هو عام الأساس حصلنا على نتائج يوضحها الجدول التالى رقم (٣١) .

جدول رقم (٣١)

التطور الحقيقى فى تكلفة الطالب مابين عامى

١٩٧٥/٧٤ ، ١٩٨٩/٨٨

نوع التعليم	تكلفة التلميذ عام ٧٥/٧٤	تكلفة التلميذ عام ٨٩/٨٨ أسعار ٧٥/٧٤	الزيادة أو النقص
تعليم الإبتدائى	٢٣ر١٦	٦١ر١٧	+٣٨ر١
أساسى الإعدادى	٧٧ر٢٦	٧٧ر٢٢	- ٠٠ر٤
الثانوى	٣٦ر٦٤	٦٧ر٣٢	- ٦٩ر٣١
الثانوى الصناعى بأنواعه	٩٧ر٩٧	٨٦ر٣٩	٢٩٠ر٥٨
الثانوى الزراعى بأنواعه	٤٤ر١٢٤	٥٠ر٤٣	- ٩٤ر٨٠
الثانوى التجارى بأنواعه	٢٥ر٢٥	٧٧ر٢٧	- ٥٢ر١٢
دور المعلمين والمعلمات	٥٢ر١٨٦	٥٧ر٤٤	- ٩٥ر١٢٣
التربية الخاصة	٢٨ر٩٣	٤٥ر١٠٤	+ ١٧ر١١
تعليم الكبار	٢٠ر١٣	١٠ر٣	- ١٠ر١٠

حسبت التكلفة على أساسا الإنفاق الجارى على التجهيزات والمستلزمات فى عام ١٩٧٥/٧٤ ، والرقم القياسى للزيادة ٦٠٠٪ حتى عام ١٩٨٩/٨٨ .

المصدر : سمير لويس سعد : تكلفة التلميذ فى الثانوى وأنواع التعليم قبل الجامعى (القاهرة : المركز القومى للبحوث التربية والتنمية ، ١٩٨٩) ، (١٠٣) .

ويكشف لنا هذا الجدول بكل وضوح أن الإنفاق الحقيقى على معظم أنواع التعليم عام ١٩٨٩/٨٨ يقل بشكل كبير عن مثيله فى عام ١٩٧٥/٧٤ ، بل أن المسألة تسوء أكثر إذا ما تتبعنا حجم المنفق الفعلى فى كل سنة على حدة بالنسبة للمعتمد للمرحلة فى الميزانية .

ويوضح هذا أن الزيادات الواردة في المخصصات المالية لكل مرحلة زيادة شكلية فقط وتنطوى في الواقع على تراجع في حجم الإنفاق على مراحل التعليم بشكل عام ، وعلى التعليم الثانوى وما في مستواه بشكل خاص . وهو الأمر الذى يوضح أهمية إحداث " نقلة جذرية " في تمويل التعليم .

٥/٢/٣ الإنفاق العائلى على التعليم

تساهم الأسر المصرية بنسب عالية فى تمويل التعليم بطريقة مباشرة ، على الرغم من كون المسجلين فى المدارس الخاصة عددهم قليل لا يتجاوز ٧٪ من الإجمالى العام كما سبق توضيح ذلك .

والواقع أن التكاليف التى يدفعها الآباء فيما يتصل بحضور التلاميذ المدارس عالية ، وهى متزايدة لاسيما فى السنوات الأخيرة من الثمانينات ، وهى السنوات التى تلت توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولى .

وقد نشر التقرير السنوى للبنك الدولى عام ١٩٨٨ أن المصريين يخصصون نسبة ١١٪ من انفاقاتهم الإستهلاكية خلال الفترة من ٨٠ – ١٩٨٥ على التعليم ، أو ما يعادل ضعفى متوسط نسبة ما تخصصه الدول الأخرى ذات نفس المستوى الاقتصادى ، وأعلى دولة فى هذا الصدد من بين ٣٤ دولة فى نفس مجموعتها (٤٨) .

وفى دراسة للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لحساب الإنفاق العائلى عن طريق المسوح بالعينة والتى أجريت عام ١٩٨٢/٨١ على عينات من الريف والحضر ، تبين أن متوسط إنفاق الأسر على تعليم فرد واحد هو ٦٦ر٤ جنيها فى المناطق الحضرية ، ٣٦ر١ جنيها فى المناطق الريفية بأسعار (٤٩) . وطبقا للنمو فى الإنفاق بنفس المعدل فى متوسط أسعار الاستهلاك ، فإن مقدار ما أنفق فى عام ١٩٨٩/٨٨ أصبح ٨٩ر١٣ جنيها (حضر) ، ١٠ر٤ جنيها (ريف) ، وبحساب تقدير للإنفاق الكلى للسكان تجده ٨٤ر٢٢ مليون (حضر) و١٦ر٢٩ مليون (ريف) ، وبعملية حسابية نتبين أن إجمالى إنفاق الأسر بلغ عام ١٩٨٩/٨٨ (٦٩ر٤٢٨) مليون جنيها (٤٤ر٣١٩ حضر ، ٢٥ر١١٩ ريف) ، وبمقارنته فالإنفاق الحكومى العام الذى بلغ فى هذا العام ٩ر٢٨٧٨ مليون جنيها ، أى انه حوالى ٢ر١٥٪ من الإنفاق العام وفقا لحسابات خبراء تقويم قطاع التعليم بالمركز القومى للبحوث (٥٠) .

وقد لجأت دراسات أخرى إلى حساب إنفاق الأسر من خلال مسح لإنفاقات طلاب المدارس وفى هذا الصدد أجريت دراستين فى المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ (٥١) ، ولكن هناك صعوبات منهجية فى بياناتها وعيناتها تحول دون الاستفادة منها لقياس الإنفاق الأسرة ، حيث أن العينات كانت مصممة لتقدير تكلفة الأسرة فى نهاية كل حلقة تعليمية ، حيث تم التركيز على سؤال طلاب السنوات النهائية فى كل مرحلة من بين الطلاب الذين يتعاطون " الدروس الخصوصية " .

والواقع أن تكاليف " الدرسو الخصوصية " وحدها أصبحت تحتل الجزء الإكبر من نفقات الأسرة على التعليم . وقد قدر خبراء مشروع تقويم التعليم فى عام ١٩٨٩/٨٨ أن فاتورة الدروس الخصوصية تتراوح مابين ٤٠٠ مليون إلى ٨٠٠ مليون جنيه ، وبالتالى يمكن افتراض مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه فى المتوسط (٥٢) . وتزداد المشكلة حدة إذا ما تعرفنا على أوجه الإنفاق العائلى الأخرى التى تتحملها الأسرة من أجل أبناءها مثل : شراء الكتب والمستلزمات الورقية والملابس وغير ذلك، ودفع الرسوم المعلنة وغير المعلنة لأبناءها ، تلك الإنفاقات التى تقترب مما يدفع فى الدروس الخصوصية .

كل هذا يوضع أن نسبة نفقات الأسر من التعليم ترتفع بصورة عالية بالنسبة لمجموع نفقات الحكومة ، فنسبة الإنفاق على التعليم تزداد بزيادة مجموع نفقات الأسرة ، وهذا يعنى أن الأسر الفقيرة لن أو لا تستطيع الإنفاق على التعليم أكثر مما تنفق الآن . وتصبح ظاهرة الدروس الخصوصية هى المسئولة بدرجة كبيرة عن هذا العجز الأسرى ، فهى لا تمثيل فقط إختلال فى مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة الإجتماعية لصالح القادرين حاليا ، بل أنها تمثل عبئا اقتصاديا ضخما على النفقات التعليمية غير المباشرة تضاف إلى خدمة التعليم المجانى . لذا ، فقد اعتبرت استراتيجية إصلاح التعليم ، هذه الظاهرة " مشكلة قومية تهدد العملية التعليمية فيجوهرها، إذ يكاد التعليم أن يكون عند كثيرين منزليا وليس مدرسيا ، وبالتالى فإن ما تصرفه الدولة من ملايين الجنيهات يصبح هدرا . فالتلميذ يترك الكتاب المدرسى جانبا ، ويشترى الكتب الخارجية . وهذا ينصت للمعلم داخل الفصل ولا يتعامل معه بل يعتمد على الدروس الخصوصية " (٥٣) كما أن أحد وزراء التعليم السابقين قد صرح بهذا الصدد " أن أجورا شهرية ثابتة للمدرسين الخصوصيين يتم تخصيصها حاليا من ميزانية كل أسرة وخاصة بالنسبة لامتحانات الشهادات العامة ، ونظرا لأن الدروس الخصوصية تشكل عبئا على أولياء الأمور الذين يدفعون الضرائب ، فإن الحكومة ينبغى أن تجد حلولا لهذه المشكلة . لكى تخدم المواطنين بأفضل طريقة ، إذا أن هذا هو المعنى الحقيقى للاشتراكية والديمقراطية (٥٤) .

والواقع أن أحد العوامل الهامة المسببة لظاهرة الدروس الخصوصية إنخفاض رواتب المعلمين فى ضوء زيادة كبيرة مقابلة للتضخم ، مما يدفع المعلمين للبحث عن عمل خارجى ، ويمكنهم اليوم الدراسى القصير من أن يلتحقوا بعمل ثان أو أن يقوموا بإعطاء دروس خصوصية لتلاميذهم بعد إنقضاء الدراسة وبذلك يحصلون على عائد مجز على مرتباتهم .

ولعله من المهم كذلك الإشارة إلى أن الإنفاق الأسرى قد زاد بالنسبة للأسر التى تلحق أبنائها بالتعليم الخاص حيث أن متوسط ما تنفقه الأسرة على الفرد الواحد كرسوم للالتحاق فى هذه المدارس لا يقل بأى حال من الأحوال عن ٥٠٠ (خمسمائة) جنيها ، هذا غير مصروفات الملابس والكتب الاضافية وغير الاضافية والإنفاق على الأنشطة وخلافه ، وهو أمر لا يقل عن ٢٠٠ (مائتى) جنيها . وإذا أخذنا فى الاعتبار كذلك الإنفاق على الدروس الخصوصية نجد أنه فى أقل الاحتمالات يبلغ ما تنفقه الإسرة على الفرد الواحد فى التعليم الخاص عن ١٠٠٠ جنيها .

وهنا تتضح مسألة هامة وهى أن الإغنياء (وهم شريحة هامة من الأسر) لا يوفرون للحكومة الانفاق على التعليم الشعبى ، فى حين أنهم يجب أن يتحملوا مسئولية تكاليف تعليم ابناءهم .

٣/٣ العمالة التعليمية

١/٣/٣ ملاحظات عامة : مهما اختلفت وجهات النظر بشأن مكونات النظام التعليمى وأهميتها . فهنا إجماع لا يقبل الشك على أن العنصر البشرى ، وفى بؤرته المعلم ، هو حجر الزاوية فى تطوير التعليم وتنفيذ سياساته واستراتيجياته وخططه . على أن مثل هذا الدور يرتهن أساسا بتوفير شروط موضوعية يتصل بعضها بالمجتمع وبعضها الآخر بالنظام التعليمى ، على أن أهمها هى تلك التى تتصل بالمعلم ذاته وبمصادر إعداده .

واللافت للنظر أن مثل هذه الشروط غير متوافرة ، مما يؤدى إلى ظهور عدد من المشكلات التى تتصل بالمعلم ، لعلها فى مقدمتها :

- تراجع مكانة مهنة التعليم ، وبالتالى مكانة المعلم ، وتواضع التقدير الاجتماعى لمجهودات المعلم ، على نحو يجعله يشعر بالإحباط ، وبان المجتمع وأولياء الأمور لا يقدرون مجهوداته ، كما أن هناك تقصير فى التقدير المادى لمجهودات المعلم (أنظر الشكل رقم " ٧ ") حيث يوضح ضآلة مرتب المعلم كمضاعف للناتج القومى الكلى للفرد فى مصر عنه فى باقى البلدان النامية .
- الدور المجتمعى الذى تقوم به نقابة المعلمين أقل مما هو مأمول ، على الرغم من إمكاناتها الهائلة بشرى واقتصاديا ، فهذه النقابة تمارس دورا محدودا أقل ماهو مأمول ، مع إمكاناتها وقدراتها وفاعليتها فى التأثير على النظم التعليمية ، فدورها قاصر على السعى لتوفير بعض المطالب الوظيفية والفنوية لبعض أعضائها .
- وجود عجز فى عدد من التخصصات بسبب التوسع الكمى فى التعليم ، وتزايد عدد المعارين إلى الخارج ، بلغ حوالى ٢٠٠ ألف معلم فى جميع المراحل ، كما تزايد حجم الاحتياجات من المعلمين حسب التخصصات المختلفة بمراحل التعليم قبل الجامعى حتى عام ١٩٩٦/١٩٩٥ . وتتفاوت مشكلة العجز هذه على مستوى المراحل التعليمية والمناطق والمدارس وفقا لحجم الكثافة الطلابية .

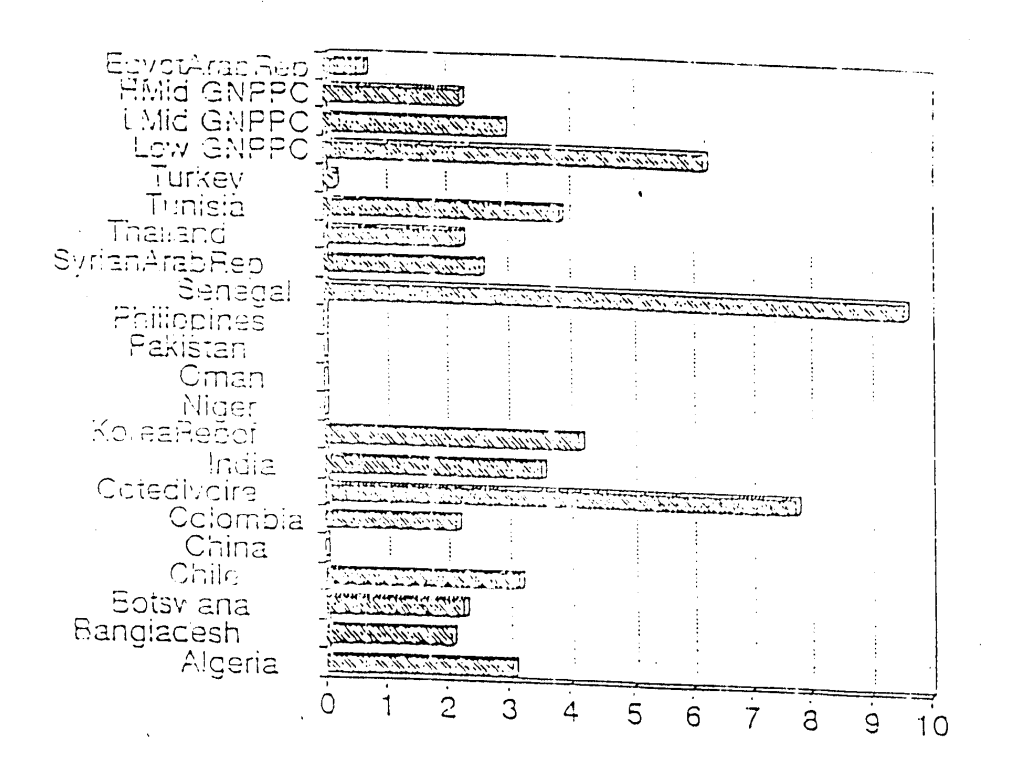
- تدنى المستويات المهنية والتربوية للعديد من المعلمين كما سنشير إلى ذلك تفصيلا فى جزء تال ، كنتيجة لضعف الإعداد فى مصادر الإعداد ، وضعف برامج التأهيل والتدريب أثناء الخدمة .

شكل رقم (٧)

مرتب المعلم

كمضاعف للناتج القومى الكلى للفرد

Teacher Salary
As Multiple GNP Per Caprta



المصدر : الادارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات : مرجع سابق

- تدهور مستويات مصادر إعداد المعلم . فإغلب أهداف هذه المصادر (من معاهد وكليات التربية) يتركز فى برامج تقليدية . فكرا ومضمونا وأساليبا وتقويما ، لإعداد المعلم إعدادا لا يتناسب مع طبيعة الأدوار الوظيفية التى تتطلبها مدارسنا ، ولا تتكافأ مع المهام العظام التى يضعها المستقبل عى عاتق المعلم للتدريس فى ضوء التحولات والمستجدات المعرفية والتكنولوجية المتسارعة .
- كما أن هناك مغالاة فى التركيز على الجوانب النظرية على حساب الجوانب العملية والتطبيقية فى إعداد المعلم . هذا إلى جانب تغليب المسائل الفنية فى مناهج إعداد المعلم على الجوانب الاجتماعية . واستخدام مناهج مستترة Hidden Curriculum تتمثل فى طرق تدريس وأساليب تقويم تشجع على التلقين ، ولا تعمل على تنمية ملكة النقد ، وتدعم ثقافة الذاكرة من أجل تعطيل الطاقات النقدية والإبداعية للمتعلم ، وتجزئ المعرفة عن واقعها وعن الحياة العملية فلا تفيده فى مهامه الوظيفية المستقبلية .
- كما أن مصادر الإعداد هذه تلعب دورا هامشيا فى المشاركة الفعلية لوزارة التربية والتعليم فى رسم السياسات والاستراتيجيات التعليمية ، ولا تشارك بالقدر الكافى فى مواجهة المشكلات الحقيقية للواقع التربوى والتعليمى .
- قصور أساليب تقويم المعلم ، واقتصارها على أساليب انطباعية لا تقدم الكثير بشأن كفايات هذا المعلم ومهاراته ، ولا تساعد بالفعل على توجيهه التوجيه السليم ، مما يسبب المزيد من الاختلاف حول وظيفة التقويم ذاتها لدى المعلمين .

ولعل المعالجة التفصيلية التالية يمكن أن تلقى بالضوء على تلك المشكلات ، كما يمكن أن توضح موقع المعلم والعمالة التعليمية ككل من حركة الاصلاح التربوى والاقتصادى معا .

٢/٣/٣ حجم العمالة وتوزيعاتها على المراحل

يوضح الجدول التالى رقم (٣٢) زيادة حجم العمالة فى قطاع التعليم (وتضم المهن الحالية وهى هيئات إدارية وإشرافية وتدريسية إلى جانب الموظفين الآخرين) فى الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ١٩٩٠/٨٩ .

جدول رقم (٣٢)

تطور حجم العمالة بقطاع التعليم قبل الجامعى

٨١/٨٠ - ١٩٩٠/٨٩

السنوات	حجم العمالة	الرقم القياسى *
١٩٨١/٨٠	٣٩٢٤٨٩	١٠٠
٨٣/٨٢	٤٣٦٤٨٠	١١١
٨٤/٨٣	٤٠٨٨٤٩	١٠٤
٨٥/٨٤	٤٤٤٨٧٠	١١٣
٨٦/٨٥	٥٢٢٥٥٨	١٣٣
٨٧/٨٦	٥٤٥٥٦٨	١٣٩
٨٨/٨٧	٦٤٢٥٨٤	١٦٤
٨٩/٨٨	٦٧٣١٦٩	١٧٢
٩٠/٨٩	٧٠٧٣٦١	١٨٠

* ١٩٨٠ = ١٠٠

مشتق من المصدر التالى :

وزارة التربية والتعليم : الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى

عدة جداول

ويعكس الجدول السابق الزيادة المطردة فى حجم العمالة فى هذا القطـاع ، حيث بلغت فـى عام ١٩٩٠/٨٩ مايقرب من ضعفى ما كانت عليه فـى عـام ١٩٨١/٨٠ ، محققـة بذلـك معدلا للنمـو حوالى ٦٫٨٪ سنويا .

جدول رقم (٣٣)

تطور العمالة موزعة على المراحل التعليمية المختلفة

فى الفترة ٨٠/١٩٨١ - ٨٩/١٩٩٠

(بالعدد)

المراحل / السنوات		٨٢/٨٣	٨٤/٨٥	٨٥/٨٦	٨٦/٨٧	٨٧/٨٨	٨٨/٨٩	٨٩/٩٠	معدل النمو السنوى العام ٨٢-٩٠
ابتدائى	عدد	٢٣٩٦٦٢	٢١٧٨٤٥	٢٦٢٧٨٦	٢٧٢٥١٨	٣٢٢١٧٦	٣٣٥٨٨١٩	٣٤٩١٤٧	٥ر٥
	٪	٥٤ر٩	٤٩ر٠	٥٠ر٨	٥٠ر٠	٥٠ر٦	٥٠ر٦	٥٠ر١	
إعدادى	عدد	٩١٦٥٦	١١٤٣٩٩	١٢٩١١٩	١٤١٣٣٧٦	١٦١١٤٨٥	٦٧٨٢٤	١٨٥١٠٨	١٠ر٦
	٪	٢١	٢٥ر٧	٢٤ر٩	٢٥ر٩	٢٥ر٣	٢٥ر٣	٢٦ر٦	
ثانوى عام	عدد	٣٣٥٩٥	٤٠٤٠٧	٤٣٨١٦	٤٦٨٢٦	٥١٢٥٧	٥٤٥٣٦	٥٨٠٣٧	٨ر١
	٪	٧ر٧	٩ر١	٨ر٥	٨ر٦	٨ر٠	٨ر٢	٨ر٣	
ثانوى فنى	عدد	٦٣٢٨٠	٦٤٠٨٢	٧٢٥٨٧	٧٤٢٨٧	٩٠٦٨٧	١٤٢٨٩	٩٤٥٥٦٣	٥ر٩
	٪	١٤ر٥	١٤ر٤	١٤ر٠	١٣ر٦	١٤ر٢	١٤ر٢	١٣ر٧	
دور المعلمين	عدد	٨٢٨٧	٨٠٤٧	٩٣٣٩	١٠٥٦١	١١٧١٢	١١٤٠٤	١٠٠٨١	١ر٢
	٪	١ر٩	١ر٨	١ر٨	١ر٩	١ر٨	١ر٧	١ر٤	
الإجمالى	عدد	٤٣٦٤٨٠	٤٤٤٧٨٠	٥١٧٧٢٨	٥٤٥٥٦٨	٦٣٧٣١٧	٦٦٣٨٧٢	٦٩٦٩٣٦	٦ر٩
	٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

اشتقت بيانات هذا الجدول من المصادر التالية ، وعولجت على النحو المعروض :

- الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى : بيانات إحصائية عن هيئات التدريس بمراحل التعليم قبل الجامعى من السنوات ٨٢/١٩٨٣ حتى ٨٩/١٩٩٠ .
- الأحصاء الاستقرارى للمراحل التعليمية . عدة سنوات (الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى)

وقد تم استبعاد العمالة فى مراحل التعليم قبل الابتدائى والتربية الخاصة ومدارس الفصل الواحد .

١ - انخفاض مستمر وبطء فى نسبة العمالة فى التعليم الابتدائى من ٩ر٥٤٪ عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ١ر٥٠٪ عام ١٩٩٠/٨٩ كما أن معدل النمو السنوى لهذا التعليم أقل المعدلات بالنسبة لباقى المراحل وأنواع التعليم باستثناء دور المعلمين التى يتم تصفيتها . على أنه يلاحظ أن حجم العمالة فى التعليم الابتدائى قد شهد نموا مطردا قدره ١٠٩:٨٥ أى حوالى نصف العمالة فى سنة الأساس (١٩٨١/٨٠) ، كما أن التعليم الابتدائى مازال يستوعب أكثر من نصف العمالة فى قطاع التعليم قبل الجامعى بأكمله .

٢ - ارتفاع نسبة العمالة فى كل من التعليم الإعدادى والثانوى العام من ٢١٪ ، ٧ر٧٪ فى عام ٨٣/٨٢ إلى ٦ر٢٦٪ ، ٣ر٨٪ فى عام ١٩٩٠/٨٩ على الترتيب . كما نجد أن معدلات النمو السنوية للتعليم الاعدادى والثانوى العام أعلى المعدلات مقارنة بباقى المراحل (٦ر١٠٪ ، ١ر٨٪ على الترتيب) على أنه يلاحظ أن حجم العمالة فى التعليم الإعدادى تضاعف خلال الفترة من ٨٣/٨٢ إلى ١٩٩٠/٨٩ مما جعله يحتفظ بنصيب يفوق ربع العمالة فى التعليم قبل الجامعى (٦ر٢٦٪) .

٣ - إنخفاض نسبة العمالة فى كل من التعليم الثانوى الفنى ودور المعلمين والمعلمات من ٥ر١٤٪ ، ٩ر١٪ فى عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٧ر١٣٪ ، ٤ر١٪ فى عام ١٩٩٠/٨٩ على الترتيب . وعلى الرغم من ضآلة هذا الانخفاض ، فقد تحقق نمو كبير فى حجم العمالة فيها . ويلاحظ هنا أن العمالة فى التعليم الفنى مازالت غير متكافئة مع أعداد الطلاب المسجلين فيه .

٤ - تلاحظ كذلك أن معدل الزيادة الكلية فى العمالة التعليمية خلال الفترة المدروسة (٨٢-٨٩) كان متوسطا (حيث كان الرقم القياسى ١٥٩) ، فى نفس الوقت الذى ارتفعت فيه الزيادة فى طلاب المراحل المختلفة (عدا التعليم الابتدائى والثانوى الفنى ودور المعلمين) إلى أكثر من ذلك بكثير ، كما سبقت الإشارة اليه .

٥ - تجدر الإشارة إلى أن العمالة التى كانت فى دور المعلمين والمعلمات تم توزيعها على باقى المراحل التعليمية ، نتيجة إغلاق هذا الدور فى سنوات التسعينات .

٣/٣/٣ التوزيع المهنى للعمالة

ويوضح الجدولان (٣٤) ، (٣٥) التوزيع المهنى للعمالة بالتعليم قبل الجامعى وتطوره خلال عقد الثمانينات .

جدول رقم (٣٤)

تطور فئات العمالة المختلفة بمراحل التعليم قبل الجامعى في الفترة ١٩٨٣/٨٢ حتى ١٩٩٠/٨٩*

فئات العمالة / السنوات		هيئات التدريس	موظفون آخرون	الإجمالى
٨٣/٨٢	عدد	٣٤٤٦٢٩	٩١٨٥١	٤٣٦٤٨٠
	٪	٧٩ر٠	٢١ر٠	١٠٠
٨٥/٨٤	عدد	٣٣٨١٥٨	١٠٦٦٢٢	٤٤٤٧٨٠
	٪	٧٦ر٠	٢٤ر٠	١٠٠
٨٦/٨٥	عدد	٣٩١٦٥٠	١٣٠٩٠٨	٥٢٢٥٥٨
	٪	٧٤ر٩	٢٥ر١	١٠٠
٨٧/٨٦	عدد	٤١٤٩٦٨	١٣٠٦٠٠	٥٤٥٥٦٨
	٪	٢٣ر٩	٢٣ر٩	١٠٠
٨٨/٨٧	عدد	٤٧٥٢١٩	١٦٧٣٦٥	٦٤٢٥٨٤
	٪	٧٤ر٠	٢٦ر٠	١٠٠
٨٩/٨٨	عدد	٥٠٥٨٧٥	١٦٧٢١٤	٦٧٣١٦٩
	٪	٧٥ر١	٢٤ر٩	١٠٠
٩٠/٨٩	عدد	٥٣٣٩٧١	١٧٣٤٢٠	٧٠٧٣٩١
	٪	٧٥ر٥	٢٤ر٥	١٠٠

• تم إدماج البيانات الخاصة بالعمالة في مرحلة ما قبل الابتدائى والتربية الخاصة والفصل الواحد ضمن بيانات هذا الجدول . وقد اشتقت بيانات هذا الجدول من المصدر التالى :

- الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى : بيان أعضاء هيئات التدريس والإشراف لمراحل التعليم قبل الجامعى عن السنوات ٨١/٨٠ حتى ١٩٩٠/٨٩

فمن الجدول رقم (٣٤) نلاحظ ازدياد النصيب النسبى لفئة الموظفين الآخرين من ٢١٪ عام ٨٣/٨٢ إلى ٢٤,٥٪ عام ٩٠/٨٩ أى أنها من خمس العمالة إلى ربع العمالة تقريبا . وهى ظاهرة ملفتة ، وتشير فى بعض ما تشير إليه إلى احتمال وجود ظاهرة البطالة المقنعة داخل قطاع التعليم وبروز ظاهرة البيروقراطية حيث يتم تعيين الخريجين دونما حاجة حقيقية لهم (٥٥) .

ومن جهة أخرى انخفاض نسبة الهيئة التدريسية والاشرافية خلال نفس المدة من ٧٩٪ عام ٨٣/٨٢ إلى ٧٥,٥٪ عام ٩٠/٨٩ وهو أمر لا يتناسب مع الزيادة المطردة فى أعداد فى أعداد التلاميذ .

ورغم ذلك فإن عدد هيئات التدريس والإشراف قد زاد خلال هذه الفترة حوالى مرة ونصف (المضاعف ١٥٥) ، أما الموظفون الآخرون فقد بلغت الزيادة فى عددهم ما يقرب من مرتين (المضاعف ١٨٨) .

أما الجدول رقم (٣٥) فيوضح توزيع العمالة فى المراحل التعليمية المختلفة حسب طبيعة العمل خلال العام الدراسى ١٩٩٠/٨٩ .

ومنه نتبين أن هيئات التدريس والإشراف تشكل ٧٥,٥٪ من العمالة بالتعليم قبل الجامعى، فى حين تشغل هيئات التدريس وحدها مايقرب من ثلثى العمالة (٦٣,٤٪) . ويمكن أن ترتفع نسبة هيئات التدريس إلى ما يزيد عن ٧٠٪ من العمالة إذا حسبنا الأعداد المتزايدة من هيئات الإشراف (الناظر والوكيل) الذين يقومون بالتدريس إلى جانب مهامهم الإشرافية ، والتى يمكن أن يوضحها بدرجة كبيرة الجدول رقم (٣٦) فى مرحلة التعليم الأساسى بحلقتيه الابتدائية والاعدادية .

كذلك نجد ارتفاع نسبة هيئة الإشراف فى التعليم الابتدائى والتعليم الثانوى . هذا بالإضافة إلى التربية الخاصة ، حيث يحتوى التعليمين الابتدائى والثانوى وحدهما على أكثر من ثلاثة أرباع أعضاء الهيئة الاشرافية فى التعليم قبل الجامعى بأكمله (٧٥,١٪) .

جدول رقم (٣٥)

توزيع العمالة بمراحل التعليم المختلفة تبعا لطبيعة العمل

في العام الدراسى ٨٩/١٩٩٠*

نوع التعليم	المهنة	هيئات الإشراف	هيئات التدريس	موظفون أخرون	جملة العمالة
ماقبل الابتدائى	عدد	٤٥٩	٦٠٨٧	٥٦٨	٧٠١٤
	٪	٦ر٥	٨٥ر٦	٧ر٩	١٠٠
الابتدائى	عدد	٥٧٣٣٢	٢٠٤٢٨١	٨٧٥٣٤	٣٤٩١٤٧
	٪	١٦ر٤	٥٨ر٥	٢٥ر١	١٠٠
الإعدادى	عدد	١١٩٢٨	١٢٥٠٥٠	٤٨١٣٠	١٨٥١٠٨
	٪	٦ر٤	٦٧ر٦	٢٦ر٠	١٠٠
الثانوى العام	عدد	٧٠٨٤	٣٨٨٨٩	١٢٠٦٤	٥٨٠٣٧
	٪	١٢ر٢	٦٧ر٠	٢٠ر٨	١٠٠
الثانوى الفنى	عدد	٧٣١٧	٦٥٥٥٤	٢١٦٩٢	٩٤٥٦٣
	٪	٧ر٧	٦٩ر٣	٢٣ر٠	١٠٠
دور المعلمين والمعلمات	عدد	٩٠٥	٦٦٨٣	٢٤٩٣	١٠٠٨١
	٪	٩ر٠	٦٦ر٣	٢٤ر٧	١٠٠
التربية الخاصة	عدد	٧٨٨	١٦١٤	٩٣٩	٣٣٤١
	٪	٢٣ر٦	٤٨ر٣	٢٨ر١	١٠٠
جملة الجمهورية	عدد	٨٥٨١٣	٤٤٨١٥٨	١٧٣٤٢٠	٧٠٧٣٩١
	٪	١٢ر١	٦٣ر٤	٢٤ر٥	١٠٠

• أخذت البيانات من المصدر التالى ، ثم عولجت على النحو المعروض :

المصدر : الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى : إحصاء أعضاء هيئات الإشراف والتدريس عن العام الدراسى ٨٩/١٩٩٠ .

ومن ناحية أخرى نجد أن أقل نسبة لهيئة الإشراف فى التعليم توجد إلى جانب التعليم ما قبل الابتدائى (٥ر٦٪) فى التعليمين الإعدادى والفنى (٤ر٦٪ ، ٧ر٧٪) على الترتيب .

أما بالنسبة لهيئات التدريس فتصل إلى أعلى نسبها فى التعليم الثانوى العام (٣ر٦٩٪ ، ٦٧٪) إلى جانب مرحلة التعليم ما قبل الأبتدائى (٦ر٨٥٪) فى حين نجد أن أدنى مستوى لهيئات التدريس موجود فى التعليم الابتدائى (٥ر٥٨٪) بالإضافة إلى التربية الخاصة (٣ر٤٨ ٪) .

أما بالنسبة " للموظفين الآخرون " فإن أعلى نسبة منهم موجودة فى التعليم الإعدادى (٢٦٪) بالإضافة إلى التربية الخاصة (١ر٢٨٪) وكذلك التعليم الابتدائى (١ر٢٥٪) وهؤلاء يشكلون ٨ر٧٨٪ من إجمالى الموظفون الآخرون فى التعليم قبل الجامعى . وتتوزع النسبة الباقية ٢ر٢١٪ على باقى أنواع التعليم .

ولعل الجدول التالى رقم (٣٦) يوضح توزع العمالة التعليمية بمرحلة التعليم الأساسى تبعا للنوع (ذكر / أنثى) ولطبيعة ممارسة مهنة التدريس (يشرف / يدرس) . ومنه نتبين ما يلى :

- أن هناك تراجعا فى أعداد النظار والوكلاء المتفرغين خلال الفترة من ١٩٨٦/٨٥ إلى ١٩٩٠/٨٩ ، وفى مقابل ذلك زيادة فى أعداد النظار والوكلاء الذين يدرسون حيث حدثت زيادة كبيرة فى أعدادهم وخاصة الإناث ، وهذا راجع لاحتياج مدارس التعليم الأساسى إلى مزيد من المعلمين لتغطية العجز المستمر فى أعداد المعلمين .

- أن نسبة الإناث تكاد تقترب من الذكور من إجمالى العمالة التعليمية فى العام ١٩٩٠/٨٩ (٧ر٤٨٪ إناث : ٣ر٥١٪ ذكور) فى مقابل (٥ر٤٥٪ إناث : ٥ر٥٤٪ ذكور) عام ١٩٨٦/٨٥ مما يشير إلى تزايد وجود الإناث فى التعليم الأساسى سواءا فى الإشراف أو التدريس .

جدول رقم (٣٦)

توزيع العمالة بمرحلة التعليم الاساسي تبعا للنوع والتدريس

في الفترة من ٨٥/٨٦ - ٨٩/١٩٩٠

(بالعدد)

الوظيفة من التدريس		ناظر ووكيل متفرغ		ناظر ووكيل بدرس		مدرسون اوائل بدرسون		الجملة		
السنوات والمراحل		ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	اجمالي
٨٥/٨٦	عدد	٢٦٧٦٦	١٩٤٩٣	١٦٤ر٩	١٣٦٨٣	١١٥٥٢٩	٩٩٢٨٣	١٥٨٧٠٤	١٣٢٤٥٩	٢٩١١٦٣
	٪	١٦ر٩	١٤ر٧	١٠ر٣	١٨ر٣	٧٢ر٨	٧٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٨٦/٨٧	عدد	٢٦٩٨٥	١٩٥٦٢	١٥٩٨٩	١٢٦٥٤	١٢٧٠٤١	١١٤٩٢٥	١٧٠٠١٥	١٤٨١٤١	٣١٨١٥٦
	٪	١٥ر٩	١٣ر٢	٩ر٤	٩ر[illegible]	٧٤ر٧	٧٧ر٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٨٧/٨٨	عدد	٢٧٣٤٩	١٩٦٧٧	١٥٠١٩	١٣٦٦٦	١٤٣٩٩٦	١٣٢٩٩٢	١٨٦٣٦٤	١٦٦٣٣٥	٣٥١٦٩٩
	٪	١٤ر٧	١١ر٨	٨ر١	٨ر٢	٧٧ر٢	٨٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٨٨/٨٩	عدد	٢٥٦٩١	١٨٨٨٦	١٣٣٦٢	١٣٢٦٤	١٥٤١٦١	١٤٨٢٠٦	١٩٣٢١٦	١٨٠٣٥٦	٣٧٣٥٧٢
	٪	١٣ر٣	١٠ر٥	٦ر٩	٧ر٤	٧٩ر٨	٨٢ر٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٨٩/٩٠	عدد	٢١٢٩٠	٩٤٨٩	١٧٥٣١	٢٠٩٥٠	١٦٥٧١٢	١٦٣٦١٩	[illegible]	[illegible]	٢٩٨٥٩١
	٪	١٠ر٤	٤ر٩	٨ر٦	١٠ر٨	٨١ر٠	٨٣ر٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* اشتقت بيانات هذا الجدول المركب من الجداول الصادرة عن المصدر التالي ، ثم عولجت على النحو المعروض :

وزارة التربية والتعليم : الادارة العامة للاحصاء والحاسب الالي ، الاحصاء الاستفتاري لاعضاء وهيئات التدريس بمراحل التعليم قبل الجامعي.

** مدرسون ومدرسون اوائل مشتركين عن السنوات من ٨٥/٨٦ حتى ٨٩/١٩٩٠.

٤/٣/٣ المستوى التأهيلى لهيئات التدريس

١ - أوضحت دراسة مكتب العمل الدولى لسوق العمل فى مصر التى أجريت فى أوائل عقد الثمانينات أن هناك قصور واضح فى المستوى التأهيلى لهيئات التدريس بجميع مراحل التعليم قبل الجامعى . حيث أن أكثر من ٢١٪ من مدرسى التعليم الابتدائى غير مؤهلين لأنهم لم يتلقوا أى تدريب تربوى . أما فى المدارس الإعدادية والثانوية فإن ٣٠٪ من المدرسين يصنفون كغير مؤهلين لنفس السبب السابق بالرغم من حصولهم على درجات جامعية .

أما فى المدارس الثانوية الفنية فإن المشكلة لها طابع مختلف ذلك أن المدرسين الذين يتخرجون بعد خمس سنوات من التعليم الفنى يعملون كمدرسين دون أن تكون لديهم أية خبرة عملية ، ومن ثم فإن قدرتهم على غرس المعلومات للطلبة محدودة ، كما يواجهون صعوبات بالنسبة لربط هذه المعلومات بما يتطلبه عالم العمل الواقعى .

أما مؤهلات المعلمين فى معاهد التدريب خارج المدارس فإنها تفتقر إلى الكثير وتشبه أهم أوجه القصور الوضع السائد فى المدارس الفنية منها (٥٦) .

٢ - ومع كل الإصلاحات التى تمت فى التعليم طوال عقد الثمانينات بعد ذلك فإنه يبدو أن الصورة الحالية للمستوى التأهيلى لهيئات التدريس فى التعليم قبل الجامعى مازالت سيئة . والجدول رقم (٣٧) يمكن أن يوضح ذلك فى مطلع التسعينات .

جدول رقم (٣٧)

توزيع العمالة التدريسية بمراحل التعليم قبل الجامعي

طبقا لمؤهلاتهم فى فبراير ١٩٩١

المؤهلات		مؤهلات عالى وتربوية		مؤهلات عالى غير تربوية		فوق المتوسط	فوق المتوسط ومتوسط	مؤهلات	الجملة
المراحل		ممتازة	عالية	ممتازة	عالية	ومتوسط وتربوى	وغير تربوى	اخرى	
ما قبل الابتدائى	عدد	–	٨٧٩	–	٢٣٠٣	١٠٨٥	٢٠٩٨	٥٥٩	٧٩٢٤
	٪	–	٠ر٦	–	٣ر٨	٠ر٤	٢ر٨	٠ر٣	٢ر٠
الابتدائى	عدد	–	٤٩٢٦	–	٧٩١٥	٢١٤٥٠١	٢٣٤٣٣	٣٠٢٦	٢٥٣٨٠١
	٪	–	٣ر١	–	٩ر٢	٨٨ر٢	٩١ر٨	١٤ر٩	٤٧ر٩
الاعدادى	عدد	٥٦٠	٨٨٠١٩	٤٩٦	٣٣٠٤٧	١٤١٣٥	–	٨٠٥٨	١٤٤٣١٥
	٪	٨٠	٥٧ر٢	٩٦	٣٨ر٣	٥ر٩	–	٤٤ر٩	٢٧ر٢
الثانوى العام	عدد	–	٢٨٥٤٩	–	١٤٥٧٣	١٢١٩	–	٥٧٥	٤٤٩١٦
	٪	–	١٨ر٥	–	١٦ر٩	٠ر٥	–	٠ر٤	٨ر٠
الثانوى الفنى	عدد	–	٢٧٨٠٠	–	٢٦٠٥٧	١١٨١٦	–	٧٩٥٥	٧٣٦٢٨
	٪	–	١٨ر٢	–	٣٠ر٤	٤ر٩	–	٣٩ر٤	١٣ر٩
معلمين ومعلمات	عدد	٢٣٧	٣٨٠١	٢١	١١٣٤	٣٥٩	–	٢٥	٥٥٧٧
	٪	٢٠	٢ر٤	٤	١ر٤	٠ر١	–	٠ر٢	١ر٠
اجمالى	عدد	٦٩٧	١٥٣٩٧٤	٥١٧	٨٦١٢٩	٢٤٣١١٥	٢٥٥٣١	٢٠١٩٨	٥٣٠١٦١
	٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الادارة العامة للمعلومات والحاسب الالى: بيانات مجمعة من الاحصاء الاستقرارى عن فبراير ١٩٩١ ، لمراحل التعليم قبل الجامعى.

ويكشف لنا الجدول السابق رقم (٣٧) القصور الشديد فى التأهيل التربوى لهيئات التدريس بكافة المراحل التعليمية ، حيث نجد أن أكثر من ثلث أعضاء هيئات التدريسى التعليم الثانوى الفنى (٤ر٣٥٪) ويقترب من هذه النسبة أيضا التعليم الثانوى حيث نجد حوالى ثلث المدرسين غير مؤهلين تربويا (٤ر٣٢٪) . أما التعليم الإعدادى فحوالى ربع المدرسين غير مؤهلين (٢ر٢٣٪) وهى تقترب من النسبة الكلية لغير المؤهلين بكافة مراحل التعليم قبل الجامعى والتى تبلغ ٢ر٢١٪ من إجمالى المدرسين .

ولعل هذه النسب ترتفع إذا ما أخذنا فى الحسبان " المؤهلات الأخرى " التى غالبا ما تكون غير مؤهولة تربويا .

وهذه النتيجة خطيرة للغاية إذ أن معناها وجو ١١٢١٧٧ مدرس غير مؤهل ولم تلق أى تدريب تربوى الأمر الذى يحتاج إلى مراجعة كاملة لمصادر الإعداد التربوى جامعيا وأيضا لإمكانات مراكز التدريب الحالية والتفكير فى تطويرها بأسرع وقت ممكن .

٥/٣/٣ متوسط نصيب المدرس من الطلاب

يوضح الجدول رقم (٣٨) تطور متوسطات نصيب كل مدرس من الطلاب خلال الثمانينات .

ونتبين من قراءة الجدول أن معدلات المدرس – طالب أخذه فى الانخفاض التدريجى فى جميع المراحل خلال الفترة من ٨٢/٨٣ إلى ٨٩/١٩٩٠ . على أن ثمة ملاحظة هامة هى أن معدلات نصيب كل مدرس من الطلاب فى التعليم الإعدادى أخاذة فى الارتفاع فى العام الدراسى ٨٩/١٩٩٠ بعد أن كانت تنخفض تدريجيا منذ عام ٨٢/١٩٩٨ . فى الوقت الذى انخفضت فيه هذه المعدلات فى التعليم الابتدائى فى نفس العام ٨٩/١٩٩٠ ، وهذا راجع أساسا إلى التخفيض الذى حدث فى عدد سنوات التعليم الابتدائى من ست سنوات إلى خمس سنوات والذى أدى إلى تخفيض أعداد التعليم الابتدائى مقابل تحميل التعليم الإعدادى فوج مزدوج أدى إلى هذه الزيادة فى معدلات مدرس – طالب.

جدول رقم (٣٨)

تطور نصيب المدرس من الطلاب خلال السنوات

٨٣/٨٢ ، ١٩٩٠/٨٩

نوع التعليم / السنوات	٨٣/٨٢	٨٥/٨٤	٨٧/٨٦	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩
الابتدائى	٦١ر٤٩	٢٠ر٥٠	٣١ر٤٦	٧٩ر٣٦	١٣ر٣٠
الإعدادى	٨٠ر٢٨	٤٥ر٢٦	٨١ر٢٣	٢٠ر٢١	٢٩ر٢٧
الثانوى العام	٢٢ر٢٤	٨٦ر٢٢	٨٧ر١٨	٥٢ر١٥	٦٥ر١٤
الثانوى الفنى	٩١ر١٩	٧١ر١٨	٩٠ر١٦	١٤ر١٤	٤٩ر١٤
دور المعلمين والمعلمات	٥٦ر٣٦	٥١ر٤٣	٩١ر١٢	٧٦ر٩٠	٨٢ر٩
جملة الجمهورية	٩٦ر٣١	٣٥ر٣٢	٧٦ر٢٣	٦٤ر١٩	٢٨ر١٩

اشتقت بيانات الجدول من بيانات مركبة من جملة أعداد :

- الطلاب بمراحل التعليم قبل الجامعى عن السنوات ٨٣/٨٢ - ٩٠/٨٩
- أعضاء هيئات التدريس بمراحل التعليم قبل الجامعى عن نفس السنوات

المصدر :

وزارة التربية والتعليم - الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى

وكذلك نلاحظ الإنخفاض السريع فى معدلات مدرس - طالب فى دور المعلمين والمعلمات ، وهذا راجع إلى خطة الوزارة لتقليصها هذه الدور مما أدى إلى خفض أعداد طلابها وبالتالى خفض معدلات مدرس - طالب .

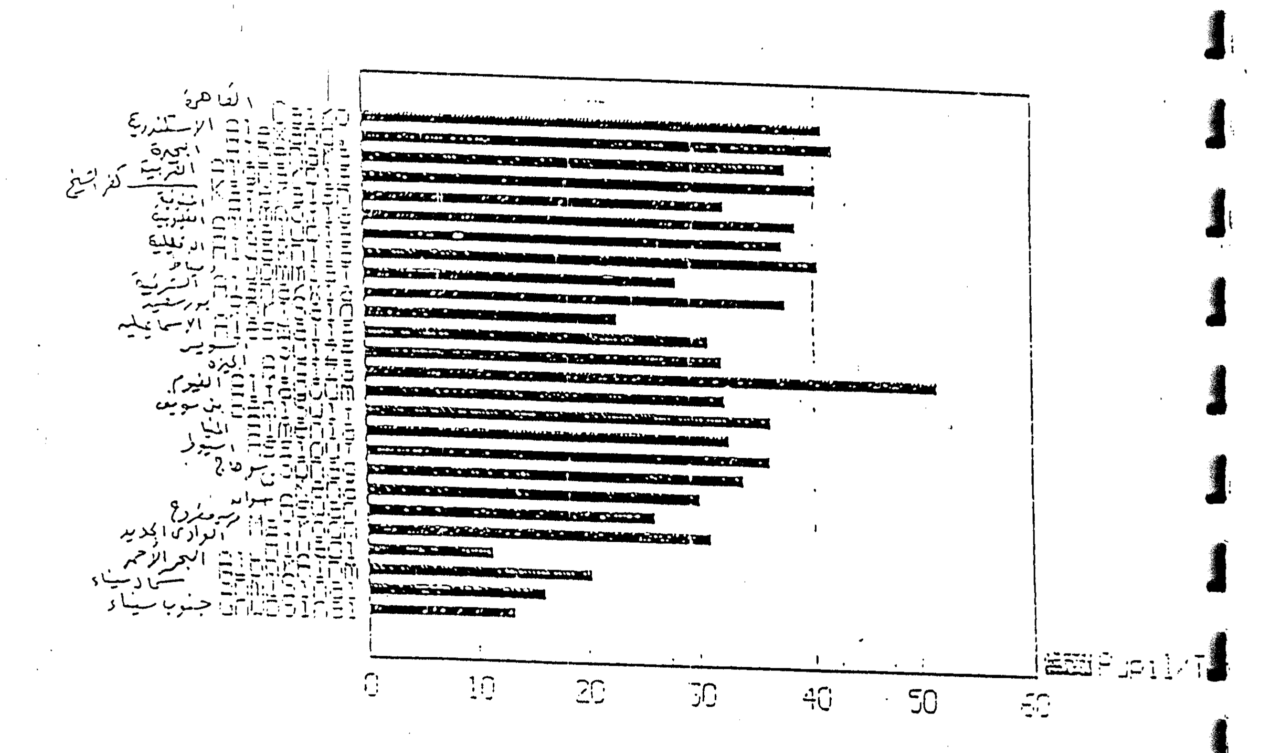
وكذلك نلاحظ انخفاض معدل مدرس - طالب فى التعليمين الثانوى العام والفنى وإن كان معدل التحسن فى هذا المؤشر أفضل فى حالة التعليم الثانوى (من ٣٣ر٢٤ عام ٨٣/٨٢ إلى ٦٥ر١٤ ، مقابل ٩١ر١٩ فى عام ٨٣/٨٢ إلى ٤٩ر١٤) .

على أن هذه الإنخفاضات يجب ألا تخدعنا ، ففى التعليم الثانوى الفنى الصناعى مثلا تلجأ الوزارة إلى تشغيل خريجو هذه المدارس الثانوية الصناعية كمدرسين دون سابق إعداد فنى وأكاديمى مناسب ، كما سبق وأشرنا إلى ذلك من قبل . كما ان نسبة مرتفعة من المعلمين فى كافة مراحل التعليم غير مؤهلين تربويا كما سبقت الإشارة إلى ذلك . والواق أن اكتظاظ الفصول الدراسية فى كافة المراحل بالطلاب وانخفاض نسبة المدرسين للفصول أدى إلى هذه النتيجة .

شكل رقم (٨)

معدل تلميذ - مدرس في المدارس الابتدائية للعام ٨٩/١٩٩٠

موزعة على المحافظات المختلفة



المصدر : الادارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات ، مرجع سابق

شكل رقم ١٩ :

نسبة الطلاب للمعلم في المدرسة الابتدائية

لعام ٨٩/١٩٩٠

EgyptArabRep
HMid GNPPC
LMid GNPPC
Low GNPPC
Turkey
Tunisia
Thailand
SyrianArabRep
Senegal
Philippines
Pakistan
Oman
Niger
KoreaRepof
India
Coted'Ivoire
Colombia
China
Chile
Botswana
Bangladesh
Algeria

0 5 10 15 20 25 30 35 40 45 50

الادارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات : مرجع سابق

ويوضح الشكل رقم (٨) معدلات طالب - مدرس فى العام ١٩٩٠/٨٩ موزعة على المحافظات المختلفة بينما يوضح الشكل رقم (٩) هذه المعدلات مقارنة بعدد من الدول النامية .

٦/٣/٣ نصيب الفصل من المدرسين

ويدلل هذا المؤشر على مدى الكفاية العددية للمدرسين بمراحل التعليم المختلفة ، والجدول التالى رقم (٣٩) يوضح ذلك خلال عقد الثمانينات .

ومن الجدول نتبين انه على الرغم من حدوث تحسن ملحوظ فى النصب الفعلى للفصل من المدرسين طوال فترة الثمانينات إلا أن كل المراحل (عدا دور المعلمين والمعلمات) دون النصيب أو المعدل المقرر لها .

والملاحظ أن المرحلة الابتدائية مع أهميتها هى أكثر المراحل انخفاضا فى نصيب الفصل من المدرسين على الرغم من تخفيض عدد سنواتها من ست سنوات إلى خمس سنوات مما يوضح التدهور الكبير فى هذا المعدل . ومن ناحية اخرى نجد أنه مع التحسن الذى طرأ على نصيب التعليم الإعدادى فى عام ٨٩/٨٨ وتجاوزه المعدلات المقررة (١,٩٦ مقابل ١,٨) إلا أن هذا المعدل تدهور فى عام ١٩٩٠/٨٩ مع بدء دخول الفوج المزدوج التعليم الإعدادى .

والملاحظ أن الأرتفاع الحادث فى دور المعلمين راجع للتقلص الحادث فى هذا التعليم وإنخفاض أعداد الفصول سنويا تمهيدا لإغلاق هذا النوع من التعليم .

وواضح أيضا أن أعوام ١٩٨٧/٨٦ و ١٩٩٠/٨٩ هى أفضل الأعوام بالنسبة لبلوغ نصيب الفصول فى كافة المراحل نصيبها من المدرسين . وأنه بعد هذا العام بدء التدهور ، وبديهى أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولى قد ترك بصماته على هذا الجانب ، إذ بمقتضاه أصبح من الصعب الحصول على أعداد من المعلمين كافية للتدريس . ولعل الارتفاع فى كثافة الفصل كان له تأثير .

جدول رقم (٣٩)

تطور نصيب الفصل من المدرسين بمراحل التعليم قبل الجامعى ومقارنته بالمعدلات المقررة فى الفترة من ٨٣/٨٢ - ١٩٩٠/٨٩

السنوات / نوع التعليم	٨٣/٨٢ النصيب المقرر	٨٣/٨٢ النصيب الفعلى	٨٥/٨٤ النصيب المقرر	٨٥/٨٤ النصيب الفعلى	٨٧/٨٦ النصيب المقرر	٨٧/٨٦ النصيب الفعلى	٨٩/٨٨* النصيب المقرر	٨٩/٨٨* النصيب الفعلى	٩٠/٨٩* النصيب المقرر	٩٠/٨٩* النصيب الفعلى
الإبتدائى	١ر٢٥	ر٨٣	١ر٢٥	ر٨٦	١ر٢٥	٠ر٩٦	١ر٦	١ر٢١	١ر٦	١ر٤٣
الإعدادى	١ر٦	١ر٤٨	١ر٦	١ر٥٦	١ر٦	١ر٧٦	١ر٨	١ر٩٦	١ر٨	١ر٥٨
الثانوى العام	٢ر٦	١ر٧٣	١ر٦	١ر٨٩	١ر٦	٢ر٦٠	٢ر٦	٢ر٣٥	٢ر٦	٢ر٥١
الثانوى الفنى**	٢ر٦	١ر٧٩	٢ر٦	١ر٩٠	٢ر٦	٢ر١١	٢ر٦	٢ر٤٤	٢ر٦	٢ر٤٠
دور المعلمين والمعلمات	٢ر٤	٢ر٣٤	٢ر٤	٢ر٣٥	٢ر٤	٢ر٦٦	٢ر٤	٣ر١٨	٢ر٤	٣ر٣٨
جملة الجمهورية		١ر١١		١ر١٧		١ر٣٢		١ر٥٩		١ر٦٤

- * بدءا من عام ١٩٨٨/٨٧ تم تطبيق القرار ٢١٣ لعام ١٩٨٧ والقاضى برفع النصيب المقرر للفصل من المدرسين من ١ر٢٥ إلى ١ر٦ بالنسبة للتعليم الابتدائى ، ومن ١ر٦ إلى ١ر٨ فى التعليم الإعدادى .
- ** تم حساب متوسط المعدلات لأنواع التعليم الفنى الثلاث وهى :

الثانوى الصناعى ٣ الثانوى الزراعى ٢ر٥ الثانوى ٢ر٢

وبذا أصبح المعدل ٢ر٦ تقريبا (٢ر٥٦) .

وحسبت بيانات هذا الجدول من جملة هيئات التدريس بكل مرحلة تعليمية ، وجملة اعداد الفصول بكل مرحلة عن السنوات ٨٣/٨٢ – ٩٠/٨٩ ، ثم عولجت على النحو المعروض :

الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى : بيان أعضاء هيئات التدريس والاشراف بمراحل التعليم المختلفة .

الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى : بيانات إحصائية عن حالة التعليم فى جمهورية مصر العربية .

٧/٣/٣ العرض والطلب على العمالة التعليمية (المعلم خاصة)

على الرغم من أن مشكلة العرض وواتلطلب تمس بصفة أساسية قضية الجودة والنوعية ، إلا أن بعد الكم له أهمية خاصة ايضا . وبهذا الشان نجد أن التعليم المصرى قد عانى من مشكلة النقص الكمى فى المعلمين فى منتصف السبعينات (بالتحديد فى عام ١٩٧٥) حيث عانت وزارة التعليم من نقص مقداره ٢٠٫٠٠٠ معلم ، وهو الأمر الذى حدا بالحكومة المصرية إلى اتخاذ اجراءات مالية لتوفير أعداد متزايدة للعمل فى التعليم من خريجى كليات ومعاهد غير تربوية ، إلى جانب خريجو كليات ومعاهد التربية .

وقد أصبح هذا الإتجاه أساسيا فى سد العجز أو الطلب على المعلمين ، وفرض أمر تكليف (تعيين الزامى كمعلمين) على خريجى كليات : دار العلوم والتربية الموسيقية والرياضية والفنية ، كما تم تعيين الحاصلين على تقديرات أقل من جيد جدا من كليات الألسن والعلوم والزراعة وغيرهم . وهذا الإتجاه راجع لوجود عجز مستمر فى معلمى بعض التخصصات بالحلقة الاعدادية من التعليم الأساسى ، والتعليم الثانوى العام والفنى ودور المعلمين والمعلمات .

وقد قدر هذا العجز حتى يونية ١٩٨٧ وفقا لتقديرات استراتيجية تطوير التعليم فى مصر ب٨٥٦٢ مدرسا ومدرسة فى اللغة العربية ، واللغات الأجنبية (الانجليزية والفرنسية) ٣٧١٢ مدرسا ومدرسة ، والتربية الفنية ٣٨٨٥٧ مدرسا ومدرسة ، والتربية الرياضية ١٨٦٢ مدرسا ومدرسة ، والتربية الموسيقية ٢٨١٥ مدرسا ومدرسة ، والاقتصاد المنزلى ٤٠٨٠ مدرسا ومدرسة . ومن ناحية أخرى فإن عجز المعلمين فى التعليم الفنى وصل بالنسبة للتعليم الزراعى إلى ٣٤٣٠ مدرسا (بنسبة ٤٠٪ من جملة العدد) ، وفى التعليم الصناعى ٤٤٣٢١ مدرسا (بنسبة ٦٨٪ من جملة العدد) . وفى التعليم التجارى إلى ١٢٦٨ مدرسا (بنسبة ١٥٪ من جملة العدد) (٥٧) .

وإلى جانب هذا العجز الكمى هنا تردى فى نوعية المعروض من المعلمين نتيجة تخلف مستوى المقبولين بكليات التربية ودور المعلمين ، إلى جانب غياب الحوافز الاقتصادية المرتبطة بالأجور والمكانة الاقتصادية ، إلى جانب جمود الأساليب المستخدمة فى برامج تدريب المعلمين . وبهذا الصدد ، فإنه إزاء تفاوت مؤهلات المدرسين وتنوعها ، حتى قيل فيما مضى أن هناك مايقرب من ٧٥ مؤهلا مختلفا يحمله المدرسون (٥٨) . فقد تقرر عام ١٩٨١ تقديم تأهيل تربوى ومزيد من التدريب لأغلبية معلمى الحلقة الأولى (التعليم الابتدائى) والذين لم يحصلوا إلا على تعليم متوسط وذلك بإعادة تأهيلهم من خلال دراسات مسائية لمدة أربع سنوات فى كليات التربية فى إحدى الجامعات ويستهدف المشروع تأهيل حوالى ١٥٠٫٠٠٠ معلم ابتدائى من غير الحاصلين على

والواقع يشير إلى وجود ١٢٤ مدرسة لدور المعلمين والمعلمات فى عام ١٩٨٨/٨٧ تضم ١٠١٨٢٨ طالب يعدون للعمل كمعلمين فى المرحلة الابتدائية ، ويتولى أعدادهم هيئات تدريس يبلغ عددها ٨٤٦٨ عضواً فى نفس العام . وجارى تقليص هذه المدارس وطلابها وقد اعتبرت إستراتيجية الإصلاح التربوى أن فترة خمسة سنوات بدأت منذ عام ١٩٨٩/٨٨ حتى عام ١٩٩٣/٩٢ كافية لتصفية هذه المدارس أو الدور .

فى ضوء التصورات الجديدة للاستراتيجية فإنه قد بدأ فى الإعداد الجامعى للطلاب الذين سيعدون للتدريس فى التعليم الابتدائى حيث افتتحت أقسام وشعب بكليات التربية بالجامعات المصرية كذلك تم إنشاء كليات نوعية للمعلمين تتولى تخريج نوعيات متخصصة من معلمى المرحلة الابتدائية . كما قد بدأ فى تأهيل معلمى المرحلة الأولى غير الجامعيين بكليات التربية ، كما ورد ذلك من قبل وفق نظام تتابعى The Continuing Course .

٣/٨/٣/٣ معلم الحلقة الثانية من التعليم الأساسى (الإعدادى) والمرحلة الثانوية العامة

ويتم إعداد معلموا التعليم الإعدادى والثانوى العام فى أكثر من ٢٢ كلية التربية موجودة بالجامعات المصرية إلى جانب عدد آخر من الكليات الفنية لإعداد المعلم (التربية الرياضية والموسيقية والفنية والإقتصاد المنزلى) والكليات النوعية .

وتتم برامج الإعداد فى كليات التربية وفق نمطان Two Types: تكاملى Integratrd وتتابعى Continuing .

ووفقا للنمط التكاملى ؛ يتم قبول الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة ويتم توزيعهم على الأقسام والشعب حسب درجاتهم ، ويتم إعدادهم لمدة أربع سنوات تنقسم إلى مرحلتين ، تشمل المرحلة الأولى للفرقتين الأولى والثانية وتشمل المرحلة الثانية الفرقتين الثالثة والرابعة ولا ينقل الطالب من المرحلة الأولى إلى الثانية إلا إذا اجتاز جميع مقررات المرحلة الأولى بنجاح . وتتضمن دراستهم مقررات مهنية (تربوية) وأخرى تخصصية وثالثة ثقافية عامة . ووفقا لكلية التربية جامعة عين شمس (وهى الكلية الأم لجميع كليات التربية) تشتمل المقررات التربوية على (٦١).

- مبادئ التربية - مبادئ علم النفس: وتدرس فى الفرقة الأولى مع المواد التخصصية والثقافية .
- علم نفس النمو: وتدرس فى الفرقة الثانية مع المواد التخصصية والثقافية .

- الأصول الإجتماعية للتربية - تاريخ التربية والتعليم - التربية ومشكلات المجتمع - طرق تدريس المواد - التكنولوجيا التعليمية - علم النفس التعليمى	وتدرس فى الفرقة الثالثة مع المواد التخصصية والثقافية .
- الأصول الفلسفية للتربية - التربية المقارنة - المناهج - طرق تدريس المواد - علم نفس تعليمى - صحة نفسة وعلم نفس إجتماعى .	وتدرس فى الفرقة الرابعة مع الموادالتخصصية والثقافيـة .

إلى جانب تربية عملية (أو ما يسمى تدريس طلابى) داخل المدارس الإعدادية (الفرقة الثالثة) والمدارس الثانوية (الفرقة الرابعة) ويؤهل هذا البرنامج الطلاب للحصول على الدرجات العامية التالية :

(١) درجة البكالوريوس فى الآداب والتربية BA (ED.) فى إحدى شعب التخصص الآتية : اللغة العربية والدراسات الاسلامية ، واللغة الانجليزية ، واللغة الفرنسية ، واللغة الألمانية، والتاريخ ، والجغرافيا ، والفلسفة والاجتماع .

(٢) درجة البكالوريوس فى العلوم والتربية BSC (ED.) فى إحدى شعب التخصص الآتية : الرياضيات ، والكيمياء والفيزياء ، والتاريخ الطبيعى ، والتعليم التجارى ، والتعليم الصناعى ، والتعليم الأساسى (أو شعبة التعليم الابتدائى) .

أما برنامج الإعداد التتابعى ، فيلتحق به خريجو الكليات الجامعية غير التربوية حيث يتلقون إعدادا تربويا لمدة عام فى حالة التفرغ (Full - Time) أم فى حالة عدم التفرغ (Part - Tine) فتمتد مدة الإعداد إلى عامين ، ويعين عادة هؤلاء للتدريس فى المرحلة الإعدادية ؛ ويطلق على هذا البرنامج الدبلوم العامة فى التربية " . ويتضمن هذا البرنامج إعداد تربوى قوامه مقررات دراسية لمدة ساعتين أسبوعيا لكل مقرر فى : أصول التربية - التربية ومشكلات المجتمع - تربية مقارنة - تاريخ التربية والتعليم - مناهج - تكنولوجيا تعليمية - تدريس مادة التخصص - علم نفس تعليمى - قياس وتقويم - علم نفس النمو - صحة نفسية وتوجيه وإرشاد نفسى واجتماعى- تدريب طلابى . وتعطى هذه المقررات خلال عام واحد أو توزع على عامين حسب مدة الدراسة ودرجة التفرغ .

ويمكن لخريجى لكلا من البرنامجين التكاملى والتتابعى استكمال دراساتهم العليا بعد ذلك شرط الحصول على تقدير " جيد " على الأقل .

ويلاحظ أن هناك تطور ملموس فى نوعية الطلاب الملتحقين بالبرنامجين ، لاسيما فى البرنامج التكاملى ، حيث أدى الطلب الشديد على المعلمين مع توفر فرص الحصول على حوافز مالية للمتفوقين من الطلاب ، إلى جانب الدخول الاضافية من الدروس الخصوصية ، والإعارات الخارجية مع ارتفاع ملحوظ فى المرتبات ، إلى إقبال عدد من الطلاب المتميزين على الإلتحاق بكليات التربية ، مما سيكون له تاثير ملموس على تطوير نوعية ومستوى المعلم .

ويتولى التدريس بكليات التربية كوادر تدريسية عالية المستوى حاصلة على درجة ph. D. كحد أدنى وقد سبق إعدادها ببرامج الدراسات العليا المحلية أو بالجامعات الأجنبية خاصة بالولايات المتحدة وانجلترا و(روسيا) وفرنسا . ويلاحظ أن هذه الكوادر مع كثرتها لا تفى غالبا متطلبات التدريس لكثرة اعداد كليات التربية (تفوق ٢٢ كلية تربية) ، لذا يتم تعويضها النقص فى أعداد هيئات التدريس طريق الانتدابات بين الكليات المختلفة .

٤/٨/٣/٣ معلم المرحلة الثانوية الفنية

إلى فترة قريبة لم تكن هناك معاهد لإعداد معلم المرحلة الثانوية الفنية ، وانت هناك عدة معاهد محددة لهذا الغرض فى الستينات ثم حونت إلى كليات للهندسة ، ثم تم افتتاح بعض الأقسام الصناعية والتجارية ببعض كليات التربية ، إلى جانب أقسام بكلية الزراعة بمشتهر ، كلية التجارة ببورسعيد ، ثم تم إغلاق بعضها ، ولم يبقى سوى عدد محدود منها فى بعض كليات التربية(٦٢) وابتدأ من عام ١٩٩٨ أوصى المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا بأن يتم إعداد معلم التعليم الفنى والتدريب من خلال مصادر أهمها إنشاء كليات تربية نوعية للتعليم الفنى ، والإستفادة من خريجى الكليات المتخصصة واجتذاب العاملين من المؤهلين بالمؤسسات المتخصصة. وقد تم بالفعل إنشاء كلية للتعليم الصناعى بالمطرية بالقاهرة ، كما تم افتتاح شعبة لإعداد معلم التعليم الصناعى بالمعهد العالى للتكنولوجيا ببنها قرب القاهرة .

ولما كان حوالى ٧٠٪ من إجمالى الطلاب المقيدين بالمدارس الثانوية موجودين داخل المدارس الثانوية الفنية فإن هناك مزيد من الطلب على معلمى هذا اللون من التعليم ، ومع تزايد التوسع فى مثل هذه المدارس سوف يتزايد الطلب على هؤلاء المعلمين . حيث أن المعلمين الموجودين (النظريين والعمليين) بالفعل لا يملكون سوى ٤٢٪ من العدد المطلوب ، ويقدر عدد المدرسين الذين تحتاجهم المدارس الثانوية الفنية حاليا ب ٨٠٠٠ معلم (٦٣) .

٩/٣/٣ نقابة المعلمين بين الإمكانية وهدر الإمكانية

يحق للناظر إلى نقابة المعلمين المصرية أن يعتقد أنها قادرة كأكبر وأغنى نقابة مهنية فى مصر والعالم العربى عددا ومالا ، أن تشكل لوبى مؤثر بقوة فى صياغة السياسة التعليمية المصرية ورفع كفاية مهنة التعليم وكذا خدمة قضايا مجتمعها وتشر الثقافة والتعليم . إلا أن هذه الإمكانية تهدر وتفقد استقلاليتها Aurinimie . فالنقابة تستبعد القضايا القومية من أولوياتها وتعطى الأهمية لمطالب فنوية لتحقيق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمعلمين . والأدهى هو إبعاد النقابة عن المشاركة فى رسم أى سياسات تعليمية قومية أو أية تصورات إصلاحية لتطوير التعلم ، فالنقابة ، والتى تضم أكثر من نصف مليون معلم ، غير ممثلة فى المؤسسات والتشكيلات الفنية المسئولة عن وضع السياسة التعليمية والتشريعات التعليمية . كالمجلس القومى للتعليم ، والمركز القومى للبحوث التربوية ، ولجنة التعليم بمجلس الشعب ، وإذا مثلت فتتمثل بأحد الإداريين الكبار من رجالات وزارة التربية والتعليم والذى يعكس بالضرورة وجهة النظر الحكومية الرسمية أكثر من عبيرها عن وجهة نظر أعضاء النقابة الحقيقيين من المعلمين (٦٤) .

ولعل هذا الهدر فى إمكانية النقابة مهنيا وقوميا مرجعه نوعين من العوامل : عوامل مفروضة على النقابة من الخارج وعوامل كامنة داخل النقابة . ويتصل بالعوامل الخارجية الوصاية الحكومية المفروضة على النقابة منذ نشأتها . فإذا كان القرار الوزارة رقم ٢١٤ لعام ٩٥١ هو القرار المنظم لنشأة النقابة بأهدافها وهيكلها واختصاصاتها ، إلا أنه لم يتحول إلى واقع ملموس إلا فى عام ١٩٥٥ ، وكان لحكومة الثورة هذا الفضل ، مما قاد النقابة لحفظ هذا الجميل حتى الآن بالارتباط الوثيق والمريض معا بالسلطة التنفيذية ، وصار تقليدا سياسيا ونقابية أن يدير النقابة نقيب يحمل وصاية الحكومة وهو فى الأغلب وزير ، فكل نقباء النقابة - إلا فيما ندر - خلال خمسة وثلاثون عاما الماضية وهى عمر النقابة كان يجمع بين منصبى وزير التعليم ونقيب المعلمين ! ولم يزد عددهم خلال هذه الفترة الطويلة عن أربعة شخصيات فقط .

كما أن الأمر عند من المستوى المركزى إلى المناطق والمديريات فيرأس النقابات الفرعية بالمديريات مديرو التعليم أو وكلاء الوزارة . وهذا يقود النقابة وفروعها بالمحافظات إلى التمسك بتوجهات الوزارة باستمرار واتخاذ مواقف هى فى الحقيقة ليست أكثر من ردود أفعال بقرارات وزارية ، وإذا ظهرت فى الأفق أية مبادرات حقيقية لتطوير النقابة أو للتعبير عن الاتجاهات الحقيقية لأعضائها فإنها تجهض على الفور .

ويبدو كما يرى أحد المفكرين التربويين ، إن ثورة يوليو ١٩٥٢ قد الزمت نقابة المعلمين - بعد أن قضت على الكتل السياسية الحزبية ، كغيرها من الفئات - بالتبعية السياسية التى لا تناقش ولا تتعارض ولا تقوم بأساليب الحركات النقابية المعروفة فى المطالبات والمساومات والاضرابات ، فالنقابة " هدية الثورة إلى المعلمين " ولا يصح أن تثور السلطة التى منحتها الوجود ، وتأتى الحكومة بقيادات موالية مطيعة ، كما تبعث برجال مخابراتها لمراقبة الاجتماعات النقابية وتستبعد من بين الأعضاء القيادات الشعبية غير الرسمية (٦٥) .

وإذا جئنا إلى العوامل الداخلية وجدنا بعضها يتصل بمهنة التعليم وطبيعتها المحافظة ، والاجهاض المتزايد تاريخيا لمكانة المعلم اجتماعيا واقتصاديا ، مما جعل معظم اهتمام نقابة المعلمين منصب على محاولة تحسين الأوضاع الوظيفية والاقتصادية للمعلم ، وقد كشفت دراسة تتبعت التقارير السنوية للجمعيات العمومية للنقابة ، أن الأولوية تتجه نحو فتح فرص الترقى وزيادة المعاشات وزيادة بدل طبيعة العمل . وامتدت دائرة الإهتمام هذه داخل مجلس الشعب وداخل المؤتمرات والندوات التى نظمتها النقابة . ثم يأتى بعد ذلك الاهتمام بالسياسة التعليمية ، والذى لم يزد عن كونه اعلان مبادئ عامة غير خلافية ، تعكس فى معظم الأحيان موقف وزارة التربية والتعليم (٦٦) .

ويضاف للعوامل الداخلية السابقة عامل آخر فى غاية الأهمية يتصل بطبيعة تصانيف المعلمين داخل النقابة ومدى التجانس بين المصادر المكونة للمعلمين ، حيث ينقسم المعلمين إلى فئات ثلاث لكل منها مركز محدد فى سلم القيم الاجتماعية والوظيفية والنقابية ، وتعطى الأولوية للفئة الأولى وهى فئة أصحاب المؤهلات الفنية الجامعية وذلك فى تنظيمات النقابة وربطها بسياساتها، فى حين يحتل المعلمون بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى (من غير المؤهلين جامعيا) المرتبة الثلاثة والأخيرة .

ومن المفارقات أن أصحاب المرتبة الأخيرة هم أكثر فئات النقابة عددا ويتم التعويل عليهم فى الانتخابات وكسبهم بتوفير مكاسب بسيطة لهم . والواقع أن غياب التجانس هذا ليس وليد اللحظة الراهنة بل أن له جذور تاريخية من فترة ما قبل إنشاء النقابة حيث كانت توجد أربعة روابط مهنية تعكس المصادر المتعددة لأعداد المعلم ، وهى رابطة التعليم الإلزامى (أنشئت عام ١٩٢٤) ورابطة الجامعيين عام (١٩٤٢) ، ثم رابطة المدارس الصناعية (١٩٣٢) ورابطة الأزهريين (١٩٤١) (٦٦) ولعل التركيز على إعادة تأهيل معلمى المرحلة الأبتدائية (الحلقة الأولى من التعليم الأساسى) فى الجامعة سيسهم فى تقليص الفروق بين المعلمين وسيؤثر هذا بلا شك على إعادة توزيع القوى وتوظيفها بفاعلية داخل النقابة فى المستقبل القريب .

ونلخص مما سبق إلى أن النقابة على الرغم من تحقيقها لعدد محدود من المطالب الفنوية للمعلمين إلا أنها لم تزل عاجزة ، بإرادتها أو رغما عن إرادتها ، عن المشاركة الحقيقية فى تطوير التعليم ورسم سياساته ، واستراتيجياته وخططه ، وغير مؤهلة للمشاركة الفعالة فى الإسهام فى قضايا المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

٤/٣ وضعية الأبنية التعليمية

١/٤/٣ ملاحظات أساسية : تعتبر الأبنية التعليمية عددا وكفاية ، أحد المؤشرات الأساسية للحكم على كفاية العملية التعليمية ، فمما لاشك فيه أن توفير المبنى المدرسى الكفء يمكن المدرسة من أداء رسالتها على النحو المطلوب .

والواقع أنه ازاء التزايد السريع فى أعداد الطلاب فى كل المراحل ضاقت المدارس الحالية والمستجدة على طلابها والطلاب المقبولين الجدد ، مما أوجد مشكلة حادة تم حلها مؤقتا من خلال رفع كثافة الفصول الدراسية أو تم التوسع فى نظام الفترات الدراسية المتعددة (الصباحية والمسائية) .

والواقع أن حالة الأبنية المدرسية وفقا لآخر إحصاءات الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى عنها توضح تدنى حالة قطاع كبير من هذه الأبنية .

والجدول التالى رقم (٤٠) يوضح ذلك :

جدول رقم (٤٠)

حالة المبانى المدرسية فى التعليم قبل الجامعى حتى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨

حالة المبنى المدرسى	التعليم الابتدائى		التعليم الإعدادى		التعليم الثانوى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
جملة عدد المبانى المدرسية	١٠٢٩٥	١٠٠	٣٠٣٨	١٠٠	٥٩٩	١٠٠
صلاحية المبنى						
المبنى صالح تماما	٦٤٠٢	٦٢ر١	٢١٩٨	٧٢ر٦	٤٥٧	٧٦ر٣
المبنى غير صالح ويلزم إحلال	٩٠١	٨ر٨	٧٠	٣ر٢	١٦	٢ر٧
التيار الكهربائى						
مزود بالتيار الكهربائى	٧٠٦٣	٨٦ر٦	٢٥٤٧	٨٤ر١	٥٥٠	٩١ر٨
غير مزود بالتيار الكهربائى	٣٢٣٢	٣١ر٤	٤٨١	١٥ر٩	٤٩	٨ر٢
مصادر مياه الشرب						
من مرفق المياه	٧٧٨٩	٧٥ر٧	٢٦٦١	٨٧ر٨	٥٦٧	٩٤ر٥
من مصادر صالحه	١٧٠٣	١٦ر٥	٢٥٣	٨ر٤	٢٦	٤ر٥
من مصادر غير صالحه	٨٠٣	٧ر٨	١١٤	٣ر٨	٦	١ر٠
المرافق الصحية						
صالحة وكافية	٥٤٩٦	٥٣ر٤	١٩٠١	٦٢ر٨	٣٩٩	٦٦ر٦
صالحة وغير كافية	٢٩٤٧	٢٨ر٦	٧٧٧	٢٥ر٧	١٤٥	٢٤ر٢
غير صالح للاستعمال	١٤٦٣	١٤ر٢	٢٦٢	٨ر٦	٤٩	٨ر٢
غير موجودة	٣٨٩	٣ر٨	٨٨	٢ر٩	٦	١ر٠

المصدر : الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى : إحصاء المبانى المدرسية ، ١٩٨٨

ويوضح الجدول السابق حجم التدهور فى حالة الأبنية المدرسية . حيث نجد أن من بين ١٣٩٢٢ مبنى مدرسى لجميع مراحل التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى يصلح فقط منها ١ر٦٥٪ (٩٠٥٧ مدرسة) بنها ٦٤٠٢ مدرسة فى التعليم الابتدائى (١ر٦٢٪) ، و٢١٩٨ مدرسة فى التعليم الإعدادى (٦ر٧٢٪) ، و٤٥٧ مدرسة فى التعليم الثانوى (٣ر٧٦٪) .

كما نجد أن ٤٨٦٥ مدرسة (بنسبة ٩ر٣٤٪) تحتاج إلى إصلاحات أو إلى إحلال كامل (الإحلال هو هدم المبنى القائم وبناء مبنى جديد بدلا منه ليحل محله) ، وهذا معاه أن أكثر من ثلث عدد المدارس الموجودة يحتاج إلى إصلاح كامل أو إلى بناء مدارس جديدة ، وهو أمر مكلف اقتصاديا بشكل يصعب تصوره ، إذ أن تكلفة المبانى قد ارتفعت خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا ضخما زادت بمقتضاه تكلفة الإنشاء . والجدول التالى رقم (٤١) يوضح حجم هذا الإرتفاع فى تكلفة إنشاء المدارس حسب المراحل المختلفة .

ومن الجدول رقم (٤١) نتبين أن هناك زيادة ضخمة فى أسعار بناء المدارس فى الفترة مابين عامى ٧٧/٨٧ و٩٠/١٩٩١ بلغت فى حدها الأقصى ثلاثين ضعف (فى حالة المدرسة الثانوية الزراعية) وفى حدها الأدنى مرة وربع (فى حالة بناء المدرسة الثانوية والتجارية) .

وواضح أن الزيادة الحقيقية فى الأسعار تظهر بجلاء فى بناء المدرسة الثانوية الصناعية التى أصبحت تكلفة بناءها ثلاثة ملايين جنيها ، ١١٥ خلاف مستلزمات الفصول وتجهيزاتها ، وتضاف إليها كذلك المصروفات الدورية على " جميع الفصول المفتوحة " وهى تصرف من الباب الثانى من الميزانية .

كذلك نجد أن هذه الإسعار ترتفع ارتفاعا كبيرا إذا أخذنا فى الاعتبار الزيادة السنوية المتوقعة فى أسعار مشروعات المبانى والتى لا يمكن أن تقل عن ٥٪ سنويا لمواجهة ارتفاع الأسعار . وهذا يرفع أسعار جميع المدارس فى عام ٩٢/١٩٩٣ لتصبح كالتالى :

مدرسة التعليم الابتدائى	٩ فصول	(١٦٥٠٠٠ جنيها)
	١٢ فصل	(٢٦٤٠٠٠ جنيها)
مدرسة التعليم الإعدادى	١٢ فصل	(٢٧٥٠٠٠جنيها)
مدرسة التعليم الثانوى العام	٢٤ فصل	(١١٠٠٠٠٠جنيها)
مدرسة التعليم الثانى الصناعى (٣ سنوات)	٢٤ فصل	(٣٣٠٠٠٠٠ جنيها)
مدرسة التعليم الثانوى الزراعى (٣ سنوات)	٣٠ فصل	(١٦٥٠٠٠٠ جنيها)
مدرسة التعليم الثانوى التجارى (٣ سنوات)		(١٤٨٥٠٠ جنيها

جدول رقم (٤١)

تطور تكلفة بناء المدرسة خلال سنوات مختارة (بالجنيه المصرى)

المرحلة والفصول / السنوات	الابتدائية				الاعدادية				الثانوية العامة		الثانوية الصناعية (٣سنوات)		الثانوية الزراعية (٣ سنوات)		الثانوية التجارية (٣سنوات)	
	٩ فصول	الرقم القياسى	١٢فصل	الرقم القياسى	١٢ فصل	الرقم القياسى	١٨ فصل	الرقم القياسى	٢٤فصل	الرقم القياسى	٢٤ فصل	الرقم القياسى	٣٠فصل	الرقم القياسى	٢٤فصل	الرقم القياسى
٧٨/٧٧	٢٠٠٠	١٠٠	٣٥٠٠٠	١٠٠	–	–	٦٥٠٠٠	١٠٠	١١٠٠٠٠	١٠٠	٢٢٠٠٠٠	١٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠	١٠٥٠٠٠	١٠٠
٧٩/٧٨	٢٤٠٠٠٠	١٢٠	٤٠٠٠٠	١١٤	–	–	٦٠٠٠٠	٩٢	١٠٠٠٠٠	٩٠	–	–	–	–	١٣٠٠٠٠	١٢٣
٨٠/٧٩	٢٤٠٠٠	١٢٠	٤٢٠٠٠	١٢٠	–	–	٦٥٠٠٠	١٠٠	١٥٠٠٠٠	١٣٦	١٠٠٠٠٠	٤٥	٥٠٠٠٠	١٠٠	١٠٠٠٠٠	٩٥
٨٢/٨١	٤٥٠٠٠	٢٢٥	٦٥٠٠٠	١٨٥	–	–	٩٥٠٠٠	١٤٦	١٤٠٠٠٠	١٢٧	٢٠٠٠٠٠	٩٠	١٠٠٠٠٠	٢٠٠	١٤٠٠٠٠	١٣٣
٨٤/٨٣	٦٥٠٠٠	٣٢٥	٩٠٠٠٠	٢٥٧	–	–	١٣٠٠٠٠	٢٠٠	١٨٠٠٠٠	١٦٣	٣٥٠٠٠٠	١٥٩	٢٠٠٠٠٠	٤٠٠	١٨٠٠٠٠	١٧١
٨٩/٨٨	–	–	٩٠٠٠٠	٢٥٧	١٣٠٠٠	١٠٠	–	–	١٨٠٠٠٠	١٦٣	٥٠٠٠٠٠	٢٢٧	٢٠٠٠٠٠	٤٠٠	١٣٥٠٠٠	١٢٨
١٩٩١/٩٠	١٥٠٠٠٠	٧٥٠	٢٤٠٠٠٠	٦٨٥	٢٥٠٠٠٠	١٩٢	–	–	١٠٠٠٠٠	٩٠٩	٣٠٠٠٠٠	١٣٦٣	١٥٠٠٠٠٠	٣٠٠	–	–

• قام الباحث بتصميم هذا الجدول معتمدا على المصادر التالية ، ثم تم حساب الارقام القياسية وعرضت على النحو الموضح :

- وزارة التربية والتعليم : الادارة العامة للخطة والمتابعة : تكلفة بناء المدرسة وتكلفة الفصل الجديد عام ٧٨/٧٧- ١٩٨٤/٨٣
- وزارة التربية والتعليم : الادارة العامة للتخطيط والمتابعة : أسعار المبانى بخطة عام ١٩٨٩/٨٨
- وزارة التربية والتعليم : الادارة العامة للتخطيط والمتابعة : أسعار تكلفة المشروعات التعليمية والمبانى عام ١٩٨٩/٨٨
- وزارة التربية والتعليم : الادارة العامة للتخطيط والمتابعة : متوسط تكلفة فعلى إنشار وحدات المبانى الدراسية لعام ١٩٩٠

الاشارة (-) تعنى عدم بناء مدرسة من هذا النوع فى الميزانية لهذا العام أى " لم تدرج "

وبعملية حسابية نتبين ضخامة حجم إحلال وإصلاح مدارس التعليم الحالية ، بالإضافة إلى ما يستجد من احتياجات من المدارس لتحقيق الإلزام ، الأمر الذى يشكل عبئا لا قبل لميزانيات الدولة به .

وبديهى أن مثل هذه التكاليف ، وغيرها من تكاليف الإصلاح وتزويد المبانى المدرسية الموجودة بالتيار الكهربى أو المياه الصالحة للشرب أو المرافق الصحية الكافية يصعب اضافتها لاستثمارات أية ميزانية للتعليم فى نفس الوقت الذى يعنى تأجيل توفيرها ارتفاع مضاعف فى تكاليف إحلالها أو اصلاحها .

ولتوضيح فشل الأساليب المستخدمة لحل المشكلات المتعلقة بالمبانى المدرسية نناقش مايلى :

٣/٤/٢ نسبة الفترات المسائية فى كل مرحلة تعليمية

فنظرا لارتفاع تكلفة إنشاء مدارس جديدة كما أوضحنا ، مع تعاظم أعداد الطلاب ، وضيق المدارس الحالية ظهرت ضرورة الإلتجاء إلى توزيع الخدمة التعليمية بين المدارس الحالية لاكثر من فترة دراسية ، صباحية ومسائية .

وتدل الإحصائيات على أن نسبة المدارس التى تعمل فترتين فأكثر بلغت ٤٥٪ من مجموع المدارس الابتدائية ، وحوالى ٣٢٪ من المدارس الإعدادية ، وهو مايعنى أن المدرسة الواحدة تستخدم أكثر من مرة فى اليوم الواحد ! .

ويوضح الجدول التالى رقم (٤٢) توزيع المدارس حسب استخدامها فى فترة واحدة أو أكثر.

جدول رقم (٤٢)

توزيع المدارس حسب الفترات الدراسية بها

خلال العام الدراسى ٨٩/١٩٩٠ *

الفترة	مدارس وأقسام	فصول	طلاب	معدل الطلاب
١ - نظام اليوم الكامل	٤٤٦٠	٣٦٢٧٥	١٤٥٥٩٣٥	٣٢ر٩٧
٢ - صباحية ولا تشغل فصولها مدرسة أخرى	١٤٥٥	١٢٤٩٧	٥٣٣٠٢٣	١٠ر٧٦
٣ - صباحية وتشغل فصولها مدرسة أخرى	٣١١٨	٣٣٧٧٧	١٥٤٢٨٣٤	٢٣ر٥٠
٤ - مسائية فترة ثانية	٣١٩٧	٣٣٩٨٨	١٥٥٠٥٦٥	٢٣ر٦٣
٥ - مسائية فترة ثالثة	٦٧	١٣١٢	٧٥٩٣٩	٠ر٥٠
٦ - درسة ولحدة تعمل على فترتين	١٢٣٠	١١٩٧٢	٤٩٧٧٩٨	٩ر٩٠
الإجمالى	١٣٥٢٧	١٢٩٨٢١	٥٦٥٦٠٩٤	١٠٠٪

* المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء .

والمزعج فى هذه الإحصائيات أن عدد الطلاب الذين يخضعون لنظام الفترتين فأكثر ، بلغ عددهم فى عام ٨٩/١٩٩٠ حوالى ٢ر٢ مليون تلميذ فى مرحلة التعليم الأساسى ، أى بنسبة ٦ر٣٧٪ من إجمالى طلاب هذه المرحلة .

ويدهش أن تعدد الفترات يعنى اختصارا فى الساعات المقررة للتعليم ، وهو بالتالى يؤدى إلى حرمات الطفل من جرعات تعليمية كان من المفروض أن يحصل عليها . وكذا حرمانه من ممارسة الأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية التى كثيرا ما يتم اختزالها لتوفير الوقت لمواد تعليمية أخرى .

ومن زاوية أخرى فإن تعدد الفترات الدراسية الصباحية والمسائية يؤثر تأثيرا ضارا على مستوى الخدمة التعليمية المقدمة بشكل عام ، كما يؤثر تأثيرا بالغا على كفاية المبانى المدرسية ، ويختصر من عمرها الافتراضى مما يسبب مشكلة أخرى تدور فى دائرة مفرغة .

ومهما كانت العوامل التى أدت لذلك ، فنحن مطالبون بإيجاد خرج من هذا المأزق فى صيغ وتصورات جديدة أو غير تقليدية .

وعلى الرغم مما أكدته استراتيجية تطور التعليم من أن الخطة الخمسية لإصلاح التعليم المصرى (٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) سوف تضمن الغاء الفترات الدراسية المتعددة ، وتطبق اليوم الدراسى الكامل ، وتخفض الكثافات إلى ٤٠ تلميذا فى الفصل بالتعليم الأساسى و٣٨ تلميذا فى الفصل بالتعليم الثانوى العام والفنى ، فلم يحدث حتى الآن ما يشير إلى ذلك . فمازال اليوم الدراسى ناقصا ، والفترات الدراسية متعددة ، وكثافة الفصل فى التعليم الأساسى بلغت أكثر من ٤٠ طفلا (كما سبق وأوضحنا) . والأمر يقتضى مواجهة مجتمعية مخططة ، لأن التاخر فيه يعنى مزيدا من التخلف التحصيلى والمهارى والوجدانى لطلابنا فى المراحل التعليمية المختلفة ، وعجزا عن تحقيق ديموقراطية التعليم بتوفير مكان لكل تلميذ فى التعليم الأساسى ، كما أنه يتضمن زيادة مضاعفة فى تكاليف أى مشروع مستقبلى للأبنية التعليمية .

٣/٤/٣ كثافة الفصل

يوضح الجدول التالى رقم (٤٣) كثافة الفصول فى كافة مراحل التعليم الجامعى خلال عقد الثمانينات .

ويوضح الجدول الإرتفاع الكبير فى كثافة الفصول خلال عقد الثمانينات بدلا من انخفاضها نتيجة للزيادة الكبيرة فى أعداد التلاميذ مقابل نقص شديد فى أعداد المبانى المدرسية الصالحة كمدارس . وهذا الإرتفاع يؤثر بدرجة كبيرة على مسار العملية التعليمية ومستويات جودتها وكفايتها .

ففى التعليم الأبتدائى نجد أن كثافة الفصل قد ارتفعت من ٨ر٣٩ طالب إلى ١ر٤٥ ونفس الأمر تقريبا فى التعليم الإعدادى . وإن كان يلاحظ أن هناك ارتفاع مفاجئ فى كثافة الفصول فى التعليم الإعدادى فى الأعوام ٩٠/٨٩ ، ٩١/٩٠ (٣ر٤٣ ، ١ر٤٥ على الترتيب) ومرجعه هو الفوج المزدوج الذى سبق الحديث عنه .

ويلاحظ وجود انخفاض طفيف فى كثافة الفصول بالتعليم الثانوى العام والفنى ولكنها كلها دون المعدلات المقررة .

على أنه من ناحية أخرى نجد أن هذه المتوسطات التى يوضحها الجدول خادعة ، فهناك تباينات شديدة بين المحافظات بخصوص هذه الكثافة . فالبيانات توضح أن كثافة الفصل منذ عام ١٩٧٨/٧٧ وحتى عام ١٩٨٧/٨٦ قد ارتفعت إلى مايقرب من ٥٠ تلميذا فى الفصل بالتعليم الابتدائى فى محافظات القاهرة ، والجيزة ، والقليوبية ، والاسكندرية ، فى حين انخفضت كثافة الفصل الابتدائى فى محافظة الوادى الجديد من ٣١ تلميذا عام ٧٧ إلى ٢٧ تلميذا فى عام ١٩٨٦ (٦٨) .

جدول رقم (٤٣)

تطور كثافات الفصول خلال الفترة ٨٠/٨١ وحتى ١٩٩١/٩٠

المرحلة / السنة	٨١/٨٠	٨٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠
التعليم قبل الابتدائى	٤٥ر٠	٤٥ر٠	٤٤ر٠	٤٥ر٠	٤٥	٤٢	٤٤	٤٣	٤٣	٤١	٤٥ر٥
التعليم الابتدائى	٣٩ر٨	٤٠ر٤	٤١ر٥	٤٢ر٥	٤٣ر٥	٤٣ر٩	٤٤ر٦	٤٤ر٥	٤٤ر٨	٤٣ر٣	٤٥ر١
التعليم الاعدادى	٣٩ر٩	٤٠ر٩	٤١ر٥	٤٢ر٤	٤١ر٥	٤١ر٥	٤٢	٤٢ر٨	٤١ر٤	٤٣ر٣	٤٥ر١
جميع التعليم الاساسى	٣٩ر٩	٤٠ر٧	٤١ر٥	٤٢ر٤	٤٢ر٥	٤٢ر٧	٤٣ر٣	٤٣ر٧	٤٣ر١	٤٣ر٣	٤٥ر١
الثانوى العام	٤٠ر٨	٤١	٤٠ر٧	٤١	٤١	٣٩ر٩	٣٩	٣٧ر٦	٣٦ر٦	٢٦ر٩	٧٣ر٣
الثانوى فنى وصناعى مستواه	٣٥ر٤	٣٦	٣٥ر٨	٣٣ر٣	٣٥ر٦	٣٦	٣٥ر٧	٣٤ر٦	٣٤ر٥	٣٤ر٥	٣٥ر٢
المعلمين والمعلمات	٣٤ر٣	٣٤	٣٤ر٣	٣٤ر٨	٣٢ر٣	٣٣ر٩	٣٤ر٤	٣٥ر٢	٣٤ر٢	٣٣ر٣	٣٣
التربية الخاصة	٨ر٤	٨ر٤	٨ر٣	٨ر١	٨ر١	٨ر٢	٨ر٥	٨ر٧	٨ر٩	٩ر٣	٩ر٨
مدارس الفصل الواحد	٢٥ر٥	٢٦ر٤	٢٥ر٨	٢٥ر٤	٢٨	٢٩ر٩	٢٧ر٤	٢٥ر٥	٢٦ر٨	٢٨ر٢	٢٩
الإجمالى العام	٣٨ر٩	٣٩ر٨	٤٠ر٥	٤١ر٣	٤١ر٧	٤٢	٨ر٥	٤٢ر٤	٤٢ر٤	٤٢ر١	٤٢

استخرجت البيانات من المصادر التالية وحولت على النحو المعروض :

- الادارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى : احصائية عن حالة التعليم فى جمهورية مصر العربية - السنوات ٨٠/٨١ - ٨٩/٩٠
- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية: تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٠ - ١٩٩١ ص ص (٥ ، ٦)

جدول رقم (٤٤)

كثافة الفصول بمراحل التعليم قبل الجامعي للعام الدراسى ٩٢/١٩٩٣

نوع التعليم / المحافظة	ماقبل الابتدائى	الابتدائى	الاعدادى	الثانوى العام	الثانوى الصناعى	الزراعى	التجارى
القاهرة	٣٧ر٦	٤٥ر٦	٤٢ر٥	٤١ر٩	٣٢ر٧	-	٣٨ر١
الاسكندرية	٤٥ر٤	٤٩ر٧	٤١ر٤	٤١ر١	٣٤ر٧	٣٥ر٧	٣٦ر٨
البحيرة	٤٢ر١	٤٤ر٢	٤٤	٤٩ر٣	٣٨ر٢	٣٨	٣٨ر١
الغربية	٣٢ر٥	٤٣ر٧	٤٣ر٤	٣٩ر٧	٣٨ر٦	٣٨ر٧	٤٠ر٢
كفر الشيخ	٣٤ر٥	٤٠ر٣	٣٨ر٣	٣٨ر٥	٣٤ر٢	٣٨ر١	٣٧ر١
المنوفية	-	٤٣ر١	٤٥ر٩	٣٨ر٤	٣٤ر٥	٣٦	٣٧
القليوبية	٣٦ر٦	٤٩ر٧	٤٥ر١	٣٨ر١	٣٥ر٤	٣٥ر٧	٣٨ر٧
الدقهلية	٤٠ر٨	٤٢ر٤	٤٠ر٣	٣٧ر٩	٣٧ر٥	٣٧ر٢	٣٥ر٧
دمياط	٣٦ر٩	٤٢ر٧	٣٨ر٢	٣٥ر١	٣٤ر٧	٣٢ر٧	٣٥ر٦
الشرقية	٣١	٤٤ر٨	٣٩ر٦	٣٦ر٦	٣٤ر٥	٣٥ر٣	٣٨ر٦
بورسعيد	٤٣ر٧	٤٣ر٠	٣٨ر٤	٣٢ر١	٢٩ر١	٢٩ر٥	٣١ر١
الاسماعيلية	٣٨ر١	٤٠	٣٧ر٨	٣٣ر٧	٣٢ر٤	٣٤ر٢	٣٤ر٨
السويس	٤٠ر٥	٤١ر٧	٣٩ر٣	٣٦ر٢	٣٦	٣٧ر٣	٣١ر٤
الجيزة	٣٥ر٩	٤٧ر١	٤٧ر٢	٤٦ر٦	٣٤ر١	٣٨ر٧	٤٢ر٢
الفيوم	٤١ر٧	٤٤ر٧	٤٢ر١	٣٧ر٤	٣٨	٣٩ر٦	٣٩ر٨
بني سويف	٣٨ر٣	٣٩ر٧	٤٢ر٧	٣٧ر٣	٣٤ر٧	٣٦ر٥	٣٨ر٢
المنيا	٤٢ر٩	٤٩ر٤	٤١ر٥	٣٨ر٦	٣٨ر٩	٤٠ر٠	٣٩ر٧
اسيوط	٤٠	٤٢ر٨	٣٩ر٤	٣٧ر٧	٣٩ر٦	٣٧ر٤	٣٩ر٩
سوهاج	٤٣ر٦	٤١ر٤	٤١ر١	٣٦ر٢	٣٧ر٢	٣٧ر٥	٣٧ر٧
قنا	٣٩	٤٠ر٩	٤١ر٩	٣ر٦	٣٨ر٨	٣٦ر٤	٣٥ر١
اسوان	٣٢ر٨	٣٨ر٠	٣٨	٣٤ر٨	٣٦ر٩	٣٥ر٦	٣٦ر٥
مرسى مطروح	٣٠ر٥	٢٧ر٨	٣٢ر٤	٣٠ر٣	٣٣ر٤	-	٣٤ر٨
الوادى الجديد	١٧ر٩	٢٢ر٤	٢٨ر٤	٢٧ر٩	٢٩ر٩	٣٠ر٩	٣٥ر٧
البحر الأحمر	٢٧ر٤	٣٢ر١	٣٠ر٤	٢٨ر٥	٢٧ر٣	-	٢٧ر٩
شمال سيناء	٢١ر٩	٢٤ر٨	٢٥ر١	٢٠ر٧	٣٢ر٢	٢٨	٣١ر٥
جنوب سيناء	١٤	١٤ر١	٢٠ر٧	١٣ر٢	٣٠ر٥	-	٢٧ر٤
الإجمالى	٣٨ر٢	٤٣ر٧	٤١ر٨	٣٩ر١	٣٥ر٩	٣٧	٣٨ر٠

مستخرج من بيانات من المصدر التالى : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : بيان بأعداد المدارس والفصول واعداد التلاميذ فى مرحلة التعليم طبقا لمحافظات للعام لدراسى ٩٢/١٩٩٣

وإذا انتقلنا لعام ١٩٩٣/٩٢ لوجدنا فوارق جوهرية ضخمة بين المحافظات بشأن كثافة الفصل ، والجدول رقم (٤٤) يوضح هذه الفوارق .

ومن الجدول السابق رقم (٤٤) يتضح أن كثافة الفصول فى كافة مراحل التعليم قبل الجامعى خلال العام ١٩٩٣/٩٢ مازالت مرتفعة عن سنوات الثمانينات ، ولاسيما كثافة فصول التعليمية الابتدائى والثانوى العام والفنى . ويبدو هذا منطقيا بالنسبة للتعليم الثانوى حيث انتقلت إليه حركة الفوج المزدوج فى هذا العام مما أدى إلى ارتفاع كثافة فصوله ، وكان من المتوقع أن تنخفض كثافة التعليم الإعدادى مقابل ذلك بشدة ولكن هذا لم يحدث حيث كان الانخفاض ضئيلا . بل أنه تقرير وزارى يقرر أن هناك ازدياد مستمر فى كثافة الفصل بالتعليم الاعدادى حيث وصلت إلى أكثر من ٦٠ تلميذ فى المدارس عام ١٩٩٠/٨٩ (٦٨) . ولعل ارتفاع كثافة الفصول فى التعليم الابتدائى مرجعه ازدياد معدلات النمو السكانى وبالتالى تدفق الملزمين على هذا التعليم فى مقابل محدودية المدارس المتاحة للتعليم الابتدائى وتدهور مستويات أغلبها .

ويوضح الجدول أيضا أن جميع محافظات الحدود (الوادى الجديد ، البحر الأحمر ، مطروح، وشمال سيناء وجنوب سيناء) تنخفض فيها كثافة الفصول عن المتوسط العام بدرجات كبيرة فجميع مراحل التعليم قبل الجامعى بسبب إنخفاض الكثافة السكانية مع توافر أعداد جديدة ومناسبة من المدارس والفصول .

إن محافظتى القليوبية (وجه بحرى) والجيزة (وجه قبلى) ترتفع فيها كثافة الفصول عن المتوسط العام فى جميع مراحل التعليم تقريبا . وتقترب منهما محافظة المنيا (وجه قبلى) والغربية (وجه بحرى) .

فى حين نجد أن المحافظات الحضرية تتراوح بين الإرتفاع الشديد فى كثافة الفصول عن المتوسط العام كما هو الحال فى محافظة الاسكندرية والقاهرة أو الإنخفاض عن المتوسط العام أو المتحرك فى نطاقه كما هو الحال لمحافظتى بور سعيد والسويس . وبين هذه المحافظات تتأرجح باقى المحافظات حول المتوسط العام .

ومن ناحية أخرى نجد أن كثافة الفصل تتأثر كذلك بنوعية التعليم وتبعيته فكثافة الفصل ترتفع فى المدارس الرسمية عنه فى باقى المدارس الأخرى الخاصة والمعانة وغيرها . والجدول التالى يوضح مدى تأثر كثافة الفصل بنوعية التعليم الابتدائى وتبعيته وذلك فى العام الدراسى ١٩٩٠/٨٩ .

جدول رقم (٤٥)

متوسطات الكثافة فى جميع صفوف المدارس الابتدائية فى العام ١٩٩٠/٨٩ *

البيان	رسمى	معان	رسمى لغات	خاص عربى	خاص لغات	الإجمالى
عدد التلاميذ	٥٦٥٥٩٥٠	١١٦٣٥١	١٨٤٠٢	٢٧٥٧٧٦	٨٨٦٢١	٦١٥٥١٠٠
عدد الفصول	١٢٩٨٢١	٣١٢٣	٤٧٤	٦٣٠٥	٢٣٩٩	١٤٢١١٧
متوسط الكثافة	٦ر٤٣	٣ر٣٧	٨ر٣٨	٧ر٤٣	٩ر٣٦	٣ر٤٣

* المصدر : الإدارة العامة للتعليم الابتدائى : التقرير السنوى عن التعليم الإبتدائى فى العام الدراسى ١٩٩٠/٨٩ ، ص (١١) .

٣/٥ الادارة التعليمية بين القدرة والاحباط

يكاد يعقد الإجتماع بين جمهور المختصين على كون النظم الإدارية المتحكمة فى اتخاذ القرار هى أكثر جووانب النظام التعليمى حاجة إلى الإصلاح . ومرد ذلك ، فى الغالب ، إلى تغافل أصحاب الحركات الإصلاحية فى التعليم عن النظر الجدى إلى إدارة التعليم وإعطائها الأولوية القصوى فى الإصلاح ، التى تتناسب مع كونها العامل الحاسم فى نجاح أو فشل تلك الحركات ، فإغلب التجديدات التى طرأت على البنى الإدارية التعليمية لم تزد عن مجرد تحسين فى بعض عناصر الإدارة التربوية ، فى حين أن الأصل فى إصلاحها يعتمد بالأساس على نظرة كلية محيطة . وعلى توافر دعم حقيقى ، ومساندة من السلطة السياسية بشكل يجعلها قطاعا طليعيا رائدا فى عملية الإصلاح ، وبشكل ينقلها من إدارة المحافظة والتسيير إلى إدارة للابداع والتطوير .

ويجد المدقق فى دراسة إدارة التعليم المصرى ، بكل مستوياتها العليا والوسطى والتنفيذية، يكشف لنا عن عديد من المشكلات التى تعوق حركتها وحركة التعليم معها ، وفى مقدمة هذه المشكلات نجد ما يأتى :

- غياب للرؤية الفلسفية والتربوية المبدعة التى توجه العمل التعليمى والعاملين فى الإدارة.
- تفشى مناخ من الروتينية التى تتمسك ، جزئيا وحرفيا ، بتشريعات ونصوص تقليدية تستهدف تنفيذ أوامر وتعليمات لا تخرج عن نطاق وتسيير الأعمال الروتينية والكتبية أو الرقابية أو التسجيلية أو المالية .
- سيطرة مجموعة من الكوادر البشرية الإدارية بالضرورة وليس بالمهنة ، هذه المجموعة وجدت طريقها إلى مناصبها بحكم مشكوك فى صحتها (كالأقدمية وكبر السن والثغرات الإدارية .. الخ) . وتتسم هذه المجموعة بمعادات الفكر الإدارى الحديث أو التشكيك فيه أو الجهل به ، لذا ، فهى لا تعلم شينا عن الأسس الحديثة لإدارة التعليم كنظام وكمؤسسة ، وتفتقر إلى الكفايات والمهارات المتصلة بالتخطيط والتنظيم والحفز والتقويم واتخاذ القرار، وهى مكونات الإدارة التربوية الحديثة .
- تخلف برامج التدريب والتنمية الإدارية للقيادات التربوية ، على نحو يجعل فائدتها محدودة للغاية ، فبرامجها قصيرة ، ومضمونها سطحى ولا صلة له بالعمل الإدارى داخل المدرسة ، ولا تقوم على أساسا حقيقى للأحتياجات التدريبية للمتدربين ، وتعتمد على فلسفات إدارية متضاربة لا تسمح بالإستفادة منها ، وأغلبها يعتمد على محاضرات انظية كلامية تلقينية ، تبتعد على أساليب التدريب الحديثة ، كسلة القرارات ، وورش العمل (الحقيقية) ، والمباريات الإدارية ، وتمثيل الإدوار ، والمحاكاة ، وغيرها من الإساليب والتقنيات التى

تستطيع أن تقدم الجديد والفعال فى مجال إكساب المعارف والمهارات المتصلة بعلوم الإدارة الحديثة وممارساتها ، وتسهم فى تغيير حقيقى لاتجاهات المتدربين نحو وظائفهم وممارساتهم الإدارية بشكل فعال ، ناهيك عن تدنى المستويات التأهيلية للكوادر التى تتولى أمر التدريب ذاته .

- هيمنة المركزية ، بشكل يمسك بتلابيب كل جزئيات النظام التعليمى المصرى على نحو يعوق حركته ويمنع كل المبادرات والمشاركات بمستوياتها المختلفة ، ويعرقل الإبداع الفردى والجماعى ، ويقلص سلطة " اتخاذ القرار " فى يد عدد محدود من الأفراد ، ويقلص هامش الديمقراطية المتاح . وتعتمد هذه المركزية فى حل مشكلات التعليم المتلاحقة على أسلوب يقلل من القدرة الوظيفية للنظام التعليمى ، ويؤدى إلى تدهور أدائه وإنجازه وهو أسلوب " الإدارة بالأزمات " (الفوج المزدوج كمثال) .
- غياب البنى الأساسية لصناعة القرار التربوى الإدارى السليم . وهى البيانات والمعلومات الدقيقة والمفصلة ، حيث تنحسر مراكز المعلومات بشكل ملت للنظر ، مما يجعل تشخيص المشكلات واتخاذ القرارات والسياسات والمساءلات والتقييم الإدارى كلها قائمة على انطباعات ذاتية قد لا تمثل الواقع فى شئ ومما يزيد المسالة سوءا أن الأساليب والتقنيات المستخدمة فى تسيير العمل الإدارى وفحص المواقف الإدارية والتنفيذية بأساليب عفا عليها الزمن ، ولا تستطيع أن تقدم الشئ الكثير عن دراسة الواقع التعليمى ولا محدداته. بالإضافة إلى قصور الامكانات المادية والمالية بشكل يقيد من حركة الإدارة فى صنع قراراتها .. وإذا وجدت كل هذه العناصر الأساسية فلا يوجد توظيف حقيقى وفعال لها، اما لموقف عدائى منها أو لجهل باستخدامها .
- حدوث تداخل بين العديد من الهياكل الإدارية العليا المسئولة عن رسم سياسات التعليم واستراتيجياته والتخطيط له . فهناك مثلا تداخل واضح بين مهام مجالس عليا مثل المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى ، ومجلس مديرى التربية والتعليم ، ومجلس رؤساء القطاعات والإدارات المركزية ، ومجلس مستشارى المواد الدراسية ، والمجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحوالأمية . بالاضافة إلى تداخل المهام بين المراكز البحثية ، كالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، والمركز القومى للمناهج ، والمركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى والإدارة المركزية للتخطيط والأبنية التعليمية .

وهناك تداخلات أخرى بين عدد كبير من اللجان المستديمة . وكل هذه التداخلات قد لا تسمح بالاستفادة الحقيقية من نتائجها ، كما لا تسمح للمسئول الأول عنها بالسيطرة الفعلية عليها ، وتوجيهها التوجيه الرشيد . وهذا كله يقتضى إعادة تشكيل الهيكل الإدارى والتنظيمى للوزارة فى ضوء توصيف للوظائف والمهام ، وفى ضوء الاحتياجات المستقبلية لها ، على أن يتم توفير دعم سياسى وشعبى لجهود القيادة التعليمية التى تتصدى لهذا العمل بكل ما تتضمنه من تغيير .

- تداخل الوظائف الإدارية الإشرافية مع الوظائف التدريسية على مستوى المدارس ، حيث وجدنا كما هو جدول (٣٦) قيام الكوادر الإدارية الإشرافية بأعمال تدريسية كنتيجة للحاجة الشديدة اليهم بحكم النقص فى أعداد المدرسين فى كافة المواد .

٦/٣ المناهج الدراسية : ملاحظات كيفية

تشير العديد من الدراسات والبحوث النقدية والتحليلية إلى أن كثيرا من القسمات التى تحتفظ بها المناهج لم تجعلها تفشل فقط فى تطوير تعليمها ومجتمعها ، بل أسهمت أيضا فى إفساد هذه المجتمعات وفى تكريس تبعيتها وتخلفها ، بالمشاركة مع عوامل داخلية وخارجية أخرى .

وطبقا لما هو متاح لدينا من دراسات ومشاهدات ، يمكننا أن نرصد بعض الملامح الرئيسية لمأزق أو أزمة المناهج ، ليس بغرض إعطاء تحليل كامل ومفصل عنها ، بل كمحاولة للبحث عن حلول فعالة مجاوزة لها ، ليس بالقفز عليها ، بل بتطويقها وتحجيم مفعولها وتأثيرها فى المناهج ، وهذه الملامح فى عموميتها يمكن أن تندرج ضمن ثلاث فئات أساسية مجتمعية وتعليمية ومناهجية .

على أنه من الضرورى التأكيد على أن أى ملمح من هذه الملامح يمكن أن يقع فى أكثر من فئة من الفئات فى وقت واحد ، لذا فمن التعسف الفصل بينها - وفيما يلى خمسة من أهم الملامح التى نرى أنها تميز أزمة المناهج المصرى(٧٠) .

١/٦/٣ تغليب المسائل الفنية على الخطاب الاجتماعى

يؤخذ على المناهج التعليمية أنها أصبحت مصدرا أساسيا لحالة الاغتراب الثقافى والاجتماعية للمتعلم فى الوقت الذى كان ينبغى أن تكون فيه تعبيرا عن حركة المجتمع وتقدمه . فعلى الرغم من أن الأهداف المعلنة للمناهج هى تأكيد الديمقراطية والمساواة ، وإعلاء قيمة العمل الإنسانى وتأصيل الهوية العربية والإسلامية ، والتأكيد على ضرورة ربط المتعلم ببيئته ومجتمعه ، والدفاع عن استقلالية الإنسان وحريته وضرورة دعم قدراته العلمية والنقدية والإبداعية ، إلا أنها (أى المناهج) ، على مستوى ممارستها الحقيقية ، تحركها أهداف ومناهج ضمنية خفية Hidden Curriculum تتمثل فى طرق تدريس وأساليب تقويم ومقررات دراسية خفية أيضا ، تعمل على الإبقاء على علاقات التبعية ، متسترة وراء فكرة المساواة المعلنة رسميا ، وتنحاز للأقلية بتزويدها الطبقات المهيمنة برأس مال ثقافى ومادى يمكنها من المشاركة الكاملة فى النظام الاجتماعى ، وجنى ثماره .

كذلك تتجاهل هذه المناهج عقلية المتعلم وتملأ رأسه بمعلومات يخزنها دون وعى من خلال تعليم بنكى تلقينى ، على حد تعبير فرايرى ، يعمل على أقلمة المتعلم مع ظروف القهر والسيطرة والاستغلال ، وقتل ملكة النقد لديه من خلال رفض أسلوب الحوار والاعتماد على التلقين والتدجين بغية سيادة ثقافة الصمت ، وغرس ثقافة الذاكرة التى تعطل الطاقات الإبداعية ، وتفصل المتعلم عن بيئته ، وتجزئ المعرفة وتفصلها عن واقعها وعن الحياة العملية ، كما أنها تتجاهل تزويد المتعلمين بالمهارات والقيم التى تمكنهم من مواجهة الحياة وتدعيم التنمية المجتمعية . وهذا كله يقود المتعلم إلى الاغتراب عن ذاته ، وعن مجتمعه، وعن عالمه ، وحرمانه من الحرية والحيلولة بينه وبين ممارستها .

ومن الإنصاف القول إن هذا الملمح وليد عاملين أساسيين ، أكثر من وليد عهد النفط والتبعية الجديدة : فهو أولا وليد عصور التدهور الحضارى والاختراق الأوروبى / الاستعمارى الذى عمق فى مجتمعاتنا العربية مجموعة من التشوهات الهيكلية التى جلبت المزيد من التبعية الاقتصادية والثقافية والسياسية للخارج ، واستهدفت تحجيم دور التعليم كقوة فعالة فى التغيير الاجتماعى ، وهو ثانيا وليد غياب الوعى الاجتماعى لدى عدد من علماء المناهج ومخططيها على نحو يجعلهم يصرون دائما على عرض وصياغة محتوى وقضايا المناهج ومشكلاتها بأساليب فنية بحتة تعزل المتعلم عن واقعه وتغيبه عن قضايا عصره وعروبته ومجتمعه .

٢/٦/٣ التأرجح بين الأصالة والمعاصرة

فمناهجنا التعليمية ، فى مجملها ، تتبع أحد سبيلين : إما أن تنحاز كلية للتراث والثقافة العربية على حساب حضارة العصر ، تحت دعوى التأكيد على الهوية العربية ، وفى سبيل ذلك تقدم هذا التراث على نحو لا يستثير العقل ولا يمجد النقد ، بل يحنط التراث ويبالغ فى تقيسه ويعزله عن الواقع المعاش ، فتأتى المناهج غير موضوعية ، تسحب المتعلم من واقعه إلى عالم يؤمن به ولا يعيشه ، فيغترب عن ذاته وعن حضارته . وفى الجانب المقابل ، نجد مغالاة فى تقديم قيم وأدوات الحضارة الغربية ؛ فتنزلق هذه المناهج إلى تمجيد كل ماهو غربى وتقليده تقليدا مشوها -- وواضح أن مثل هذا الإتجاه ، كزميله السابق ، يزيد من اغتراب المتعلم عن واقعه المتخلف ويجعله متطلقا باستمرار خخارج حدود وطنه وشعبه ، ويقلل من شأن حضارته العربية الإسلامية الأصيلة ويتغافل عن دورها فى صنع الحضارة الغربية ذاتها .

وغير خفى أن كلا الجانبين يخطئ الهدف بتحيزه هذا ، ولعل نظرة متروية متأنية قادرة على المزج بين ماهو جوهرى وأصيل فى التراث ، وما هو مفيد وفعال فى الحضارة المعاصرة يسهم فى تشكيل إنسان متعلم منتج يؤمن بربه ووطنه وأمته ، وقادر فى الوقت نفسه على تعاطى أدوات الحضارة الإنسانية دون عقد ، والتعامل معها بندية واتقان ، بل وأن يقدر على الإسهام المبدع فى منجزاتها .

٣/٦/٣ الإهداف المشوهة وصم الاختبارات

ونعنى بهذا ميل العديد من مخططى المناهج إلى إهمال عديد من مخططى المناهج إلى إهمال عدد من الأهداف الهامة لسبب أوحد هو عدم قابليتها للقياس السهل . مثل الأهداف المتعلقة بالجوانب الأخلاقية والوجدانية ، فنجدهم يركزون أساسا على تلك الأهداف الأكثر قبولا للقياس بسهولة مثل التحصيل الدراسى والأكاديمى فنجد هؤلاء المخططين مغرمين بتصميم اختبارات مقننة للتحصيل الدراسى ، على حساب الأهداف الأخرى ، وهذه الاختبارات نفسها مشكوك فيها ، إذ إنها تستند إلى افتراضات مثيرة للجدل ، وأدوات واهية وبيانات تفسر تفسيرا غير دقيق ، ناهيك عن تغافلها للكثير من النشاطات المدرسية الهامة .

٤/٦/٣ حمى الاستهواء والفسيفسائية البحثية

ويتجلى هذا الملمح فى ترديد قلة من علماء المناهج والمربين لبعض المصطلحات أو التقنيات الجديدة بطريقة تفتقر إلى التمحيص أو التمييز أو النظر النقدى فيها . ولعل أوضح الأمثلة على ذلك الاستخدام المتكرر لأساليب النظم والنماذج الرياضية والتقنيات المستقبلية ، دون فهم للخلفيات الفلسفية والاجتماعية التى تستند إليها ، ودون معرفة صحيحة لأصول تطبيقها ، بل ان الأمر يصل إلى عدم الحاجة أساسا إلى استخدامها ، ومما يشجع ازدهار هذه الحمى ضعف الضوابط العلمية والأخلاقية فى بعض الأحيان ، وغياب الفكر النقدى الصارم فى أكثر الأحيان .

ويبدو أن هذه الظاهرة ليست قاصرة على المنطقة العربية ، إذ إن " إبل " يشير إلى أن كثيرا من علماء المناهج يوظفون اسلوب تحليل النظم (وهو أحد أساليب مدخل النظم Systems approach) فى حل مشكلات المناهد دون فهم أو دراية لتعقد العلاقات بين هذه المشكلات ، إلى جانب أنهم لا يستعيرون أكثر من القشرة الخارجية للمصطلحات المستخدمة فى تغطية استعارتهم هذه ، فهم يستعيرون اللغة فقط ، وغالبا سطح اللغة ، ويسحبونها من سياقها الصحيح ، بالإضافة إلى عدم توفر البصيرة لديهم أساسا فى مجال تصميم المناهج .

وإلى جانب هذا الغرام بتحليل النظم ، نجد أنه يحلو للبعض من مخططى المناهج أن ينفقوا الوقت والجهد فى بناء نماذج رياضية ، ساذجة ومعقدة أحيانا ، لدراسة عدد من قضايا المنهج أو تصميمه أو تخطيطه ، والملفت أن مثل هذه الجهود الكبيرة تضيع هباء عندما تصطدم بالواقع ، إذ إنها إما مثالية أو افتراضاتها مشكوك فيه ، أو معلوماتها قديمة ، أو غير واضحة فى اتخاذ القرارات ، أو أن المشكلة أساسا بسيطة ولا تستدعى إنفاق كل هذا الجهد وكان من الممكن حلها باستخدام تفكير منطقى أو أساليب أبسط ، بدلا من " استعمال مدفع لقتل ذبابة " كما يقال .

وتقترن بهذه الحمى ، حمى أخرى لا تقل عنها إثارة ، وهى الشغف بالموضوعات الصغيرة الضيقة والقليلة الأهمية . ومع تقديرنا لأهمية مثل هذه الموضوعات على المستوى الأكاديمى ، إلا أننا لا نستطيع قبولها إذا كان الأمر يتعلق بالقضايا الحقيقية لمناهجنا وتعليمنا ومجتمعنا ، فأغلب هذه الموضوعات لا تقدم ولا تؤخر فى البناء المعرفى للمناهج ، ولا تشكل إسهاما فريدا فى حل قضاياه ومسائله ، وغالبا ما تفتقر إلى إطار منهجى وتفسيرى يجمعها وايديولوجية اجتماعية تضمها ، لأنها إلى جانب فسفسائيتها ، متكررة ونمطية ، وهذا كله يجهض أية إمكانية حقيقية للاستفادة منها .

٥/٦/٣ غياب التخطيط العلمى المستقبلى

كما تكشف لنا من قبل ، فإن ميدان المناهج من أكثر مجالات الكيف التعليمى إهمالا من منظور التخطيط العلمى المستقبلى . ففى ظل أساليب تخطيطية تقليدية مشكوك فى فاعليتها وفرضياتها ، وفى ظل إغفال لحسابات الجودة والفاعلية ، لا يمكننا أن ننتظر من المناهج الشئ الكثير . وفى ظل فكر تربوى يسبح فى آفاق الماضى ويتغنى بالانجازات المتواضعة للحاضر ، لن نجنى سوى الانفصال عن عالمنا . وفى ظل غياب استراتيجية مجتمعية مستقبلية تمثل ضميرنا الاجتماعى وتقودها إرادتنا السياسية ومشاركتنا الشعبية ، مترجمة فى مناهجنا ، لن نتحرك ولن يصبح لنا وجود فى عالم الغد ومابعد الغد .

وفى ظل غياب للتجريب فى كل خطة مقترحة للمناهج ، وتسرع فى التطبيق دون حسابات معلنة ، وفى ظل غياب لتقنيات تحسب لنا الوقت وتقدر لنا التكلفة وتخصص الموارد اللازمة لإدارة الأنشطة ، سوف يزداد الهدر فى المناهج والنظم التعليمية ، ولن نجنى سوى القليل بل قليل القليل مما نطمح ونبتغى .

نخلص مما سبق إلى أن المناهج تواجه مأزقا حرجا فى فكرها ومنهجياتها (مينودولوجياتها) وفى اتصالها بسياقها التربوى والمجتمعى ، وقد عرضنا باستحياء لأهم ما نعتقد أنه يشكل ملامح للأزمة . وفى تقديرنا أن الكثير من هذه الملامح يمكن التغلب عليه بقدر ما يكرس له المزيد من المربين والمخططين مواهبهم وجهودهم لإعادة تخطيط المناهج تخطيطا علميا مستقبليا فعالا .

٧/٣ الامتحانات والهدر التربوى

فى الوقت الذى تشير فيه نتائج الامتحانات إلى قدرات التلاميذ على التحصيل الدراسى ومدى نموهم وتقدمهم فى كل مادة دراسية بالإضافة إلى قدراتهم العلمية والسلوكية والابداعية ، فإنها تشير من ناحية مقابلة إلى مدى الهدر الذى يحدث فى التعليم ، فتكرار رسوب عدد من الطلاب قد يؤدى إلى تسربهم أو إلى خروجهم من النظام التعليمى مما يعد هدرا بشريا وماليا وتعليميا ينبغى التقليل منه .

وفيما يلى تحليل لنتائج الإمتحانات الخاصة بعدد من المراحل :

١/٧/٣ التعليم الأساسى

يعقد فى هذا التعليم امتحانين عامين أولاهما فى نهاية الحلقة الابتدائية (٦ سنوات قبل عام ٨٩/١٩٩٠) وثانيهما امتحان فى نهاية الحلقة الإعدادية :

١/١/٧/٣ امتحان نهاية الحلقة الابتدائية

يوضح الجدول التالى تطور نسب النجاح فى نهاية الحلقة الأولى :

جدول رقم (٤٦)

تطور اعداد الحاضرين والناجحين والنسب المئوية للنجاح فى امتحان نهاية الحلقة الابتدائية فى السنوات ٨٥/١٩٨٦ إلى ٨٩/١٩٩٠

السنوات الدراسية	عدد الحاضرين	عدد الناجحين	النسبة المئوية للنجاح
١٩٨٦/١٩٨٥	٨٣٢٢٥٧	٧٢٧٣٩٩	٣ر٨٧٪
١٩٨٧/١٩٨٦	٨٨٣٤٥٢	٧٥٥٧٠١	٥ر٨٥٪
١٩٨٩/١٩٨٧	٢٠٨٠٥٨٨	١٨٥٧٢٤٥	٣ر٨٩٪
١٩٩٠/١٩٨٩	١١٨٥٥٨١	٨٦٠٢٧٢	٦ر٧٢٪

المصدر : الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى : دراسة إحصائية عن نتيجة إتمام الحلقة الأولى من التعليم الأساسى ٨٩/١٩٩٠ .

ومن الجدول السابق نتبين أن هناك هدرا وفقد فى التعليم الابتدائى ناتج عن الرسوب فى السنوات محل الدراسة وصل إلى حوالى ١٠٥٦٨٢٠ راسب ، وهؤلاء الراسبون يشكلون " الخميرة الرئيسية " للمتسربين من التعليم الابتدائى بعد ذلك .

وإذا تعمقنا أكثر فى نتائج سنوات الدراسة بالتعليم الابتدائى نجد أن هناك فقد إضافى يحدث فى السنوات السابقة عن نهاية المرحلة أى فى الصفوف التى يحدد القانون إجراء امتحانات بها ، وهى الصفوف الثانى والثالث والرابع . والجدول التالى يوضح نتائج الفقد عن الرسوب خلال هذه الصفوف فى العام الدراسى ٨٩/١٩٩٠ .

جدول رقم (٤٧)

عدد ونسبة الفقد الناتج عن الرسوب فى صفوف المرحلة الابتدائية عن ٨٩/١٩٩٠

الصف الدراسى	عدد المقيدين للإمتحان	الناجحون فى الدورين		الراسبون	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الثانى	١٢٦٢٠٨٥	١١٦٧١٢٥	٥ر٩٢٪	٩٤١٦٠	٥ر٧٪
الثالث	١٢٣٧٣٢٠	١١٥٨٧٦١	٧ر٩٣٪	٧٨٥٥٩	٣ر٦٪
الرابع	١١٨٣٦٣٢	١٠٦٣٢٠٦	٨ر٨٩٪	١٢٠٤٢٦	٢ر١٠٪
الخامس	١٢٣٧٨٢٥	٨٦٠٢٧٢	٥ر٦٩٪	٣٧٧٥٥٣	٥ر٣٠٪
الإجمالى	٤٩٢٠٩٦٢	٤٢٥٠١٦٤	٤ر٨٦٪	٦٧٠٦٩٨	٦ر١٣٪

(ملحوظة : نسبة النجاح على جملة المقيدين وليس على عدد الحاضرين . ولو حسبت على عدد الحاضرين نجد أن نسبة النجاح ترتفع عن ذلك) .

المصدر : وزارة التربية والتعليم : الإدارة العامة للتعليم الأبتدائى : التقرير السنوى عن التعليم الابتدائى فى العام الدراسى ١٩٨٩ / ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص (٢٥) .

وواضح ارتفاع نسبة الهدر الناتج عن الرسوب خلال الصفوف إلى ٦ر١٣٪ . وقد يكون السبب فى ارتفاعه صدور القرار الوزارى الذى يسمح بإعادة الدراسة بالصف الثالث لأول مرة فى العام ١٩٩٠/٨٩ حيث وصلت نسبة الإعادة ٣ر٦ ٪ .

وبالأخذ فى الاعتبار كل صور الفقد (الرسوب ، والتسرب ، وعدم الأستيعاب) نجد أن نسبة الفقد مرتفعة كما يوضحها الجدول التالى ، مع العلم بأن هذه الأرقام ، ولاسيما تلك المتصلة بالإلزام (وعدم الإستيعاب) تقل عن الواقع بكثير كما سبق وأوضحناه فى جزء سابق .

جدول رقم (٤٨)

عدد ونسبة الفقد الأخرى فى التعليم الابتدائى

عام ١٩٩٠/٨٩

البيان	العدد	النسب
عدم الاستيعاب	١٧٠٦٢	٢ر١٪ من إجمالى الملزمين ١٣٧٠٠٠٠
الرسوب	٦٧٠٦٩٨	٩ر١٠٪ من إجمالى الملزمين ٦١٥٥١٠٠
التسرب	٨٧٩١٠	٤ر١٪ من إجمالى المقيدين ٦١٥٥١٠٠
إجمالى	٧٧٥٦٧٠	٦ر١٢٪ من المفترض قيدهم ٦١٥٥١٠٠

المصدر : وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للتعليم الابتدائى : التقرير السنوى عن التعليم الابتدائى فى العام الدراسى ١٩٩٠/٨٩ ، مرجع سابق ، ص (٢٦)

واضح ارتفاع حجم الفقد البشرى خلال عام ١٩٩٠/٨٩ ، والذى وصل إلى ٧٧٥٦٧٠ طالب وطالبة . وبدهى أن مثل هذا الهدر يمكن أن تترتب عليه مخاطر أهمها :

- الارتداد إلى الأمية يؤدى إلى تراكمات تزيد من تعقيد مشكلة الأمية حيث يؤثر التسرب وعدم الاستيعاب الكامل فى عدم سد منابع الأمية .
- ارتفاع التكلفة الحقيقية للتعليم ويعوق الموازنات فى تحسين العملية التعليمية .
- احتمال الانضمام إلى الفئات المنحرفة .
- تشجيع الانخراط فى سلك العمل فى سن مبكرة .
- الاخلال بالتوازن المفترض فى القوى العاملة بزيادة عدد غير المؤهلين للأعمال الفنية(٧١)

٣/٧/١/٢ امتحان نهاية الحلقة الاعدادية

يوضح الجدول التالى نتائج امتحانات شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسى (نهاية الحلقة الإعدادية) فى أعوام ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩ .

جدول رقم (٤٩)

نتائج امتحانات نهاية الحلقة الإعدادية

فى الفترة من ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٠/٨٩

السنوات الدراسية	حاضرون	ناجحون	النسبة المئوية
١٩٨٨/٨٧	٧٢٨١٢٤	٤٥٨٦١١	٦٣٪
١٩٨٩/٨٨	٧٧٢١٦٩	٤٨٩٠٠١	٣ر٦٣٪
١٩٩٠/٨٩	٧٥٧١٤٩	٥٤١٢٤٠	٥ر٧١٪

اشتقت البيانات من المصدر التالى :

الإدارة العامة للتعليم الإعدادى : تقرير نهاية العام ٨٩- ١٩٩٠ ، ص ص (٣٥ - ٣٦)

ومن الجدول نتبين أن ناتج الرسوب خلال ثلاثة أعوام وصل إلى ٧٨٨٥٩٠ راسب وراسبة أى بنسبة ٠ر٣٤٪ وهى نسبة مرتفعة للغاية .

واذا حاولنا التعرف على حجم الهدر الناتج من الرسوب فى التعليم الأساسى فى عام ١٩٩٠/٨٩ نجد أنه يصل إلى ٥٤١٢٨ راسب وراسبة من إجمالى الداخلين إلى الإمتحانات وهو عدد ضخم بشريا وماليا . كما أنه يعنى خروج عدد كبير من الأطفال إلى الشارع دون حصولهم على الحد الأدنى من المعارف والمهارات اللازمة لهم لمواجهة أعباء الحياة ولمواطنتهم .

٣/٧/٢ امتحان الثانوية العامة

يوضح الجدول التالى تطور نتائج الثانوية العامة خلال فترة الثمانينات .

جدول رقم (٥٠)

إجمالى أعداد الطلاب المتقدمين لامتحان الثانوية العامة وأعداد الطلاب الناجحين ونسب النجاح فى كل شعبة (أرقام مطلقة ونسبة مئوية) خلال سنوات ٨١/٨٢ - ٨٩/٩٠

السنة الدراسية	أعداد المتقدمين				اعداد الناجحين ونسب النجاح			
الدراسية	علوم	رياضة	أدبى	إجمالى	علوم	رياضة	أدبى	إجمالى
٨١/٨٢	٨٥٢٤٠	٥٥٦٥١	٩١٣٤٨	٢٢٢٢٣٩	٥٣٢٥٠	٣٦٩٢٠	٥٣٣٨٠	١٤٣٥٠٠
					(٣٦)	(٦٦ر٨)	(٥٩ر٢)	
٨٢/٨٣	٨٦٣٣٣	٥٦٦٣٩	٩٩٩٢٥	٢٤٢٨٩٧	٥٤٧٣٠	٣٨٨٠٢	٥٤١١٥	١٤٤٧٦٤٧
					(٦٣ر٩)	(٩٦)	(٥٤ر٧)	
٨٣/٨٤	٨٨٣٧٢	٥٧٣٥٠	١١٣٢٢٥	٢٥٨٩٩٤٧	٥٥٨٥٠	٣٦٦٢٩	٦٤٣١٢	١٥٠٧٧٩١
					(٦٣ر٨)	(٦٤ر٣)	(٥٧ر٤)	
٨٥/٨٦	١٠٣٠٤٤	٦١٦٤٩	١١٤٥٩٨	٢٧٩٢٩١	٧١٣٤٠	٤٥٠٥٠	٧١١١٩	١٨٧٥٨٩
					(٧٠)	(٧٣ر٩)	(٦٣ر١)	
٨٦/٨٧	١٠٧٥٦٩	٦٠٧٢٨	١٢٣٧١١	٢٩٢٠٠٨	٥٢٥٤٥	٣٤٥٤١	٥٩٠٠٨	١٤٦٠٩٤
					(٤٩ر٤)	(٥٧ر٥)	(٤٨ر٥)	
٨٧/٨٨	١٠٨٣٨٥	٥١٠٧٧	١٢٢٤٠٧	٢٨١٨٦٩	٥٤٣١٧	٢٩٧١٨	٦٣١٤٦	١٤٧١٨١
					(٥٠ر٨)	(٥٨ر٩)	(٥٢ر٥)	
٨٨/٨٩	٨٦٩٣٣	٤٠١٨٧	١١٢٩٢١	٢٤٠٠٤١	٤٥٥٩٢	٢٢٤٦٠	٦٥٨٧٣	١٣٣٩٢٥
					(٥٢ر٨)	(٥٦ر٣)	(٥٩)	
٨٩/٩٠	٨٦١٩٧	٣٩٥٩٨	١٢٦٠٥٩	٢٥١٨٥٤	٤٧٢٤٦	٢٣٧٦٢	٨٠٣٠٦	١٥٣١٤
					(٥٥ر٢)	(٦٠ر٥)	(٦٤ر٢)	

ملحوظة : نسب النجاح فى الشعب الثلاثة العامة موجودة بين قوسين .

المصدر : الإدارة العامة للامتحانات : نتيجة امتحان الثانوية العامة القسم العلمى والقسم الأدبى ، لأعوام متعددة ، فى : محمد محروس إسماعيل : مرجع سابق ، ص (٧٨) .

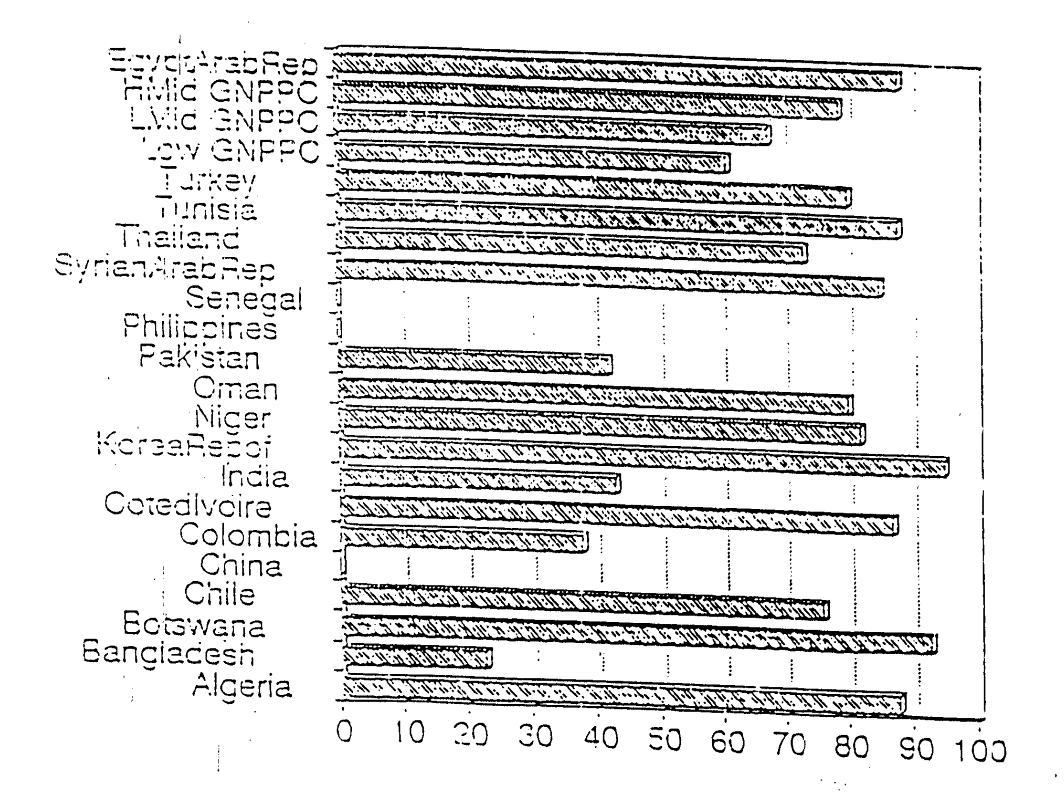
ويتضح من الجدول أن هناك نسبة رسوب لا تقل عن ٣٥ إلى ٤٥٪ من إجمالى المتقدمين إلى الامتحان ، وهذا يوضح فى النهاية أن هناك هدر بشرى ضخم يؤثر على النسبة الحقيقية للإلزام ، مما يجعل هذا الإلزام يصل إلى ما دون الأربعين فى المائة كنتيجة للرسوب فى الحلقة الابتدائية والحلقة الإعدادية والثانوية العامة ، بالإضافة إلى الذين يتسربون والذين لا يستوعبون فى الصف الأول من الحلقة الابتدائية ، انظر الشكل رقم (١٠) .

وإذا كان من مقاييس الإنجاز التعليمى مؤشر نسبة من يكملون المرحلة الثانوية إلى إجمالى الشريحة العمرية للتعليم الثانوى فإن هذه النسبة ضئيلة للغاية ، فى حين تصل إلى ٩٥٪ فى كوريا الجنوبية كما سبق وذكرنا من قبل .

شكل رقم (١٠)

نسبة الانتهاء فى المدرسة الابتدائية المصرية مقارنة

مع عدد من الدول النامية خلال العام ٨٨/١٩٨٩



المصدر : الادارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات

الفصل الرابع

توجهات مستقبلية

الفصل الرابع

توجهات مستقبلية

٤/١ مدخل

إن الوعى بحدود ما عرضنا من تحليل موجز للمشكلات وما اقترحنا من مفاهيم منطلقة من المشاركة ومحددة لها . يقودنا بدعوة " المجتمع المدنى " لمشاركة الحكومة فى ادارة وتمويل التعليم والرقابة عليه . على أن هذه الدعوى لا تتضمن التقليل من دور الحكومة ومسئوليتها عن ذلك، بل ما نطلبه من الحكومه هو العكس تماما . وفى إطار الدعوة الحكومية والشعبية بشكل متكامل خدمة لقضايا التعليم كل هذا فى ظل سياسات الإصلاح الاقتصادى الجديدة .

وعموما ، فإنه يمكننا المساهمه فى الحوار بوضع بعض التصورات التى تتحرك على جانبى الحكومة والجماهير والتى تتصل بما عرضناه من حلول وبدائل على النحو التالى : .

وقبل ذلك تنبغى الاشارة الى نقطتين اساسيتين ينبغى الالتفات اليهما عند اختيار أى أسلوب فى تمويل التعليم :

أولا : تتصل بطبيعته بالانفاق على التعليم كنظام بينى حساس غير مستقر بحكم تأثير بحكم كل عنصر من عناصره على العنصر الآخر ، ولكونه نظاما مفتوحا يتأثر بشدة بأى تغيير بشدة بأى فى طبيعة التعليم أو الوظيفة .

فإذا اخذنا مثال واحد على ذلك مثل ادخال الحسابات الآليه فى مدرسة ما ، فإننا نتوقع ارتفاع فى تكلفة الفنيين ، وارتفاع فى تكاليف صيانة الأجهزة ، والمحافظة عليها وذلك بالمقارنة للأساليب التقليدية كالسبورة والأوراق العادية . على أن مثل هذه الاجراءات مرنة للمدرسة فيما يتصل بالاستخدامات وجوانب الحضور ، حيث للمدرسة فى ضوء اجراءاتها المرنة أن تسمح للمتعلمين من الكبار أو الطلاب بعض الوقت Part - Time بالحضور والتعلم والاستفادة من أمكاناتها ، سوف يستجيب بالضرورة لمثل هذه الاحتياجات التى تفرضها الثورة المعلوماتية . وهذا كله يقود الى سلسلة مشابهة من ردود الإفعال تمتد الى أساليب التعليم ، وتنظيم المدرسة ، ومرتبات المعلمين ، فإى تغيير فى النظام التعليمى سوف يشق طريقة مباشرة الى نظام التمويل . والرسم التوضيحى رقم (١) سبق وأوضح ذلك .

أما الثانية ، فتتصل بمعايير الفعالية لأى أسلوب تمويل مقترح فهناك ثلاثة معايير يمكن الرجوع اليها عند مناقشة جدوى أى أسلوب تمويلى وهى (٧٢) .

١ - معايير التوافق مع البيئه ، بمعنى أن فعالية أسلوب التمويل تتوقف على مدى توائم أسسه ، وأدارته ، وغاياته مع طبيعة البيئة التى يطبق عليها بما فيها من قيم وانماط ، وما تحتوى من تراكيب اقتصادية ، ونفسية ، ونفسية ، واجتماعية .

٢ - معايير المقدرة على الموارد : ويستدعى هذا المعيار اثبات أسلوب التمويل على كل الفوائض الاقتصادية المتاحة مهما تسترت .

٣ - معيار المقدرة على توظيف المواد : وهو معيار يعقب تعبئة الموارد ، حيث توظف هذه الموارد فى اقامة الاستثمارات المتنوعة وشتى وجوه الانفاق ، بشكل يقدر من الهدر فيها أو فى استخدامها .

ان الوعى بحدود النقطتين السالفتين يفيدنا فى التقديم لدعوة " المجتمع المدنى " لمشاركة الحكومة فى تدبير مصادر لتمويل التعليم ، لاسيما وقد تضخمت هذهالانفاقات واستحالة اقتصار الحكومة على تدبيرها بمفردها . وتوفير مصادر اضافية لتمويل وبهذا الصدد نقترح مايلى :

٢/٤ : تمويل التعليم

- اعادة صياغة الأولويات القومية بشكل يؤدى الى أخذ التعليم عامة والتعليم الاساسى خاصة، حقه من الانفاق العام ، حيث أن هناك تدنى مستمر فى مخصصات التعليم بالمقارنة بالقطاعات الأخرى فى المجتمع ، بالاضافه الى الانحياز الى أنواع التعليم الأعلى (العالى والثانوى) على حساب التعليم الأساسى على الرغم من أهميته القصوى مقارنة بباقى أنواع التعليم .

وهذا الأسلوب يقتضى اجرائيا (أ) " اقتطاع جزء من ميزانية الحكومة التى بلغت ٣٦ر٢٪ من الإنفاق الجارى فى عام ١٩٨٨/٨٧ الى حدود ٣٠٪ ، مما يترتب عليه رفع العوائد الاجتماعية وزيادة الكفاية الخارجية للتعليم " (ب) تمويل جزء من موارد التعليم العالى لصالح التعليم الأساسى .

- الاستخدام المكثف والمخطط للموارد المتاحة بشكل بيسهم فى رفع كفاءة ادارة الموارد المالية المخصصة للانفاق وتتبع صور الهدر فيها وتقليلها ، بما يعود فى النهاية الى تحسين الكفاية الداخلية للنظام .

- فرض ضرائب اضافية لصالح التعليم ، كتلك التى تم فرضها فى كثير من دول العالم ، حيث أن نصيب ضرائب الدخل الفردى المصرى منخفضة للغاية من اجمالى الدخل الكلى للضرائب (فى حدود ٣ - ٤٪ فى عام ١٩٨٦) ، ولما كان اصلاح نظام الضرائب بعيد الاحتمال ، فإنه يمكن فرض ضريبة تعليمية اضافية أو " ضريبة مدرسية " على المستوى المحلى لتوفير عن طريق المحافظات للموازنة بين التمويل الحكومى والمحلى . كما يمكن فرض تعليمية على الاستهلاك لسلع استهلاكية مختارة ، كما حدث فى عديد من دول العالم.
- تحريك حماسة الجهود والمبادرات الشعبية للمشاركة فى تمويل التعليم ، عن طريق الهيئات والمنح والتبرعات ، كما يمكن استخدام النظام الضريبى فى توفير حوافز لمن يتبرع للتعليم. فى نفس الوقت الذى تفرض فيه ضرائب اضافية على الأنشطة الترفيهية .
- فتح الباب امام المؤسسات الانتاجية والخدمية ، خاصة الصناعية والزراعية والتجارية والمالية والنقابات ، بشكل يضمن مواد ثابتة لتمويل التعليم ، ويضمن ربط بمواقع الانتاج والتنمية .
- التوسع فى انشاء صناديق حكومية (محلية واقليمية) مهمتها الارتفاع فوق مستوى مجانية التعليم بتقديم خدمات ومنح لغير القادرين اجتماعيا ، وكذلك مختلف أنواع الحوافز لتشجيع المتفوقين والمبرزين ، الى جانب تقديم مساعدات مالية للمنتظمين فى الدراسة من أفراد الأسر المحتاجة (٧٢)
- الاستفادة من الامكانات التى تقدمها دور العبادة فى حل مشكلة الأبنية المدرسية نتيجة الاستثمارات فيها ، يمكن فى نفس الاتجاه الاستفادة من أموال " الزكاة " فى تمويل التعليم الاساسى مما يسهم فى تحقيق تكافل اجتماعى .
- ازالة العوائق امام اسهامات " رجال الأعمال " فى مجال انشاء مدارس للتعليم الأساسى تمتلك قدرات ومهارات متميزة حيث لا تمس قضية ديمقراطية التعليم ، وتتوجه فى نفس الوقت لتلبية الأغراض الاساسية لخطط ومتطلبات التنمية .

- التفكير فى صيغ وأساليب فاعلة جديدة تحقق مزيدا من تجسير الفجوة بين التعليم ، والبيئة ، بحيث يمكن الاستفادة القصوى من المواد البشرية والمادية والمالية ، المتاحة داخل هذه البيئة ، وبما يخدمها فى التحليل النهائى .

٣/٤ ادارة التعليم

نقترح :

- التوسع فى الاتجاه نحو اللامركزية ، على نحو يضمن إعادة توزيع سلطات اتخاذ القرار، وتفويضها مستويات أدنى حتى تصل أصغر تشكيل إدارى (المدرسة) وبما يسمح للمحليات " التصرف فى الأموال التى تخصص لها وفق حاجتها ، والمشاركة الفعلية للجماهير فى ادارة التعليم .
- التنمية الإدارية للقيادات التربويه بكافة مستوياتها على أن تتم صياغة سياسات جديدة لانتقاء وتعيين العناصر التى تتميز بالكفاءة الكفوءة العاملة فى الإدارة التعليمية ، وأعدادها إعدادا علميا راقيا ، على نحو يتناسب مع طبيعة مقتضيات الإدارة الحديثة ، ومع الدور الجديد المنوط بتلك القيادات فى تطوير العمل الإدارى ، ورسم سياساته واستراتيجياته وتنفيذ خططه بدءا من قيمة الجهاز الإدارى التعليمى (الوزارة) حتى المدرسة عبر المناطق والادارات التعليمية .
- تطوير جذرى وشامل لبرامج التدريب الحالية للعاملين فى الإدارة التربوية والتعليمية بما يضمن زياده أكيدة فى فعاليتها ، وبما يتيح لهؤلاء العاملين برامج للتنمية الإدارية المستمر مصاحبة لكل تطور أو تغير يطرأ على النظام التعليمى والإدارى .
- التوسع فى إنشاء مراكز لنظم المعلومات التربوية ، على امتداد كافة قطاعات التعليم ، لمساعدة الإدارة التربوية ، على كل المستويات ، فى رؤية واقع العملية التعليمية ، والمعاونة على توضيح أبعاد المواقف الإدارية بغية اتخاذ القرارات الإدارية السليمة الرشيدة .
- إعادة النظر فى القوانين والتشريعات القانونية والادارية والمالية التى تسيطر على النظام لتعليمى ، التى ما عادت تتناسب طبيعة المتغيرات والتحولات التى أصابت وستصيب كل قطاعات المجتمع ، بغية أزالة العوائق أمام العمل الإدارى . وتوجيها مسارات الحركة أمامه، على أن يكون ذلك مصحوبا بإعادة تحديد وتوصيف الأدوار والمسئوليات الإدارية المختلفة .
- التوسع فى تطبيق الأساليب الحديثة فى تقويم العمليات الإدارية والتعليمية وتحديث التقنيات الإدارية المستخدمة بما يضمن الفاعلية فى تخصيص الموارد وتوفير كل من الزمن والتكلفة .
- تحديث برامج الدراسات العليا المعنية بالتأهيل العالى للعاملين فى حقل إدارة التعليم ودعمها بشكل مستمر شعبيا وحكوميا .

٤/٤ المعلم

التطوير المنتظر لإعادة المعلم لمهنة التعليم مرهون بتوفير شروط مجتمعية اقتصادية واجتماعية وسياسية تستطيع أن تعزز المكانة القومية لمهنة التعليم وتعلى مكانتها فى المرتبة السياسية ، وتوفر الحرية اللازمة لتوظيف التعليم والعاملين فيه ، وعلى رأسهم المعلم ، كآلية فاعلة داخل مشروع حضارى وطنى .

وفى هذه الحدود نقترح :

١/٤/٤ التدقيق الشديد فى انتقاء الطالب ، فى ضوء رؤية واضحة لدور المعلم التربوى الشامل :

حيث أن ظروفا مجتمعية كثيرة ، لعل أهمها حدوث البطالة فى عدد كبير من المهن ، ستساعد فى جذب العناصر فيهم التفكير العلمى والنقدى والإبداعى ، ويستثير فيهم المبادرات الفردية والتعاون الاجتماعى ، على نحو يساعد على مباشرتها لدور فاعل فى السياسات التعليمية والاجتماعية بما يتناسب مع التحولات الجذرية فى طبيعة عمل المعلم فى مجتمع المستقبل والمسئوليات الموكولة إليه .

ومثل هذا الإعداد لن يتم إلا فى إطار التمهين التربوى الشامل ، حيث يقوم التعليم كمهنة متكاملة تعمل داخليا على تطورها ، وإحداث تنمية ذاتية مستمرة ، شأنها فى ذلك شأن كل المهن المتقدمة كالطب والهندسة حيث يتم إعداد قلة من المهنيين الأكفاء على أعلى المستويات وبأحدث الطرق . وتساعدهم كثرة مطلوبة من المعاونين المتخصصين فى مجالات العمل الثقافى التربوى والإدارى والاجتماعى . وبدون ذلك فإن مهنة التعليم لن تجد أبدا أحسن المربين ولن تسير قدما فى طريق التنمية الذاتية .

٤/٢/٤ تثوير مناهج إعداد الطالب المعلم

ويتم هذا التثوير للمفاهيم على نحو يجعلها – هدفا ومضمونا وطريقة تقويم – سبيلا نحو الارتفاع الفعلى بقدرات ومهارات الطالب المعلم ، وزيادة انفتاحه على العالم وثقافاته ، وتدريبه على التعامل الذكى مع الثورة المعلوماتية ومنجزاتها ، مع تبصيره بآثارها الاجتماعية وتطبيقاتها، وفتح فرص التعليم المستمر مدى الحياة أمامه .

وفى هذا الخصوص يتم التركيز على :

- تطويع التطور التكنولوجى لخدمة الأهداف التعليمية . وإدماج المعلوماتية والبرمجيات فى عمليات التعلم وأدواتها .
- التوسع فى استخدام استراتيجيات تعليمية فاعلة ، كالتعلم الذاتى (فيديو – أفلم – تسجيلات صوتية ... الخ) ، والتعلم بالتمكن ، والتعلم بحل المشكلات ، والتدريس المصغر ، وتحليل التفاعل ، وتنمية الإبداع ، والتعلم عن بعد ... الخ وذلك وفقا لمتطلبات المواقف التعليمية، على أن تستهدف هذه الاستراتيجيات مستهدفة خلق أجيال من المعلمين مبادرين ومتفتحين على التغير وقادرين على صناعته .
- وتقليل الاهتمام البالغ بالجوانب النظرية فى المناهج الأكاديمية ، والتريكز على الجوانب العملية والتطبيقات من أجل ربط المعلم بالواقع التعليمى المعاش .
- تجريب وتطبيق الدراسات العلمية والنفسية فى مدارس تجريبية قبل تصميمها مع تطوير برامج التربية العملية ، وتجديد أساليبها ، والعناية بها ، بما يتكافأ مع أهميتها فى برنامج أعداد المعلم .
- إجراء تغيير جذرى فى نظم الامتحانات ، حتى يصبح مقياسا للمعلومات والقدرات فى آن واحد ، وحتى لا تظل الإداة السرية الوحيدة للمعلم لإرهاب طلابه وتقييمهم .
- توجيه برامج إعداد المعلم للتمركز حول Performance أو الكفاية Competency بما يسهل من عمليات قياس عائدها ومردودها .

٤/٣/٤ تطوير اساليب إدارة كليات التربية وأقسامها

وذلك باعتبار أن الإدارة الواعية هى الآلية الأساسية لتغيير كافة العوامل البنائية للبرامج الأكاديمية على نحو يتفق مع الأهداف الجديدة لإعداد المعلم ، وفى هذا الصدد يصبح على تلك الإدارة الواعية القيام بما يلى :

- سد الفجوة بين التخصصات والأقسام المختلفة بما يدعم ويخصب حركة التبادل العلمى والبحثى بين أعضاء هيئات التدريس بالكليات ، وبما يضمن أحداث تصالح دائم بين المجالين .
- توفير الحوافز المادية والمعنوية للمبدعين من الطلاب وهيئات التدريس والاحتفاء بهم ، وتوفير المناخ الملائم لهم ، كما تتم إشاعة روح الديمقراطية بين كافة أعضاء المجتمع الأكاديمى داخل الكلية .
- سد الفجوة بين الكلية والوزارة بتشكيل صيغة شبه رسمية " كوحدة خاصة " من وحدات الجامعة لتبادل الرأى والمشورة حول كيفية حل المشكلات التعليمية وتقديم المشورة الفنية فى مجالات رسم السياسات والاستراتيجيات والخطط والمناهج القومية .
- تعبئة وحشد كل الطاقات والإمكانات بالكليات لخدمة هدف التنمية البشرية ، خاصة الإعداد المستنير للمعلم واستخدام وسائل الاتصال الجماهيرى (خاصة التليفزيون والصحف) فى مخاطبة الجماهير واستثارتها للمشاركة الشعبية الواعية ضمن هذا المشروع الحضارى الوطنى .

٤/٤/٤ رسم سياسة للتدريب وتطوير هياكله وبرامجه

إذ أن أية جهود حقيقية فى هذا المجال ، الذى يعتبر بحق المدخل الأكثر فاعلية والأسرع زمنا فى تطوير عمليات الإعداد المستنير للمعلم ، تتوقف على سياسة وطنية معلنة للتدريب تلبى الاحتياجات التدريبية للمهن المختلفة ، ومؤسسة على تقديرات فعلية لاحتياجات التدريب على كافة المستويات .

ويتطلب هذا الأمر مايلى :

- إنشاء شبكة أو جهاز للمعلومات التدريبية للمهن والمستويات التعليمية المختلفة ، لتوفير صور واقعية عن طبيعة احتياجات هذه المهن ، وكيفية التخطيط لتدريبها .
- توفير كوادر تدريبية مؤهلة بالحجم والمستوى المطلوبين .
- تدعيم علاقة مراكز التدريب التابعة للوزارة وللكليات بغيرها من مراكز التدريب المجتمعية، بما يضمن إقامة علاقات إتصال صحيحة بينها لتنسيق المواقف وتبادل البرامج والأساتذة الزائرين ، والفنيين ، وتبادل المطبوعات ، ومنع الازدواجية .
- الاهتمام ببحوث التدريب وتطويره على نحو يثرى حركة البحث والتحليل الدقيق المدروس لبرامج التدريب ، وبما يسهم فى تحليل مكونات المهن والوظائف كأساس لنجاح البرامج المصممة ، وأساليب تنفيذها وتقويمها .

- تنويع برامج التدريب بحيث تتعدد وفقا لطبيعة الهدف منها ، مع التركيز على البرامج التى توجه إلى المعلمين غير المؤهلين أكاديميا وتربويا ، وبرامج استكمال التأهيل ، التى تخصص لاستكمال الإعداد السريع المتخصص للمعلمين المؤهلين مما تنقصهم بعض النواحى التى تتطلبها طبيعة الأعمال التى يقومون بها ، والبرامج التجديدية . وتهدف لتجديد معلومات المعلمين المؤهلين لمسايرة التطورات الحديثة فى المناهج ، وبرامج التوجيه ، فى المعلمين الجدد قبل التحاقهم بالعمل التدريسى لإكسابهم المهارات التعليمية والتربوية اللازمة للإندماج فى حياتهم التعليمية وتعريفهم بمشكلات كل من المجتمع المحلى والمدرسى .
- الاستفادة من العاملين من خريجى الكليات فى سد العجز الكمى فى المعلمين فى كافة التخصصات ، عن طريق " التدريب التحويلى " .
- السعى نحو تحسين ظروف عمل المعلم ، بشكل يمكن معه تطوير أدائه ، بتقليل كثافة الفصول ، تلك التى قد تصل إلى أكثر من ٧٠ طالبا فى بعض المراحل داخل المدن الكبرى، وحوالى ٥٠ إلى ٦٠ طالبا فى المرحلتين الإعدادية والثانوية .
- استخدام " المعلم غير الدائم " ، أى السماح لعدد من الراشدين من أصحاب الخبرات التخصصية والمهنية المتميزة بالمشاركة فى التدريس فى موضوعات معينة لنقل خبراتهم إلى الطلاب والمساهمة فى تسيير أمور المدرسة وإدارتها ، ولتحقيق الربط بين حتى مؤسسات التعليم والتعلم بمواقع الإنتاج والتنمية ، لى جانب المساهمة فى مواجهة العجز المتزايد فى أعداد المعلمين مقابل الزيادة المطردة فى أعداد تلاميذ وطلاب المراحل التعليمية ، وتنمية القدرة على التعلم الذاتى المستمر لدى المعلم ينتقل من مجرد ملقن للمعلومات والمعارف إلى موجه ومنسق لها . هذا إلى جانب ضرورة الإستفادة من نتائج البحوث التربوية فى الإرتفاع بمستوى العملية التعليمية لدى الطالب والمعلم ولدى القيادات التربوية .

٥/٤ المناهج الدراسية

نقترح :

- دعم أساليب التعلم الذاتى والتنمية الفردية فى المقررات والكتب الدراسية الجديدة .
- التقليل من الطابع النظرى للمناهج ، ومحاولة إضفاء البعد الوظيفى والعملى عليها بحيث تساعد قدرات المتعلم ومهاراته ، وتفسح له المجال لتفجير طاقات ابداعه وتميزه .
- دعم جهود التجريب فى المناهج والمقررات الدراسية قبل تجريبها .

توفير أساليب تدريسية وتكنولوجية فعالة لتدريب المتعلم على اكتشاف المجهول ، وتفجير الطاقات الابداعية لديه ، كأساليب حل المشكلات ، من خلال طرائق وتقنيات الاستثارة او العصف الذهنى ، والسيناريوهات ، وألعاب المحاكاة ، والخيال العلمى ، والمباريات وغيرها.

- دعم جهود تدقيق الترابط داخل المناهج بين المعارف العامة والمهارات الفنية والمزواجة بين الخبرات الشخصية والعملية والأكاديمية .
- الأهتمام بالجوانب الوجدانية والعاطفية للمتعلم بما يساعده على تكوين مفهوم صحيح عن ذاته ويجنبه المرور بتشوهات عاطفية ، ويزيد قدرته على التعبير الواعى عن ذاته فى مجالات معرفية إبداعية تتجاوز كل ما يحصله من معارف ومواد دراسية ، وتتيح له الاتصال الحقيقى بالعالم الذى يحياه وفق نظره موضوعية وروحية فى آن واحد .
- **المزج بين الأصالة (فى أفضل صورها) والمعاصرة (فى أفيد جوانبها) فى مضمون واحد يقدم للمتعلم ليحقق له توازنه ، ويحافظ على هويته الذاتيه المستنيرة ، ببعديها الثقافى والدينى ، والتى تعمل كإطار عام يوجه أفعاله وطموحاته ، ويساعده على الاختيار الأخلاقى الحر ، إلى جانب زيادة وعيه الموضوعى بذاته وبيئته ومجتمعه وقوميته ومستقبله وفق نظرة محيطة متداخلة ومتشابكة دونما تعارض .**
- تحقيق الاستمرارية فى المراحل التعليمية عن طريق الأخذ " بالمنهج الحلزونى " الذى يقوم على تقديم الأساسيات المعرفية فى المراحل التعليمية الأولى ، على أن يتم تعميقها وتتابعها فى مراحل تالية .
- سرعة إعادة صياغة المقررات والكتب الدراسية الحالية على أساس مدخل " المناهج المتكاملة " والبينية Interdisciplinary curriculam ، خاصة فى المرحلة الابتدائية ، حتى تستطيع أن تقضى على التجزئ والتشرذم الذى أصاب هذه المناهج نتيجة منهج المواد المنفصلة الذى بنيت على أساسه المناهج الحالية . على أن تراعى عند إعادة صياغتها أن تعبر عن الهوية الوطنية الخاصة كالمجتمع المصرى ، بخصائصة الفريدة .

٦/٤ مقترحات عامه

- دعم قدرة النظام التعليمى المصرى على الابقاء " فعلى الرغم من الارتفاع الظاهرى فى معدلات الاستيعاب بالنظام التعليمى ، واستيعابه لعدد كبير من الملزمين فى فئات العمر المقابلة للمراحل التعليمية المختلفة ، الا أن الدراسة أوضحت أن قدرة النظام التعليمى على الابقاء ضعيفة فهناك ارتفاع فى نسب الرسوب والتسرب ، مما يؤدى من زاوية أخرى إلى رفع تكلفة الطالب الخريج من الدورة التعليمية ، ويزيد بالتالى من الهدر المالى إلى حدود قصوى) .

- دعم " الحملة الشاملة لمحو الأمية " فى الدولة سعيا نحو القضاء على الأمية الابجدية فى إطارها الحضارى بين المواطنين قبل حلول مطلع القرن القادم ، على أن يقترن هذا بوضع خطط استراتيجية مبرمجة ، حتى يسهل متابعتها وتقويم نشاطاتها ولكن الاستعانة بتقنيات كالتحليل الشبكى Network analysis والميزانيات المبرمجة P.P.B.S كفيل بتحقيق أهداف مثل هذه الخطط وإنجازها فى أقصر وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة وبأفضل نوعية ممكنة . مع بذل كل الجهود الممكنة لسد منابع الأمية الاخرى : التسرب من التعليم الابتدائى والاعدادى خاصة ، ومحو أمية الكبار .
- إنشاء " وحدة لدراسة اقتصاديات التعليم " فى الوزارة ، تتولى مسئولية القيام بدراسات ، وبحوث ميدانية وتحليلة ومستقبلية تتصل بكافة الجوانب الاقتصادية للتعليم من تمويل وانفاق وترشيد وتكاليف ودراسات جدوى ... الخ وتقديمها لمتخذى القرار لاتخاذ قرارات صحيحة اقتصاديا ومبنية على أسس واضحة ومعلنة .
- السعى نحو تصميم منهجية محددة وواضحة لدراسة موضوعات اقتصاديات التعليم وبذل جهد فى تدقيق المعلومات المتصلة بها .
- القيام بمزيد من الدراسات الاقتصادية والتخطيطية والفنية على المستويات التعليمية الصغرى Mrcro وخاصة تلك المتصلة بالانفاق الأسرى والعائلى ، والتدفق الطلابى ودراسة الآثار الأقتصادية للتسرب والرسوب فى الوحدات والمناطق المختلفة وسبل التغلب عليها ، والتكلفة الحقيقية للوحدة الطلابية (الطالب) فى كل منطقة وموقع بالدولة وكذلك تكلفة الدورة التعليمية (تكلفة الخريج) حسب المناطق والمواقع والمدارس المختلفة .

هوامش ومراجع الدراسة

هوامش ومراجع الدراسة

(1) H.R. Laguzzi; "A Framework for Planning A System of Post Graduate Courses", Higher Education, Vol. 7, No. 4, P. 457.

(2) See: John Naisbitt and P. Aburdense, Megatrands 2000 (London: Pan Books Ltd., 1990)

(٣) أنظر :
ضياء الدين زاهر وفايز مراد مينا : تكنولوجيا التعليم والاتصال ومستقبل التعليم فى الوطن العربى ، دراسة مقدمة إلى منتدى الفكر العربى ، ١٩٩٠ ، تحت النشر ، ص ص (١٠-١١) .

(٤) أنظر :
انطوان رحلان : إحتياجات الوطن العربى المستقبلية من القوى البشرية (عمان : منتدى الفكرالعربى ، ١٩٩٠) .

(5) - John Naisbitt and P. Aburdene, op cit., p. 168

(6) Ibid, pp. 179-180.

(٧) سعد الدين إبراهيم : تعليم الأمة العربية فى القرن الحادى والعشرين : الكارثة أو الأمل (عمان : منتدى الفكر العربى ، ١٩٩١) ، ص (٣٣) .

(٨) المؤتمر العالمى حول " التربية للجميع " ، تأمين حاجات الأساسية : رؤية جديدة للتسعينات، (نيويورك : المؤتمر العالمى حول التربية للجميع ، ١٩٨٩)، ص ص (٢-٤).

(٩) اشتقت هذه البيانات من المصادر التالية ، ثم حسبت لها النسب والمعدلات الإحصائية :
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب الإحصائى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ - ١٩٧٨ ، ص (١٥٦) .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : بيانات بأعداد المدارس والفصول واعداد التلاميذ فى مرحلة التعليم الأبتدائى طبقا للمحافظات للعام الدراسى ٢٩/ ١٩٩٣ ، جدول رقم (٢) .

(10) - Ministry of Education, Reform of the Educational System of Egypt: A Sector Assessment (Draft), (Cairo's NCERD, 1990). p. 56

(١١) تعددات السكان

(١٢) نجاتى بخارى : مشاريع محو الأمية فى جمهورية مصر العربية : الحملة القومية لمحو الأمية ٨٩/١٩٩٠ – ١٩٩٩/٢٠٠٠ (باريس : مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، ١٩٩٠) ، ص (٣)

(١٣) لمزيد من التفاصيل أنظر فى :

- Ministry of Education, op.cit., pp. 65-68.

(١٤) لمناقشة تفصيلية حول هذه النقطة أنظر فى :

جوديت كوكران : التربية فى مصر : ترجمة أحمد شفيق الخطيب ، (القاهرة : بدون دار نشر ، ١٩٨٩) .

(١٥) للمزيد حول هذه التطورات ، أنظر فى :

- المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية : المسح الإجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ – ١٩٨٠ ، ص ص (٤٢٣ – ٤٢٦) .
- بنت هانسن وسمير رضوان : العمل والعدل الإجتماعى : مصر فى الثمانينات (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣) ، ص ص (٥٧ – ٥٨)

(١٦) جلال أمين : مشكلات التصحيح الإقتصادى والتنمية فى مصر ، فى : سعيد النجار (تحرير): التصحيح والتنمية العربية , أبو ظبى : صندوق النقد العربى وصندوق النقد الدولى ، ١٩٨٧) ، ص (١٥٤) .

(١٧) البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠ : الفقر ، يونية ١٩٩٠ ، ص (٢١٠) .

(١٨) جلال أمين ، مرجع سابق ، ص ص (١٥٤ – ١٥٥) .

(١٩) المرجع السابق ، ص (١٧١)

(٢٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ ، ص (٥٧)

(٢١) ابراهيم حلمى عبد الرحمن (تحرير) : الإصلاح الإقتصادى فى مصر والتطورات الدولية ، (القاهرة : كتاب الأهرام الإقتصادى ، العدد ٤٣ ، سبتمبر ١٩٩٣) ، ص (٢١) .

(٢٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، مرجع سابق ، ص (٥٧)

(٢٣) ابراهيم حلمى عبد الرحمن : التطورات الدولية الجارية : فرص ومحاذير (القاهرة : الأهرام الإقتصادى : كتاب رقم ٣٧ ، ١٩٩١) ص ١٣٤ ومابعدها .

(٢٤) راجع تفاصيل ذلك فى :

- Ministry of Education, op.cit., pp.: 354

(٢٥) حمدى أحمد العنانى : الأعباء التمويلية العامة لتطبيق سياسة التعليم الأساسى خلال الفترة ١٩٩٠ / ٢٠٠٠ ، بعض جوانب الإقتصاد السياسى لسياسة التعليم فى مصر .

(٢٦) محمد محروس إسماعيل : اقتصاديات التعليم (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٩١) ، ص (١٠٠) ومابعدها .

(٢٧) أنظر :

المرجع السابق ، ص ص (١٠١ - ١٠٦)

(٢٨) من المنتظر طبقا لنتائج دراسة حديثة أن يصبح حجم سكان مصر عام ٢٠٠٠ حوالى ٧٠ مليون نسمة :

عثمان محمد عثمان : أزمة البطالة : الجذور .. والحلول ، (القاهرة : المكتب الإقتصادى لحزب التجمع ١٩٩٠) ص (٢٥) .

(٢٩) محمد عزت عبد الموجود : منهجية تقويم السياسة التعليمية فى : هدى محمد مجاهد وأمانى قنديل (محرران) : منهجية تقويم السياسات الإجتماعية فى مصر ، أعمال الندوة الأولى للبرنامج ، الفترة من ١٢ - ١٥ أبريل ١٩٩٨ ، (القاهرة : المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، ١٩٨٨) ، ص ص (٨٩ - ١٩٩٠) .

(٣٠) - عثمان محمد عثمان ، مرجع سابق ، ص (٢٥)

-- مؤسسة الأهرام : التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٩٨

(٣١) الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة سياسات التعليم والتدريب وسوق العمل فى جمهورية مصر العربية ، ورقة عمل مقدمة للندوة الإقليمية عن التعليم والتدريب وسوق العمل فى الوطن العربى ، القاهرة ٢٣ - ٢٥ يناير ١٩٩٠ ، ص ص (١١- ١٢) .

(٣٢) أنظر :

-- المرجع السابق ، ص (١٢)

-- محمد عزت عبد الموجود ، مرجع سابق

(٣٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، مرجع سابق ، ص (٥٧)

(٣٤) أمانى قنديل : سياسات التعليم فى وادى النيل والصومال وجيبوتى ، (عمان : منتدى الفكر العربى ، ١٩٨٩) ، ص ١٤ .

أنظر كذلك : أنور عبد الملك : نهضة مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣) .

(٣٥) لمزيد حول هذه التحولات :

أنظر :

- سعيد إسماعيل على ، زينب حسن حسن : دراسات فى اجتماعات التربية (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٢) ، ص ص ٩٨ - ١١٣ .

- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : المسح الإجتماعى الشامل للمجتمع المصرى : ١٩٥٢ - ١٩٨٠ (القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٥) ، ص ص (٢٥٨ - ٣١٥) .

(٣٦) أمانى قنديل : سياسات التعليم فى وادى النيل والصومال وجيبوتى ، مرجع سابق ، ص ص ١٤ - ١٥ .

(٣٧) **لمزيد من التفاصيل حول طبيعة هذه التحولات الإجتماعية الجديدة وإنعكاساتها ، أنظر :**

- **سعد الدين إبراهيم : النظام الإجتماعى العربى الجديد ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) .**

- عادل حسين : **الإقتصادى المصرى من الإستقلال إلى التبعية ١٩٧٩ ، جزءان (القاهرة: دار المستقبل العربى ١٩٨٢) .**

- ضياء الدين زاهر : القيم فى العملية التربوية (القاهرة : مؤسسة الخليج العربى ، ط ٢، ١٩٨٦) ص ص ٣٦ - ٥٠ .

(٣٨) مأخوذة من :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : جداول عن أعداد المدارس والفصول وأعداد التلاميذ فى جميع مراحل التعليم قبل الجامعى طبقا للمحافظات العام الدراسى ١٩٩٣/٩٢ ، مرجع سابق .

(٣٩) المرجع السابق

(٤٠) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، المرجع السابق

(٤١) للمزيد أنظر :

- المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية : المسح الإجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، الفصل التاسع عن التعليم .

- أحمد فتحى سرور : استراتيجية تطوير التعليم فى مصر (القاهرة : وزارة التربيةوالتعليم ، ١٩٨٧) ، ص ص (١٨٥ - ١٨٦)

(٤٢) لمزيد من التفصيل أنظر :

- سعيد إسماعيل على : انهم يخربون التعليم ، (القاهرة : كتاب الأهالى (٩) ، ١٩٨٦) ص ص (١٤٩ - ١٨٤) .

- المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية : مرجع سابق ، ص ص (٧٨٧-٨٩٤).

(٤٣) مشتق من :

مكتب فضيلة الإمام الأكبر : بيان بأعداد المعاهد والفصول والطلاب عن مراحل التعليم الأزهرى موزع على محافظات الجمهورية للعام الدراسى ٨٩ – ١٩٩٠ مركز المعلومات والتوثيق والنشر .

(٤٤) وزير التعليم : بيان الأستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين فى مجلس الشورى ٢ مارس ١٩٩٢ .

(٤٥) أنظر : إسماعيل صبرى عبد الله : التعليم الأساسى والقرن الحادى والعشرين ، مؤتمر التعليم الأساسى ، فبراير ١٩٩٣ .

(٤٦) أنظر : الإدارة العامة للتعليم الأبتدائى : مرجع سابق ، ص (٤) ، جدول (٤)

(٤٧) – محمد عزت عبد الموجود : قضايا ملحة فى النظام التربوى بجمهورية مصر العربية ، مجلة كلية التربية ، جامعة المنصورة ص (٣٢٨) .

– فموازنة الدولة كانت ١١٧٩ر٧ مليون جنيه مقابل ١٧٧ر٦ مليون جنيه لميزانية التربية والتعليم أى بنسبة ١٥ر١٪ .

أنظر :

وزارة التربية والتعليم : الإدارة العامة للموازنة ، موازنة الدولة – ميزانية التعليم، فى ١٩٨٤/٥/٣٠ .

(٤٨) البنك الدولى للإنشاء والتعمير : تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٩ ، جدول رقم (١٠)، ص (١٠) .

(٤٩) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : النتائج المجمعة للدورات الأربع لبحث ميزانية الإسرة ٨٢/٨١ (القاهرة : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ١٩٨٦).

((50) M.O.E., op.cit.

(٥١) – سمير لويس سعد : تكلفة الطالب فى التعليم الأساسى : دراسة إحصائية ، (القاهرة: المركزالقومى للبحوث التربوية ، ١٩٨٥) .

– سمير لويس سعد : تكلفة الطالب فى التعليم الثانوى وأنواع التعليم قبل الجامعى : دراسة إحصائية (القاهرة : المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ١٩٨٩) .

(52) - M.O.E., op.cit., p. 371

(٥٣) أحمد فتحى سرور : تطوير التعليم فى مصر ، (القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٠)، ص(١١٤) .

(٥٤) جوديت كوكران : التربية فى مصر ، ترجمة أحمد شفيق الخطيب ، (القاهرة : بدون نشر، ١٩٨٩ ، ص (٨٠) .

(٥٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : سوق العمل فى مصر : قطاع خدمات المجتمع العامة والخدمات الإجتماعية والشخصية .

(٥٦) بنت هانسن وسمير رضوان : العمل والعدل الإجتماعى : مصر فى الثمانينات : دراسة فى سوق العمل ، مترجم (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣) ، ص (٣٦٢) .

(٥٧) أحمد فتحى سرور : استراتيجية تطوير التعليم فى مصر ، (القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٧) ، ص (٣٣) .

(٥٨) كلية التربية جامعة عين شمس : التعليم فى مصر : دعوة إلى حوار (القاهرة : جامعة عين شمس ، ١٩٧٩) ، ص (٤٧) .

(٥٩) أحمد فتحى سرور ، تطوير التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص (٢٣٨)

(٦٠) المرجع السابق ، ص (٢٣٧)

(٦١) راجع : المجلس الأعلى للجامعات : مشروع اللائحة الداخلية لكلية التربية جامعة عين شمس (القاهرة : المجلس الأعلى للجامعات د.ت) ، ص (٩) .

(62) See: Fayez M. Mina. "Teacher Training for Technical Education In Egypt" Submitted to 8th Conference, ATEE, Aalborg 5-9 Sept., 1983.

(63) Ministry of Education, op.cit., p. 225.

(٦٤) أنظر : محمود قمبر : نقابة المعلمين : بين النقد والنقض ، صحيفة التربية ، القاهرة ، العدد ١٩٧٦/٢٨ .

(٦٥) - محمود قمبر : المرجع السابق

- Taher Razik and Diaa El-Din A. Zaher, Egypt; in: Howard B. Leavitt (ed.); Issues and Problems in Teacher Education: An International Handbook, (New York; Greenwood Press, 1992), pp. 100-106.

(٦٦) - أمانى قنديل : التعليم وتحديات التسعينات : بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الثالث للبحوث السياسية الذى ينظمه مركز البحوث والدراسات السياسية ٢- ٤ ديسمبر ١٩٨٩ ص ص(٢٢ - ٢٣٩) .

- Taher Razik and Diaa El-Din A. Zaher, Op. Cit., pp. 103-106.

(٦٧) أنظر : محمود قمبر : مرجع سابق
أمانى قنديل ، مرجع سابق ص ص (٧١ - ٧٢)

(٦٨) وزارة التربية والتعليم : مشروع الخطة الخمسية لإصلاح نظام التعليم فى مصر ٨٨/٨٧ - ٩٢/٩١ . المجلد الأول : الإطار العام للخطة ، ص (٢٢) .

(٦٩) الإدارة العامة للتعليم الإعدادى : تقرير نهاية العام ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ، ص (٤٥) .

(٧٠) فى :
- ضياء الدين زاهر : كيف تفكر النخبة العربية فى تعليم المستقبل، مرجع سابق، ص( )
- ضياء الدين زاهر : التخطيط الشبكى لبعد الكيف فى النظم التعليمية : تطوير المناهج كنموذج التربية الجديدة ، السنة الخامسة عشرة ، العدد الرابع والأربعون ، مايو / أغسطس ١٩٨٨ ، ص ص (٤٩ - ٦٣) .

(٧١) إدارة الخطة والتنظيم المدرسى : التقرير السنوى عن التعليم الإبتدائى فى العام الدراسى ٨٩/ ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص (٢٧) .

(٧٢) أنظر فى :
شوقى أحمد دنيا : تمويل التنمية فى الإقتصاد الإسلامى : دراسة مقارنة ، (القاهرة : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٤) ، ص ص (٩٥- ٦٠) .

(٧٣) يرتبط هذا بالضرورة بالتحول فى نظرة متخذى القرار للتعليم عامة ، ودوره فى الإسهام التنموى .
ضياء الدين زاهر : كيف تفكر النخبة العربية فى تعليم المستقبل مرجع سابق ، ص ٣٣٢ .